وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: نقود ومؤسسات مالية.

تحت عنوان:

عولمة أسواق المال في ظل المعلوماتية

وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

(دراسة استشرافية حتى سنة 2020)

إعداد الطلبة:

عبير بوغازي.

فاطمة الزهراء وشتاتي.

إشراف الأستاذة:

فاطمة بن يوب.

السنة الجامعية: 2015-2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـة شكـر.

الحمد لله الذي أعاننا وسخر لنا الأسباب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

اعترافا بالفضل والجميل نتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى الاستاذة الفضيلة

"فاطمة بن يوب"

التي أشرفت على هذا العمل، وتعهدها بالتصويب في جميع مراحل إنجازه، وتزويدنا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات التي أضاءت أمامنا سبيل البحث،

فجازاها الله عنا كل خير.

فاطمة الزهراء

عبيـر

إهداء

أولا وخير كلمة تقال الحمد لله رب العالمين إلاه الأولين والآخرين، الذي أمدنا القوة والعافية وأعاننا نشكره انه وهبنا التوفيق ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

من وقف بجانبي ولم يبخل علي بشيء، إلى من كان حافزا مشجعا ودعما لي، إلى من افتخر كوني ابنة له، إلى أبي الغالي والحنون حفظه الله ورعاه و أطال بعمره ورزقه صحبة النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة.

إلى من ينير دعاءها طريقي، إلى من سهرت على راحتي وحمتني منذ ولادتي، إلى من علمتني الصبر والصدق والاعتماد على النفس، إلى أغلى جوهرة في حياتي، إلى أمي الغالية رعاها الله وأطال في عمرها ورزقها جنة الفردوس الأعلى.

إلى اغلي ما أملك أخواتي الأعزاء سمية، نسيمه، كلثوم، سلسبيل وإلى أخي حفضه الله لنا عبد الغاني.

إلى أعز وأحن وأطيب عم، إلى من ساندني وكان عونا لي في مشواري الدراسي وكان بمثابة أب ثاني إلى "عمي علي" حفظه الله وأطال بعمره.

إلى أستاذتي المشرفة التي ساعدتنا كثيرا "فاطمة بن يوب".

إلى جميع الأهالي والأقارب، وصديقاتي: مريم، سليمة، نبيلة، مريم، دنيا زاد، عفاف، وكافة الصديقات، وبالأخص مريم وعبير.

فاطمة الزهراء

إهـداء

أولا وخير كلمة تقال الحمد لله رب العالمين إله الأولين والآخرين، الذي أمدنا القوة والعافية وأعاننا

نشكره أنه وهبنا التوفيق ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا العمل؛

أهدي عملي هذا إلى:

أغلى ما في الوجود الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما؛

الرجل الذي أعتبره بمثابة والدي "عمي علي"؛

إخوتي زكريا، كوثر، راوية؛

كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا؛

أستاذتي المشرفة فاطمة بن يوب؛

شريكي في الحياة عادل؛

الأحبة "عفاف، مريم، نبيلة، أمال، دنيا زاد، مريم" وكافة الأصدقاء والصديقات؛

العزيزتين "سارة ومريم"؛

إلى كل من أعرفهم من قريب أو بعيد؛

أهديكم ثمرة جهدي المتواضعة.

عبير

قائمة المحتويات.

البسملة.	
كلمة شكر.	
إهداء 01.	
إهداء 02.	
قائمة المحتويات.	**I**
قائمة الجداول.	**VI**
قائمة الأشكال.	**VII**
المقدمة العامة.	**أ–د**
الفصل الأول: عولمة أسواق المال بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية.	**17**
تمهيد.	**18**
المبحث الأول: ماهية عولمة أسواق المال.	**19**
المطلب الأول: مفهوم ومراحل تطور عولمة أسواق المال.	**19**
الفرع الأول: مراحل تطور عولمة أسواق المال.	**19**
الفرع الثاني: مفهوم عولمة أسواق المال.	**21**
المطلب الثاني: مرتكزات عولمة أسواق المال.	**22**
الفرع الأول: إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواق المال الدولية.	**22**
الفرع الثاني: تطور سوق العملات الأورو دولية وتطور أسواق السندات الدولية.	**24**
الفرع الثالث: تطور وسائل الوقاية من المخاطر والتطور التكنولوجي.	**25**
الفرع الرابع: تنامي دور المستثمرين المؤسسين.	**25**
المبحث الثاني: واقع عولمة أسواق المال.	**26**
المطلب الأول: مدى انتشار ظاهرة عولمة أسواق المال.	**26**
الفرع الأول: نقص رأس المال المنتج.	**26**
الفرع الثاني: البعد عن التكنولوجيا.	**27**
الفرع الثالث: الفجوة في التدفق الرأسمالي.	**27**
المطلب الثاني: المناخ المالي الدولي الحديث.	**28**

الفرع الأول: التطور التكنولوجي.	29
الفرع الثاني: الاختراعات المالية.	29
الفرع الثالث: التحرير المالي.	29
الفرع الرابع: تحول نمط التمويل.	30
الفرع الخامس: سيادة قاعدة ال3D.	31
الفرع السادس: العولمة المصرفية.	32
المطلب الثالث: مؤشرات تنامي عولمة أسواق المال.	34
الفرع الأول: تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم.	34
الفرع الثاني: دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط.	35
الفرع الثالث: صعود أقطاب جديدة.	37
الفرع الرابع: المضاربة الآجلة.	37
المبحث الثالث: إيجابيات ومخاطر عولمة أسواق المال.	37
المطلب الأول: إيجابيات عولمة أسواق المال.	37
الفرع الأول: تزايد ترابط البورصات ونجاح قطاع التكنولوجيا.	38
الفرع الثاني: تزايد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	39
المطلب الثاني: مخاطر عولمة أسواق المال.	39
الفرع الأول: سلبية أداء الأسواق الناشئة وتراجع عمليات الاندماج.	40
الفرع الثاني: المخاطر عولمة أسواق المال على الدول النامية.	40
الفرع الثالث: الأزمات المالية.	41
خلاصة.	45
الفصل الثاني: المعلوماتية بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية.	46
تمهيد.	47
المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والشبكات المعلوماتية.	48
المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.	48
الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.	48
الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات.	49
الفرع الثالث: عناصر تكنولوجيا المعلومات.	50

المطلب الثاني: ماهية الشبكات المعلوماتية.	**51**
الفرع الأول: مفهوم الشبكات المعلوماتية.	**51**
الفرع الثاني: أنواع الشبكات المعلوماتية.	**52**
الفرع الثالث: الأنترنت كمظهر من مظاهر المعلوماتية.	**53**
المطلب الثالث: إيجابيات ومخاطر الشبكات المعلوماتية.	**56**
الفرع الأول: إيجابيات الشبكات المعلوماتية.	**57**
الفرع الثاني: مخاطر الشبكات المعلوماتية.	**58**
المبحث الثاني: مجتمع المعلومات	**59**
المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأسباب ظهور مجتمع المعلومات.	**59**
الفرع الأول: مفهوم مجتمع المعلومات.	**59**
الفرع الثاني: خصائص مجتمع المعلومات.	**60**
الفرع الثالث: الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات.	**62**
المطلب الثاني: أنواع وأهمية المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.	**63**
الفرع الأول: أنواع المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.	**63**
الفرع الثاني: أهمية المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.	**64**
المطلب الثالث: مقومات مجتمع المعلومات.	**64**
الفرع الأول: سياسة المعلومات.	**64**
الفرع الثاني: الحماية مقابل الحرية.	**65**
الفرع الثالث: الوعي المعلوماتي.	**65**
المبحث الثالث: اقتصاد المعرفة.	**65**
المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومتطلبات اقتصاد المعرفة.	**65**
الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة.	**66**
الفرع الثاني: خصائص اقتصاد المعرفة.	**67**
الفرع الثالث: متطلبات اقتصاد المعرفة.	**67**
المطلب الثاني: أهمية ومؤشرات اقتصاد المعرفة.	**68**
الفرع الأول: أهمية اقتصاد المعرفة.	**68**
الفرع الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة.	**69**

المطلب الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة.	**72**
الفرع الأول: العولمة.	**72**
الفرع الثاني: ثورة المعلومات والمعرفة.	**73**
الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات.	**73**
خلاصة.	**74**
الفصل الثالث: عولمة أسواق المال والمعلوماتية: إمكانات الاندماج للاقتصاد الجزائري.	**75**
تمهيد.	**76**
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري: الإصلاحات.	**77**
المطلب الأول: القطيعة في الاقتصاد الجزائري وبداية الانفتاح(مدخل إلى الإصلاحات).	**77**
الفرع الأول: إصلاحات المؤسسة.	**78**
الفرع الثاني: إصلاحات بنكية مالية.	**78**
الفرع الثالث: إصلاحات نقدية.	**80**
المطلب الثاني:تقييم لأهم مؤشرات المناخ المالي في الجزائر.	**82**
الفرع الأول: دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**82**
الفرع الثاني: تقييم لأثر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011).	**84**
المطلب الثالث:الوضع الاقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة.	**86**
الفرع الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر لسنتي 2013-2014.	**86**
الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر لسنتي 2015-2016 وتوقعات سنة 2017.	**88**
المبحث الثاني: عولمة أسواق المال في الجزائر.	**89**
المطلب الأول:السوق المالي في الجزائر.	**90**
الفرع الأول: سوق رأس المال "بورصة الجزائر".	**90**
الفرع الثاني: الوضعية الحالية لبورصة الجزائر بالأرقام.	**92**
المطلب الثاني:سبل انتقال الأزمة في الجزائر.	**95**
الفرع الأول:الدائرة المالية والبنكية.	**95**
الفرع الثاني: قنوات انتقال التذبذبات.	**96**

المطلب الثالث:الوضعية الاقتصادية في العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.	**98**
الفرع الاول: مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر (2011-2014).	**98**
الفرع الثاني: تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول.	**100**
الفرع الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل عولمة أسواق المال (حتى سنة 2020).	**101**
المبحث الثالث: واقع المعلوماتية في الجزائر.	**103**
المطلب الأول: البنية التحتية للمعلوماتية في الجزائر.	**103**
الفرع الأول: الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.	**103**
الفرع الثاني: سوق الانترنت في الجزائر.	**105**
الفرع الثالث: سوق الهاتف النقال والهاتف الثابت في الجزائر.	**107**
المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.	**110**
الفرع الأول: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة بدول العالم.	**110**
الفرع الثاني: التحليل التفصيلي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.	**112**
المطلب الثالث: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.	**117**
الفرع الأول: معوقات اقتصاد المعرفة في الجزائر.	**118**
الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية الملائمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.	**118**
الفرع الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل المعلوماتية (المعلوماتية في ظل مخطط عمل 2015-2019).	**120**
خلاصة.	**122**
الخاتمة العامة.	**123**
قائمة المراجع.	**127**
الملخص.	

قائمة الجداول.

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (1970-2000).	28
02	بنية وحجم الموجودات المالية (2001-2007).	34
03	صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية.	36
04	عدد مستخدمي الانترنت في العالم (2008-2014).	54
05	مؤشرات اقتصاد المعرفة.	70
06	ترتيب ومستوى بعض الدول في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة.	71
07	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (1996-2011).	82
08	Evolution des flux d'IDE à destination des pays d'Afrique du Nord (2006-2011)	83
09	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان شمال إفريقيا (2006-2011).	84
10	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (1990-2010).	85
11	تطور نسبة التضخم في الجزائر (1990-2011).	85
12	معدلات البطالة في الجزائر (1990-2010).	86
13	الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	93
14	مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة (2011-2014).	99
15	مؤشرات البيانات التحتية البريدية بالجزائر (2010-2014).	104
16	عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2013).	106
17	عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر (2012-2014).	108
18	تطور مشتركي شبكة الهاتف الثابت في الجزائر (2013-2015).	109
19	أول 10 دول تطورت في ترتيب مؤشر اقتصاد المعرفة (2012).	111
20	التطور الكلي للسكان المقيمين والنمو الطبيعي بالجزائر (2008-2014).	112
21	نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2007-2014).	114
22	مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال (2016).	115

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التمثيل البياني لعدد مستخدمي الإنترنت في العالم (2008-2014).	**55**
02	دور اقتصاد المعرفة في بناء اقتصاد جديد.	**69**
03	تقدير الصادرات في الجزائر 1993-2008.	**97**
04	تسيير الفائض البترولي في الجزائر (2000-2008).	**100**
05	تطور عدد مكاتب البريد في الخدمة.	**105**
06	تطور عدد مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الاشتراك(2012-2014).	**109**
07	تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت (2013-2015).	**110**
08	نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية بالجزائر (2000-2013).	**113**
09	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر (2000-2013).	**113**
10	الطلبات الإجمالية لبراءة الاختراع في الجزائر.	**115**
11	تطور معدل التوعية التنظيمية في الجزائر (2000-2013).	**116**
12	معدل التحرر من الفساد في الجزائر (2000-2013).	**117**

المقدمة العامة.

المقدمة العامة.

مع حلول الألفية الثالثة لم يعد هناك أدنى شك في أن التوقعات التي كانت تشير إلىانتشار الاقتصاد المعلوماتي قد أصبح حقيقة واضحة وأمرا واقعا يشهده العالم،إذ أن التقدم الحاصل في التكنولوجيا وما أدته من تغير سريع في الاقتصاد أثر بشدة على حركة المعاملات في الأسواق المالية وجعلتها أكتر تكاملا وترابطا وتم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المالية المختلفة زيادة على تخفيض تكاليف التعامل فيما بينها، الأمر الذي ساهم في تعزيز عمليات التحرير المالي ورفع درجة الاندماج بين أسواق السلع وأسواق المال الدولية، لاسيما بعدما تسارعت عمليات الاتصال بين المراكز المالية المتواجدة عبر مختلف دول العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوجه غالبية دول العالم إلى تبني اقتصاد جديد يقوم على تقنية المعلومات والاتصالات يعرف باقتصاد المعرفة.

على ضوء ما تقدم وانطلاقا من هذه الزاوية وبالاستناد لهذه الرؤية تتضح معالم عالم واحد بدون حدود، وبالتالي يتعين الاستعداد له وكذا التحدي والحرص من المخاطر التي تنجم عنه لاسيما بالنسبة للدول النامية وبخاصة الجزائر التي يواجه اقتصادها تحديات أهمها ضرورة تهيئة أرضية ملائمة لمختلف الممارسات المالية بما يتماشى مع معايير العمل المالي الدولي انطلاقا في العمل على زيادة الاستثمار ومضاعفته في التكنولوجيا الحديثة من أجل تفعيل نشاط السوق المالي الوطني.

إشكالية البحث.

تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"ما هي درجة ترابط وتأثر الاقتصاد الجزائري بعولمة أسواق المال والمعلوماتية؟

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع وآثار عولمة أسواق المال في الجزائر؟
- ما هو واقع وآثار المعلوماتية في الجزائر؟

فرضيات البحث.

تم الاعتماد في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى الإشكالية، الفرضيات التالية:

- إن المعلوماتية وعولمة أسواق المال أثبتتا بقوة ظاهرة الترابط والتداخل بين مختلف الاقتصاديات.
- إن الاضطرابات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية ليس لها تأثير على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث.

– المساهمة في النقاش حول عمق ظاهرة عولمة الأسواق المالية في ظل المعلوماتية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛

– البحث في سبل تطوير ومواكبة الاقتصاد الجزائري للتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية في الوقت الراهن للانتقال من التخلف إلى التطور؛

– دراسة تأثير الاضطرابات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية على الاقتصاد الوطني بشكل عام والبحث عن رؤية استراتيجية للتفاعل الايجابي مع آثارها.

أهداف البحث.

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات بالإضافة إلى:

- التعرف على مفهوم ظاهرة عولمة أسواق المال ومحاولة الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بها والعوامل المساعدة على ظهورها وانتشارها بشكل عميق والذي خلق آثار ايجابية وسلبية على مختلف دول العالم؛
- قراءة شاملة للمعلوماتية ولمجتمع المعلومات حول العالم ومساهمة هذه الظواهر في خلق اقتصاد جديد يعرف باقتصاد المعرفة؛
- التعرف على الاقتصاد الجزائري والتغيرات التي طرأت علية والإصلاحات الهيكلية التي مست جميع قطاعاته؛
- دراسة واقع وآفاق المعلوماتية في الجزائر وإمكانيات اندماج الاقتصاد الجزائري في عولمة أسواق المال؛
- تثمين دور المعلوماتية في تفعيل السوق المالية في الجزائر خاصة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة.

بصدد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالظواهر المدروسة، بالإضافة إلى وصف كل المتغيرات والتطورات الاقتصادية المتعلقة بالظواهر المطروحة ومعالجتها بطريقة تحليلية دقيقة بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد الحقيقي والمالي متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة.

كذلك من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب، المجلات، المذكرات، الملتقيات، والمؤتمرات، إضافةإلى مواقع الانترنت الرسمية وكل ذلك بهدف الوصول لحصر دقيق لمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

تقسيمات البحث.

تم عرض دراستنا المعنونة بـ "عولمة أسواق المال في ظل المعلوماتية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري" في ثلاث فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، يليها آفاق للبحث، حيث يحاول كل فصل الإجابة على أحد التساؤلات الفرعية واختبار صحة أو خطأ أحد الفرضيات كالآتي:

الفصل الأول: عولمة أسواق المال بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية

تعرضنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تناولنا فيه ماهية عولمة أسواق المال وتضم كلا من مراحل تطور عولمة أسواق المال، مفهومها ومرتكزاتها، أما المبحث الثاني خصصناه لواقع عولمة أسواق المال أي مدى انتشار هذه الظاهرة، المناخ المالي الدولي الحديث ومؤشرات تنامي عولمة أسواق المال، أما المبحث الأخير فجاء فيه جملة الايجابيات والمخاطر الناجمة عن عولمة أسواق المال؛

الفصل الثاني: المعلوماتية بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية

ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول حول تكنولوجيا المعلومات والشبكات المعلوماتية، تطرقنا فيه إلى ماهية تكنولوجيا المعلومات وماهية الشبكات المعلوماتية، بالإضافة إلى إيجابيات وسلبيات هذه الأخيرة، أما المبحث الثاني فخصصناه لمجتمع المعلومات وتعرضنا فيه إلى كل مايخصها من مفهوم، خصائص، أسباب الظهور، المقومات، بالإضافة إلى أهمية وأنواع المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات، أما المبحث الثالث يدور حول اقتصاد المعرفة ويضم المفهوم، الخصائص، الأهمية، المؤشرات، والمحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة؛

الفصل الثالث: عولمة أسواق المال والمعلوماتية: إمكانيات الاندماج للاقتصاد الجزائري

يضم بدوره ثلاث مباحث، يدور المبحث الأول حول الاقتصاد الجزائري والإصلاحات التي مر بها، بحيث تناولنا فيه القطيعة في الاقتصاد الجزائري وبداية الانفتاح، ثم تقييم لأهم مؤشرات المناخ المالي في الجزائر، إضافة إلى الوضع الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة، أما المبحث الثاني فيخص عولمة أسواق المال في الجزائر، يضم أولا السوق المالي الجزائري، سبل انتقال الأزمة في الجزائر، وأخيرا الوضعية الاقتصادية في العهدة الثالثة

للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ثم المبحث الأخير حول واقع المعلوماتية في الجزائر تطرقنا فيه إلى البنية التحتية للمعلوماتية في الجزائر، مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، وأخيرا سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

صعوبات البحث.

لا بد من الإشارة إلى صعوبات العمل التي بدورها تتعدد، نذكر منها:

- عدم توفر مراجع كافية تتناول موضوع عولمة أسواق المال (بالعربية خاصة) بشكل مباشر ومتخصص ينفذ إلى التفاصيل المهمة، ثم إن مشكلة المراجع العربية –المصرية بشكل خاص– كلا منها مرجع للآخر، وهي متكررة، تعرض نفس وجهات النظر وبنفس الأسلوب بأفكار مسبقة في غالبها؛
- تضارب الإحصائيات والأرقام نتيجة الاختلاف في مصادرها، خاصة عند عرض الجزئية الخاصة بالاقتصاد الوطني، الأرقام إما غير موجودة و إما متباعدة و متضاربة، وهي في حدود توفرها غير كافية لتحليل دقيق و موضوعي؛
- كذلك الكتابات الاقتصادية حول الاقتصاد الجزائري، جزء منها تقني وصفي يكتفي بعرض المراحل والتجارب، وجزء آخر قانوني يأتي على ذكر التشريعات المختلفة والآخر إما ملخص لتجربة سابقة في السلطة أو جامع لحوارات صحفية أو عارض لتحاليل ضمنيا تغلب عليها الإيديولوجية.

ورغم ذلك نتمنى أننا قد أسهمنا في حدود ما توفر من إمكانيات ومعطيات وما تبلور في ذهننا من تصورات في مناقشة جادة للإشكالية المطروحة بنظرة تحليلية، تستوفي موضوعيتها من الأرقام والإحصائيات وما تفرزه تجارب الواقع وتزكية الأدبيات الاقتصادية.

الفصل الأول:

عولمة أسواق المال بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية.

تمهيد.

شهد العالم تطورات وتغيرات جذرية عميقة أصبحت فيها العلاقات الاقتصادية تتميز بتكتلات اقتصادية إقليمية ضخمة، وزيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات ورؤوس الأموال العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا.

عولمة أسواق المال التي اكتسبت اهتماما كبيرا يوما بعد آخر، وحملت في طياتها الكثير من المتغيرات، تميزت بزيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم في مجال الأسواق المالية، والتي يتم من خلالها تداول الديون والأصول النقدية والمالية، كما أصبحت الأسواق المالية العالمية بمثابة الأداة الأكثر ربطا بين دول العالم، لما تشمله من عمليات في سوق العملات والأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

ومن أجل التعمق في تحليل ظاهرة عولمة أسواق المال والآثار الناجمة عنها، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية عولمة أسواق المال.

المبحث الثاني: واقع عولمة أسواق المال.

المبحث الثالث: إيجابيات ومخاطر عولمة أسواق المال.

المبحث الأول: ماهية عولمة أسواق المال.

لا تعتبر العولمة ظاهرة حديثة، بل تعود نشأتها إلى قرون مضت، إلا أنها عرفت انتشارا في السنوات الأخيرة، وللعولمة عدة أبعاد منها البعد المالي الذي يعرف بعولمة أسواق المال، بالتالي سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مراحل تطور هذه الظاهرة والعوامل التي ساعدت على ظهورها.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل تطور عولمة أسواق المال.

تعد عولمة أسواق المال الشق الأول للعولمة الاقتصادية، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير، وسنفصل هذه الأهمية من خلال التطرق إلى مفهوم عولمة أسواق المال والمراحل التي مرت بها خلال تطورها.

الفرع الأول: مراحل تطور عولمة أسواق المال.

بدأت الجذور الأولى للعولمة في الستينات والسبعينات، ثم تسارعت واتسعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، واندماج النشاط المالي في العديد من الدول مع الاقتصاد العالمي بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن دولية النشاط المالي والاندماج في الأسواق المالية، وللتفصيل بدقة فقد مرت عولمة أسواق المال بالمراحل التالية:

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 حتى 1979، وتميزت بـ [1]:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة؛

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية؛

- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار، بدءً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛

- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي، وذلك مع نهاية عشرية الستينات؛

- انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971، وانهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعومة اليوم؛

[1] محفوظ جبار، **"العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة"**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 07، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002، ص ص186، 187.

– ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة، وظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة؛

– اندماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل؛

– بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛

– ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

2– مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من سنة 1980 إلى 1985، وتميزت بما يلي[1]:

– المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالي على غرار اقتصاد السوق، صاحب ذلك ارتباط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛

– تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية لذا اعتبرت الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى المالي؛

– التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، مما جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية، لاسيما سندات الخزينة؛

– توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛

– توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

3– مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من سنة 1986 إلى الآن، وتميزت بما يلي[2]:

[1] أسماء دردوز، نسرين بن زاوي، **"الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: **"الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية"**، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20، 21 أكتوبر 2009. ص ص03، 04.

[2] المرجع نفسه، ص04.

– تحرير أسواق الأسهم وقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن سنة 1986 بعد اجراء الاصلاحات البريطانية المعروفة بال "بيغ بانغ"، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق أسهمها مما سمح بربطها مع بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛

– ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها؛

– الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي تسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية؛

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحد وهذا باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية؛

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف، وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها؛

– توسع التمويل المباشر (اللجوء إلى الأسواق المالية) وتغطية الدين العام بواسطة الأسواق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية.

الفرع الثاني: مفهوم عولمة أسواق المال.

تعددت التعاريف المتعلقة بعولمة أسواق المال، نستعرض البعض منها:

عولمة أسواق المال هي "ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق اجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة 1979-1989 ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسية الاخرى، إضافة إلى تطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية"[1].

عولمة أسواق المال هي "ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود، والناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركية رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية"[2].

[1] محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] ايهاب كوزي، **"العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم"**، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 44، العدد 01، مارس 2007، ص09.

كما تعرف بأنها "عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظله كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية من أجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر"[1].

وهناك تعريف آخر لعولمة أسواق المال يقول أن الاستدلال على العولمة المالية يكون بمؤشرين هما[2]:

المؤشر الأول: يتمثل هذا المؤشر في نمو حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا، ايطاليا وكندا في نفس العام؛

المؤشر الثاني: هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الاحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل لعولمة أسواق المال بحيث يمكن القول أنها تعني التوجه إلى إقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال نتيجة التكامل المستمر للأسواق المالية الدولية عن التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين مختلف مناطق العالم.

المطلب الثاني: مرتكزات عولمة أسواق المال.

تضافرت عوامل عديدة لتوفير المناخ الملائم لتطور النشاط المالي وتنامي ظاهرة عولمة أسواق المال، وعليه نلخص هذه العوامل فيما يلي:

الفرع الأول: إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواق المال الدولية.

تمت إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوروبية سنة 1958، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قامت باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 1959 ثم

[1] نادية العقون، **"العولمة الاقتصادية والازمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، 2013، ص49.

[2] صالح مفتاح، **"العولمة المالية"**، مجلة العلوم الانسانية، العدد رقم 07، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص ص206، 207.

تبعت الدول الأخرى هذا النظام، وهكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وهذا العامل قد أدى إلى اندماج الأسواق المالية، بحيث أصبح أداء بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين[1]. وقد نتج عن تحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال تزايد في تكامل الدول النامية في النظام المالي الدولي[2].

بلغ حجم التدفقات الرأسمالية في الأسواق المالية الدولية الناشئة، وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1973-1983 حوالي 163 مليار دولار ثم انخفضت بعد ذلك إلى حوالي 103 مليار دولار خلال الفترة المتبقية من الثمانينات، متأثرة بأزمة الديون الخارجية التي حدثت في المكسيك سنة 1982 ومثلت القروض 57% من حجم هذه التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث فاقت مجموع التدفقات خلال الفترة 1973-1981 بزيادة مقدارها سبعة أضعاف[3].

وبالنظر لحالة الدول النامية يعتبر النمو الذي حققته بعضا منها في الفترة الأخيرة أحد أهم أسباب العولمة، نظرا لزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة 1965-1988 من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20%، ومن الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23% وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% سنة 1965 إلى 34% سنة 1988[4].

ويعود تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى برامج الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول وما تحتويه من توجهات لتدعيم الصادرات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول النامية أدى إلى زيادة نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% سنة 1985 إلى 29% سنة 1995، كما ارتفعت التجارة بين الدول النامية من 31% من إجمالي تجارة الدول النامية عام 1985 إلى 37% عام 1995. كما زاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47% سنة 1985 إلى 89% سنة 1995. كما اتجهت الدول النامية نحو تحرير القطاع المالي المصرفي، وعمدت كثير من هذه الدول إلى توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة وخفضت من نسب الاحتياطي القانوني وعملت على خوصصة

[1] المرجع نفسه، ص207.

[2] أحمد بوراس، "**العولمة والأسواق المالية في الدول النامية**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 17، قسنطينة، جوان 2001، ص27.

[3] حسن علي خربوش، "**العولمة وانعكاساتها على الأسواق المالية العربية، حالة الأردن**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: "**العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية**"، جامعة سكيكدة، ماي 2001، ص ص19، 20.

[4] عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001، ص11.

البنوك وشركات التأمين وإلغاء الحواجز التي تفصل بين السوق المحلي والدولي للأوراق المالية، مما أدى إلى إدماج السوق المالية المحلية في الأسواق المالية العالمية وتسارع حركية العولمة[1].

الفرع الثاني: تطور سوق العملات الأورو دولية وتطور أسواق السندات الدولية.

يشير مصطلح سوق عملات الأورو إلى العملات المقومة بعملات دول معينة ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية وتتمتع هذه الأسواق وخاصة سوق الأورو دولار بعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية.

وقد تطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل منها [2]:

- إعلان معظم الدول الأوروبية قابلية عملاتها للتحويل؛

- سيطرة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وإيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية بالبنوك الأوروبية وخاصة بنك لندن؛

- اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي وفرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار؛

- ارتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات وتكون الفوائض المالية الدولارية للدول المصدرة للنفط والتي تم إيداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوروبا؛

- عدم وجود أية قيود تنظيمية أو رقابية على المعاملات التي تتم في هذه السوق، وبالتالي انخفاض تكلفة الائتمان في هذه السوق بالمقارنة مع مثيلتها في الأسواق المحلية الأخرى، وقد قامت البنوك التي تتلقى ودائع الأورو من جانبها بتدوير هذه الأموال في صورة قروض للدول النامية في آسيا وافريقيا وبصفة خاصة لدول أمريكا اللاتينية.

أما أسواق السندات الدولية فقد بدأت تحتل مركزا بارزا في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع سنة 1960 وتعود أهميتها إلى كونها أداة استثمارية طويلة الأجل لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوفرة عالميا على جميع مختلف المقترضين من كافة أرجاء العالم، وبتعامل كثير من البنوك في السوق الثانوية لسندات الأورو، والتي تمتاز بكونها توفر عائدا مضمونا وقلة المخاطر لحامليها وذات سيولة مرتفعة، رغم طول آجال استحقاقها،

[1] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص208.
[2] المرجع نفسه، ص208.

وأصبحت هذه السوق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي، وتنطوي أسواق السندات الدولية على التعامل في نوعين رئيسيين من أسواق السندات وهما سوق سندات الأورو وسوق السندات الأجنبية.

الفرع الثالث: تطور وسائل الوقاية من المخاطر والتطور التكنولوجي.

والتي ارتبطت بشكل وثيق بالتطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي قلصت من وقت وتكاليف التعامل وإجراء الصفقات في الأسواق المالية فساعد ذلك على تعميق ظاهرة اللاوساطة وسهّل الحركة العالمية لرؤوس الأموال، وتعد المبتكرات المالية بمثابة المحرك الأساسي لكل التحولات والتطورات التي عرفتها الأسواق المالية، ويزيد من سرعة انتشارها تزايد وتنوع المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون وانتشار ظاهرة المضاربة، فقد أدى زوال نظام الصرف الثابت والتقلب المستمر لأسعار صرف العملات وأسعار الفائدة إلى زيادة تعرض المتعاملين في الأسواق المالية خاصة للأخطار، وبالأخص مخاطر الصرف وأسعار الفائدة، ولمواجهة هذا الوضع استحدثت العديد من الأدوات التي مكنت المتدخلين في الأسواق المالية من إدارة هذه الأخطار وتجسد ذلك في التطور السريع الذي عرفته المشتقات المالية والأسواق الخاصة بها منذ عام 1970[1].

كما أسهمت التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات ذات الصلة بهما، ومنها التوسع في استخدام الحاسوب والانترنت في ربط الأسواق المالية والنقدية وتوحيدها على نطاق العالم ككل وكل هذا في ظل ما يسمى التحرير المالي، الأمر الذي هيأ لتوظيف التكنولوجيا المتطورة في خدمة المصالح الرأسمالية، وأسهم بصورة مهمة في تحقق عولمة أسواق المال، وانطلاقا من النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة ساعدت على اندماج أسواق المال الدولية ورفع سيولتها وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة[2].

الفرع الرابع: تنامي دور المستثمرين المؤسسين.

تضم الأسواق المالية مؤسسات مالية تقوم بالكثير من العمليات، ويمثل المستثمرون المؤسسين الفئة الأكثر أهمية في هذه السوق نظرا للكتلة الكبيرة لرؤوس الأموال التي يديرونها، وهي تضم صناديق المعاشات التي تدير أموال التقاعد، ومؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وشركات التأمين والصناديق المضاربة، ويكون تدخل هؤلاء المستثمرين في السوق سواء للتغطية أو المضاربة وهم يلعبون دورا متزايد ليس فقط على مستوى الأسواق

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] حسن خلف فليح ، **"العولمة الاقتصادية"**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص190.

المالية لكن أيضا من خلال آليات الانتاج الحقيقي، وحجم هذه المؤسسات يختلف باختلاف البلدان، كما أن القواعد التي تحكم توزيع العوائد والمخاطر بين هؤلاء المتعاملين تختلف باختلاف المؤسسات[1].

المبحث الثاني: واقع عولمة أسواق المال.

ظهرت عولمة أسواق المال نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، فقد قامت العديد من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو ما مدى انتشار ظاهرة عولمة أسواق المال، وهو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مدى انتشار ظاهرة عولمة أسواق المال.

الواقع الملموس يبين حقيقة انتشار ظاهرة عولمة أسواق المال التي بفضلها الدول النامية تحولت إلى معابر تصدير وساحة للمعارك والأزمات، فالتساؤل من مدى انتشار عولمة أسواق المال يتوجب النظر في مكوناتها ونتائجها، وعليه يجب البحث عن سبب إخفاق الدول للالتحاق بركب الاقتصاد العالمي والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب نذكر منها:

الفرع الأول: نقص رأس المال المنتج.

المقصود برأس المال هو جمع الأصول المتراكمة لأغراض انتاجية، وبالتالي العمل على انتاج قيمة مضافة تفوق فيه الأصول المادية. وبالرغم من أن عولمة أسواق المال قائمة على حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن معظم الدول تعاني من نقص في رأس المال، فالعقبة الكبرى هي عدم قدرة الكثير من الدول على انتاج رأس المال رغم أن الأصول التي تمتلكها هذه الدول الفقيرة تفوق 40 مرة تقريبا جميع ما تلقته من معونات أجنبية خلال نصف القرن الماضي، ولكن الأصول في معظم الدول النامية تكون على صورة لا تخلو من الخلل، وبهذا يصبح لدينا عالم يصعب فيه الإتجار في الأصول المملوكة أو اتباعها فهي أصول لا تحكمها قواعد قانونية يمكن الاعتراف بها عمليا[2]. فلو تحول رأس المال الميت إلى رأس مال إنتاجي لأصبحت لدى الدول الفقيرة القدرة على تكوين الشركات وتنميتها، وتصبح هذه الدول أقل اعتمادا على رأس المال الدولي وعليه فإن غياب رأس المال المنتج يؤثر على قدرة الدول على الاندماج في عملية العولمة والاستفادة منها.

---

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] سريان ذي سيلفا، **"هل العولمة هي السبب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية"**، فيفري 2001، عن الموقع: www.cipe-arabia.org/files/html/case25/htm

الفرع الثاني: البعد عن التكنولوجيا.

يعتبر غياب التكنولوجيا في الدول النامية من حواجز المشاركة في حلقة الاقتصاد العالمي، فالعولمة والتكنولوجيا ظاهرتان لا يمكن فصلهما، إلا أنه توجد حقيقة أن هناك فرق في قدرات الدول على استيعاب التقدم التكنولوجي الحديث، كما أن الفرص المتاحة أمام جميع الدول للاستفادة من التكنولوجيا ليست متساوية، والتطور السريع فيها أدى إلى حدوث العولمة الاقتصادية، وكلها ظواهر قائمة على الليبرالية الجديدة التي أعادت النظر في العديد من القضايا الاقتصادية منها دور الدولة، ظهور الخوصصة، التحرير المالي، وبالتالي سوف ترتكز حتما ظاهرة العولمة في الدول التي تستطيع التعايش والاستفادة من الثورة التكنولوجية، وهذا ما أدى إلى استبعاد العديد من الدول في الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي لعدم توفرها على القدرة التنافسية[1].

الفرع الثالث: الفجوة في التدفق الرأسمالي.

إن الدول النامية ضعيفة في القدرات الادخارية والمعرفية وقد لعبت المنظمات المالية الدولية دورا فعالا في تطوير أسواق رؤوس الأموال فيها وهذا ما شجع الدول النامية والغربية إلى أن تتسابق لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالتالي الاستجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد من خلال تهيئة المناخ اللازم، وهذا يدل على أن الحجم الكلي للتدفق الرأسمالي بين الدول مثله مثل التجارة الدولية. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول النامية والغربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها باءت بالفشل[2].

والمتأمل في الواقع الملموس للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يلاحظ أنها تتسم بالتوزيع غير المتكافئ فهذا التوزيع بقدر ما أدى إلى إسراع التنمية الاقتصادية في مجموعة محدودة من الدول، والجدول الموالي يوضح عدم التعادل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في المرحلة التي برزت فيها ظاهرة عولمة أسواق المال.

[1] المرجع نفسه.

[2] جون سوليفان، "**البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي**"، 2003، عن الموقع:
www.cipe-arabia.org/files/html/art0501.htm

جدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (1970-2000)

السنوات / مجموعات الدول	1970	1980	1990	1995	2000
الدول الصناعية المتقدمة (مليار دولار)	7.9	42.3	137.1	103.5	**1005.2**
أمريكا، أوروبا، اليابان %	81.2	80.9	67.5	61.5	**97.1**
الدول النامية (مليار دولار)	1.8	9.1	59.6	113.3	**240.2**
الدول النامية %	18.8	19.1	29.4	33.4	**18.47**
افريقيا %	3.8	0.4	2	1.4	**0.6**
أمريكا اللاتينية والكاريبي %	8.4	11.9	8.8	9.8	**6.8**
جنوب وشرق آسيا %	5.1	6.1	17.5	22.2	**10.8**
غرب آسيا %	1.5	0.6	1.1	-	**0.27**
وسط وشرق أوروبا (مليار دولار)	-	-	3.4	14.3	**25.4**
أوروبا الوسطى والشرقية %	-	-	1.7	4.3	**2**
الإجمالي (مليار دولار)	9.7	52.2	200.1	331.1	**1270.8**

المصدر: عادل المهدي، "**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول سيطرة الدول الصناعية الكبرى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خلال الفترة 1990-2000 بقيمة 137.1 مليار دولار سنة 1990 لتصبح 1005.2 مليار دولار سنة 2000، بالمقابل نجد أن الدول النامية لم تعرف تطور كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث انتقلت من 113.3 مليار دولار إلى 240.2 مليار دولار فقط خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: المناخ المالي الدولي الحديث.

لقد شهدت الأسواق المالية في البلدان الصناعية الرئيسية تغيرات هيكلية ونموا سريعا منذ السبعينات والثمانينات، وأصبحت مراكز مالية أكثر تكاملا، وذلك بفعل التكنولوجيات الحديثة والتحرير المالي وابتكار وسائل مالية مما شجع عمليات الاندماج المالي، واعتبرت هذه التغيرات بمثابة أسباب جعلت المناخ المالي الدولي يتميز بالحداثة. وعموما يمكن إجمال هذه التغيرات فيما يلي:

الفرع الأول: التطور التكنولوجي.

خلال النصف الثاني من السبعينات، شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة والتي نتجت عنها ثورة في عالم الاتصالات والإعلام الآلي والمعلومات، فقد مكنت الثورة التقنية من العمل في الوقت الحقيقي عبر أرجاء العالم مما ساعد على تطوير الاندماج لأسواق المال الدولية وتسارع حركة عولمة أسواق المال بالقضاء على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق، حيث حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة في مستويات واضحة[1].

ومنه فقد ساهمت الثورة المعلوماتية في رفع سيولة الأسواق المالية بسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة، ونشوء حركة مليارات من الدولارات دون السيطرة عليها من طرف السلطات النقدية والمالية.

الفرع الثاني: الاختراعات المالية.

هذه الاختراعات وسعت بوضوح لوحة الأدوات المتاحة وفي نفس الوقت غيرت شروط المنافسة بين مختلف الأعوان التي تمثل نشاط النظام المالي، كما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات الستينات شهادات الإيداع القابلة للتداول، ولجأت المؤسسات الكبيرة لإصدارها منذ بداية السبعينات، إضافة إلى ظهور الصناديق المشتركة للائتمان، وازدهار السوق الآجلة للأدوات المالية، الخيارات، العقود، المستقبليات...كلهم مثلوا أحد عناصر صيرورة الاختراعات المالية. وقد أتاحت هذه الاختراعات مساحة واسعة من الاختيار للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تعمل على تأمين الحماية للمستثمرين في مواجهة مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة تحت تأثير الظروف غير المستقرة التي اتسمت بها أسواق الصرف بعد الاتجاه نحو عصر التعويم[2].

الفرع الثالث: التحرير المالي.

يقصد بالتحرير المالي بالمعنى الضيق: "محاولة تخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وأدواتها"[3]. أما التحرير المالي بالمعنى الواسع: "هو مجموعة الأساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود الموضوعة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا"[4].

[1] رمزي زكي، **"العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي"**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص91.

[2] Michel aglietta Anton Border , Virgine Couder, **"Globalization financière : l'aventure obligée "** , ED Economie , 1990 , p169.

[3] جميل السرمد كوكب، **"الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، بغداد، 2001، ص39.

[4] حسن كريم حمزة، **"العولمة المالية والنمو الاقتصادي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص54.

وقد أدت هذه العملية إلى تقليل تجزؤ الأسواق المالية المحلية، وزاد تكامل المراكز المالية الدولية، وقد شجعت عمليات التحرير تحقيق كفاءة أكبر في الأسواق المالية المحلية، وزيادة فرص وصول المؤسسات المحلية إلى مصادر التمويل الدولية وفضلا عن ذلك فإن اتساع الأسواق الأوروبية أدى إلى ضغوط تنافسية على الأسواق المالية والمحلية، وقد سار التحرير في خطين أساسيين هما تخفيض قيود الأسعار والكميات، وتخفيض قيود الصرف في البلدان الصناعية الرئيسية الثلاثة (فرنسا، اليابان، بريطانيا) ويسمح هذا التخفيض لرعاية هذه البلدان بالحصول على الاستثمارات بالعملات الأجنبية مما زاد إمكانية الاستبدال بين الأصول المحلية والأجنبية، وبالمثل خففت أيضا القيود على وصول المقترضين الأجانب إلى الأسواق الوطنية، وعلى قدرتهم على الاقتراض بالعملات مما زاد من تكامل الأسواق المالية المحلية والأجنبية، حيث شملت تدابير التحرير كذلك تخفيض القيود على الحق في إقامة المؤسسات وعلى الأنشطة المالية مع بعض القطاعات الاقتصادية، وعلى حوافظ الأوراق المالية التي يجوز للمؤسسات المالية حيازتها وخاصة من أجل الاستحقاق وأنواع الإيداعات المالية، كما خففت اللوائح التي تفيد المنافسة بين البنوك وشركات الأوراق المالية كوسيلة لتشجيع الكفاءة[1].

الفرع الرابع: تحول نمط التمويل.

تعبر ظاهرة عولمة الأسواق المالية عن حقيقة وجود سوق مالي عالمي ضخم يعمل باستمرار بوحدة الوقت والمكان، ما نتج عنه تحول نمط التمويل من الوساطة إلى اللاوساطة المالية الذي كان حتمية من عولمة أسواق المال.

1- الوساطة المالية: لعبت البنوك والمؤسسات المختصة دورا رياديا في تمويل المؤسسة والاقتصاد بصفة عامة، حيث كانت تقوم بوظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية، والتي يمكن تعريفها بأنها: "جمع المدخرات من الجمهور بسعر فائدة محدد وعرضها مرة أخرى بسعر فائدة أعلى وهذا لتغطية مصاريف التسيير وتحقيق أرباح من وراء ذلك"[2]، غير أن هذا المفهوم توسع بعد ذلك في اتجاهين، فالأول أن الوسطاء أصبحوا يستثمرون المدخرات المجمعة لديهم تحت أشكال مختلفة كشراء المنتجات المالية المتوفرة في الأسواق المالية، والثاني هو قيام مؤسسات عديدة أخرى بنكية وغير بنكية بهذه الوظيفة، فلقد تعددت مصادر التمويل وتعددت بذلك تكاليفها، الشيء الذي يجعل مسألة الاختيار بين البدائل المتاحة من الأمور الصعبة.

2- اللاوساطة المالية: إن التخلي التدريجي عن الوساطة المالية هو نتيجة لزيادة أهمية رأس المال الخاص في التمويل، الشيء الذي قلل من حصة البنوك في تمويل الاقتصاديات الحديثة، ومنه فقد عرف هذا التخلي عن

[1] مونية سريدي، "**تحديات العولمة المالية وأثرها على أداء المصارف**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2009، 2010، ص ص19، 20.

[2] محمود يونس، كمال أمين، "**اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية**"، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2005، ص80.

الوساطة المالية بأنه: "إقدام المتعاملون الدوليون مباشرة نحو الأسواق المالية دون المرور على الوسطاء الماليين أو البنكيين قصد القيام بعمليات الاقتراض أو التوظيف"[1]، وبصيغة أخرى تعرف اللاوساطة المالية بأنها: "عملية تعكس الوضعية التي لا تمر فيها الأموال المحصل عليها بالمؤسسات المالية وذلك عند تلبية الحاجات التمويلية للأعوان الاقتصاديين"[2].

ومنه فقد شهدت عشرية الثمانينات بروز أهمية الأسواق المالية في اقتصاد يعتمد على التمويل بإصدار أدوات مالية، وتتطلب هذه العملية وجود سوق تصدر فيها تلك الأوراق لأول مرة تدعى "بالسوق الأولية" ووجود سوق أخرى لبيع هذه الأوراق تعرف "بالسوق الثانوية" أو "البورصة"، وعليه فقد تحول التمويل من الشكل غير المباشر إلى المباشر.

الفرع الخامس: سيادة قاعدة ال3D.

إن عولمة أسواق المال تغطي في الواقع ثلاثة ظواهر حديثة وهو ما يميز المالية الحديثة، والتي يمكن اعتبارها المحرك الأساسي لعولمة أسواق المال. ويمكن إيجاز هذه الظواهر فيما يلي:

1- اللاوساطة والتوريق.Désintermédiation et titrisation

عولمة أسواق المال جعلت أنماط التمويل تأخذ منحنى آخر غير الاعتماد المطلق على التمويل البنكي، وكان ذلك بتزايد التعامل في الأوراق المصدرة من طرف الشركات المسعرة في أسواق المال من خلال آلية التوريق.

ويقصد بعملية التوريق "هي نشاط متعلق بتوظيف موجودات لمدى قصير قابلة للتجديد، تعطي للمقترضين تأمين تمويل على المدى الطويل، عادة يقترن ذلك بإلزام البنك قبول ورقة في حالة عدم وجود راغب بها في السوق"[3]، كانت هذه صفة السوق الأمريكي قبل أن تصبح معمّمة في أرجاء السوق العالمي، وتشكل بذلك مظهرا قويا لعولمة أسواق المال. وقد عملت البنوك العالمية من خلال عملية التوريق على إنعاش ميزانيتها بتقليص القروض المشتركة المقدمة للدول النامية سنة 1983، وانساقت في سياسة نمو متسارع لخارج الميزانية، والفكرة في ذلك تعود لغرض استخراج الحد الأقصى من الديون المشكوك في تحصيلها من الميزانية والعمل كوسيط لتحويل

[1] كهينة رشام، "**واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009، ص15.

[2] محفوظ جبار، "**البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية**"، مطبعة دار حومة، الجزائر، 2002، ص14.

[3] لمياء عماني، "**آثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية، امكانيات الاقتصاد الجزائري في الاندماج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، 2005، ص65.

هذه الديون إلى المقترضين النهائيين، صناديق المعاشات، صناديق التقاعد، قطاع خاص... في صورة أوراق مالية قابلة للتجديد بمعدلات فائدة متغيرة.

2- اللاتنظيم.Déréglementation

قاعدة اللاتنظيم هي قاعدة طبعت أكثر في السوق المالي الفرنسي، والمقصود بها: رفع القيود التنظيمية وتعني إزالة العوائق التي تحول دون التحركات الدولية لرؤوس الأموال والعمليات الخاصة بتبادل العملات"[1]، وهو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، تزامنا مع السياسة الجديدة للقاعدة النقدية بإسقاط التفرقة بين الحسابات لأجل الحسابات الأخرى، وساعدت خدمات التحويل الآلي على ذلك، حيث أن السلطات الأمريكية أعطت الانطباع برغبة قوية في تجاوز القوانين وترك الحرية لمعدل الفائدة في إدارة كل العمليات البنكية، ومع تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وجدت أدوات مالية لتسيير هذا الاستقرار على صعيد رأس المال الدولي[2].

3- رفع الحواجز.Décloisonnement

عولمة أسواق المال المتصفة باللاوساطة، رفع الحواجز وعدم الخضوع للقوانين هي كذلك تتصف باحترام قاعدة وحدة الزمان والمكان بالترابط البيني للأسواق وصولا إلى سوق مالي دولي، حيث الأسواق التقليدية هي أقسام لسوق شامل بفضل الالكترونيات المتطورة والإعلام الآلي، يوصف هذا السوق بأنه يعمل في الزمن الحقيقي كون كل معلومة تنشر وتوزع بشكل فوري على الصعيد العالمي، كما تمتاز بالفاعلية، وفترات واسعة للاستقرار وأخرى عارضة لفقدان السيطرة مما أدى إلى اختلالات عالمية وعدم الاستقرار المالي، والسبب في ذلك يعود إلى مسؤولية السياسات الليبرالية القائمة عليها عولمة أسواق المال[3].

الفرع السادس: العولمة المصرفية.

من الطبيعي أن ما أحدثته عولمة أسواق المال من تغيرات في خريطة المال أن تأخذ صناعة الخدمات المالية حصة من هذا التغيير ومن هنا يمكن رصد ثلاث تغيرات هيكلية في صناعة الخدمات المالية:

1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: توسعت دائرة أعمال البنوك على المستوى المحلي والدولي بزيادة أنشطتها واستحداث خدمات مصرفية ومالية جديدة، وانعكس ذلك على هيكل ميزانيات البنوك، حيث حدثت

[1] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] آسيا قاسمي، **"أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014، 2015، ص28.

[3] المرجع نفسه، ص27.

لها تغيرات هيكلية من حيث تنوع مصادر أموال البنوك وتنوع مجالات توظيفها واستخدامها، ويتضح ذلك خاصة في الدول المتقدمة، حيث أوضحت أحد التقارير عن أكبر خمسين بنكا، أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي (الإقراض) بل من الأصول الأخرى التي تدر دخول وعوائد أكبر من عمليات إدارة الأصول إضافة إلى انخفاض النصيب النسبي للودائع من إجمالي الخصوم، كما زاد بالبنوك النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة إلى إجمالي الخصوم نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، مما أدى إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات، ففي ظل عولمة أسواق المال زاد اتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة[1].

2- احتدام المنافسة في السوق المصرفية: مع تزايد أثر العولمة وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أوروغواي 1994، وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول جانفي 1995، أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي في ثلاثة وجوه رئيسية: منافسة البنوك التجارية فيما بينها، منافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية وخير مثال على ذلك أصبحت شركات التأمين وصناديق المعاشات والاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية، بحيث نجد خلال فترة 1980-1995 انخفاض نصيب البنوك التجارية الأمريكية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42% ومنه بدأت البنوك التجارية في مختلف أنحاء العالم تدرك هذه المنافسة القوية، وأخطرها ما يجري من عملية إعادة هيكلة لأسواق رأس المال بما يمس آلياتها، إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية مصارف الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق[2].

3- الاندماج والاستحواذ المصرفي: نتيجة للمنافسة القوية التي حدثت في البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها، حيث أصبحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك فوصلت عملية الدمج المصرفي عام 1997 إلى 1.6 تريليون دولار، وعام 1998 إلى 2 تريليون دولار[3]، ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة منها التوسع والنمو وتحسين الربحية، والأهم زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية. ومنه فإن إعادة الهيكلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية مؤخرا قد أزالت الكثير من الفروق التي كانت موجودة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، كما أنها جعلت صناعة الخدمات المالية أكثر تجانسا وتكاملا وارتباطا وقوة في حركتها على الصعيد الدولي.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **"العولمة واقتصاديات البنوك"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص37.
[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص100.
[3] المرجع نفسه، ص42.

المطلب الثالث: مؤشرات تنامي عولمة أسواق المال.

هناك الكثير من العوامل التي تدعم فرضية سياسات تحرير المؤسسات المالية والأسواق المالية التي حطمت الحدود ما بينها، وتتجلى في الآتي:

الفرع الأول: تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم.

لقد تعاظم قطاع المال على نحو يستدعي الاهتمام والمراجعة لمناهج التحليل والسياسات والتشريعات والأنظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية في العالم ارتفع بشكل ملحوظ، بالتالي تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الوطني وهذا موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): بنية وحجم الموجودات المالية (2001-2007).

الوحدة: تريليون دولار.

الدولة أو المنطقة	2001						2007					
	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج
العالم	31.0	28.9	41.8	79.4	150.1	484 %	54.8	65.1	80.4	95.8	241.1	%440
منطقة الأورو	6.1	4.3	9.5	24.5	38.3	625 %	12.2	10.0	23.0	35.1	68.1	%558
أمريكا	10.1	13.8	18.5	22.2	54.5	540 %	13.8	19.9	30.3	11.2	61.4	%445
اليابان	4.2	2.3	6.9	12.4	21.6	519 %	4.4	4.7	9.2	10.1	24.0	%547
بريطانيا	1.4	1.9	1.7	7.1	11	772 %	2.8	3.9	3.8	11.7	19.3	%690
البلدان الناهضة	7.2	2.0	2.3	10.1	14.4	243 %	17.3	21.0	7.8	18.3	47.0	%272

المصدر: حسن كريم حمزة، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي شكلت نسبة 67% عام 2001 وانخفضت إلى 63% عام 2007 من الموجودات المالية، وكانت نسبة الانخفاض في حصة أمريكا من 36.3% إلى 25.5% لنفس الفترة، في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9.6% إلى 19.5% وهذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة، كما أن هناك تحول آخر تمثل في تراجع دور المصارف كمرتكز للنظام المالي العالمي إلى أسواق الأسهم والأوراق المالية بأنواعها، ومن الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات والمبتكرات، فكانت الموجودات المصرفية تمثل 53% من إجمالي الموجودات المالية العالمية عام 2001، وانخفضت إلى 40% عام 2007. أما المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم والسندات وخصوصا لدى الدول المتقدمة فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبته أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 نجدها تصل إلى ما يزيد عن 151% في أمريكا، وما يزيد عن 200% في فرنسا وكندا وألمانيا، في حين بلغت ما يزيد عن 400% في إيطاليا من الناتج الإجمالي، وكل ذلك كان سنة 1996[1].

الفرع الثاني: دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط.

إن الصناديق السيادية أو الحكومية والتي هي مؤسسات تابعة للدولة، تستخدم الأموال العامة في نشاط استثماري ذات الأمد الطويل خارج بلدانها، وتلعب دورا على الساحة الاقتصادية الدولية، ارتفع عددها وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها المالية وفقا لبيانات أوردتها مؤسسة "مورغان ستانلي" العالمية مع نهاية شهر مارس 2007 نحو 216 تريليون دولار، والصناديق الخليجية في الإمارات، السعودية والكويت تمتلك تقريبا نصف أصول الصناديق الحكومية في العالم، ويتوقع صندوق النقد الدولي تضاعف أرقامها مستقبلا بالتالي فإن حركة تلك الصناديق ستسبب مشكلات عديدة للاقتصاد العالمي كونها ستصبح ضخمة بحجمها بالتالي سيكون لها تأثير ومضاعفات قوية على الأسواق المالية[2].

يعد صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق سيادي في العالم، وتخصص له نسبة 1% من إيرادات النفط الكويتي، ويذكر أيضا بروز خصوصيات الصناديق الخليجية عند مقارنتها بالصناديق الأخرى من حيث نسبتها من الناتج الإجمالي، فتشكل موجودات صناديق النرويج، روسيا والصين 70%، 29%، و21% على

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص47، 48.

[2] ناصر التميمي، **"العولمة المالية الجديدة تمتلك ديناميكيات جديدة"**، 07 جويلية 2007، عن الموقع: http://archive.aawast.com/details.asp?article=426886&issueno=10448#vowlcE9-01s.

التوالي من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في حين تعادل موجودات صناديق السعودية، الكويت والإمارات نسبة 106% و261% و390% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول على التوالي[1].

والجدول الموالي يعرض لنا موجودات أهم الصناديق السيادية العربية:

جدول رقم (03): صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية.

الوحدة: مليار دولار.

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	الموجودات
الإمارات	مركز أبوظبي للاستثمار	1976	600
السعودية	ساما	1999	380
الكويت	الأجيال القادمة	1953	266
الإمارات	دبي للاستثمار	2006	15
ليبيا	الاستثمار الأجنبي/العربية الليبية	2006	50
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	65
الجزائر	تسوية الإيرادات	2000	14
البحرين	ممتلكات	2006	47
الإمارات	مبادلة	2002	25
عمان	الاحتياطي العام	1985	10
السعودية	الاستثمار العام	2007	60

المصدر: حسن كريم حمزة، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص49.

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها والتي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوق عام 2007، وبأصول تقارب 1.6 ترليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق عام 1990، إذ توسعت أعمالها وبشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق، كما أنها تضع معايير خاصة لدخول المستثمرين بها، فلا تقل الحصة

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص49.

في أغلبها عن المليون دولار والخروج منها محدد بعدد من الشروط تختلف من صندوق لآخر، كما أنها تمول نفسها من خلال الاقتراض وبمبالغ كبيرة لتمويل استثماراتها قصيرة الأجل[1].

الفرع الثالث: صعود أقطاب جديدة.

المقصود بذلك هو: "دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في ميادين الوساطة المالية والتي أصبحت تمارس أعمالا في مجال الخدمات المالية وأضحت منافسا قويا للمؤسسات المصرفية، وهذه المؤسسات هي صناديق التقاعد، شركات التأمين، شركات الاستثمار، المصارف المتخصصة"[2]. فخلال الفترة 1985-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية العائلية من 50% إلى 18% وقابل ذلك ارتفاع نصيب تلك المؤسسات إلى نحو 42%، وعلى الصعيد الدولي أيضا فإن أقطاب دولية قد تساهم في تبديل الموازين الاقتصادية مثل الصين، الهند، المكسيك، البرازيل، كوريا الجنوبية...إلخ والتي أصبحت تنافس أمريكا ودول أوروبا، فالصين التي يتوقع لها المراقبون على مدى العقود القادمة أن تصبح الأولى عالميا وما لذلك من آثار على الخريطة الاقتصادية العالمية، فحجم اقتصادها هو 2.6 تريليون دولار وتملك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب في العالم بقيمة 1.2 تريليون وكذلك البرازيل، وهو الحال نفسه لروسيا، الهند وكوريا.

الفرع الرابع: المضاربة الآجلة.

أصبحت المضاربة الآجلة من العقود هي السائدة في العديد من البورصات وأسواق المال العالمية، فوفقا للوكالة الدولية لصكوك المقايضة فإنه في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة حوالي 286 تريليون دولار، في حين كانت لا تتعدى 3.54 تريليون دولار خلال الستينات[3].

المبحث الثالث: إيجابيات ومخاطر عولمة أسواق المال.

تتأثر أسواق رأس المال الدولية بالتغيرات والأحداث التي تتم في الاقتصاد العالمي، وذلك بدرجات تختلف وفقا لدرجة الارتباط والتكامل بين الأسواق، كما تختلف أيضا فيما بين الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة.

المطلب الأول: إيجابيات عولمة أسواق المال.

خلفت ظاهرة عولمة أسواق المال جملة من الإيجابيات نوجزها في التالي:

[1] حسين نور الدين، "**صناديق التحوط، هل يدل اسمها عليها؟**"، 23 أفريل 2008، تقرير منشور على الموقع:
http://www.alqabas-kw.com/Qabas_new/Articles.aspx?ArticleD=385307&date=11092015&isauthor=1
[2] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص51.
[3] المرجع نفسه، ص52.

الفرع الأول: تزايد ترابط البورصات ونجاح قطاع تكنولوجيا المعلومات.

حققت شبكات المعلومات العالمية تقدما كبيرا في تكنولوجيا ربط البورصات في مناطق عديدة من العالم، وأصبحت أسواق المال الدولية ذات خصائص جديدة من حيث توسيع قاعدة المعاملات وتنويع محفظة الاستثمار ولقد أدى التدويل إلى تغيرات هائلة في الأسواق المالية من حيث تجديد الأدوات المالية وزيادة حجم التداول، كما ترتب عن ذلك زيادة شركات الوساطة المالية وسماسرة الأوراق المالية ذات الطابع الدولي في أسواق الأسهم والسندات وأسواق العملات والعقود الآجلة، واستفادت البورصات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وشبكات المعلومات القومية والدولية. والجدير بالذكر أن التوسع في عدد ونوع وحجم المؤسسات المالية في العالم قد دعى إلى ضرورة البربط بين البورصات الدولية، ونظرا لتشابك المصالح والتوسع في استخدام الأدوات المالية والدولية، تلعب بنوك الائتمان طويل الأجل وشركات التأمين وبنوك الاستثمار وصناديق الادخار دورا هاما في الربط الدولي للبورصات واتجاهاتها للعالمية، وذلك بسبب التوسع في فروع الشركات متعددة الجنسيات، التوسع في نشاط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التوسع في أسواق القروض الدولي "أسواق السندات الدولية" وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر[1].

ولقد زاد بشكل ملفت ترابط الأسواق المالية، فأصبحت أكثر تكاملا وترابطا، وبشكل خاص في العقد التاسع من القرن الواحد والعشرون، وحدثت قفزة هائلة في التدفقات المالية بين تلك الأسواق، كما أن تزايد ترابط البورصات لم يقتصر على الدول المتقدمة فحسب، بل شملت الدول النامية، حيث عرفت أسواق هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية، ففي دراسة للبنك الدولي عام 1997 لأكثر من 60 دولة نامية تبين أن أكثر من نصف هذه الدول قد تكاملت وارتبطت في السوق الدولية للخدمات المالية وتعاملت في الأسواق المالية الدولية منذ سنة 1990[2].

أما فيما يتعلق بالأسواق المالية العربية ومدى ارتباطها خارجيا مع الأسواق المالية الدولية، تبقى درجات الارتباط ضعيفة، وهذا ما يسبب تدني حجم الاستثمارات العالمية، وذلك كونها أسواق ناشئة وحديثة نسبيا،

[1] سامية عمر عبدة، "**نرابط الاسواق المالية الخليجية بالأسواق المالية العالمية خلال الفترة القصيرة**"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2003، 2004، ص ص46، 47.

[2] طارق حماد عبد العال، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص19.

إضافة إلى أنها تفتقر إلى التنوع والعمق المطلوبين، مما يؤثر على عائد الاستثمار في تلك الأسواق، وهذا ما يؤكد عدم جاذبية الأسواق المالية العربية للمستثمر الأجنبي[1].

أما فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات فلقد بدا نجاحه واضحا من خلال أنشطة الاندماج والاستحواذ التي تمت بين الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي في قطاعات المواصلات والتقنية والاتصالات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث كانت السوق الأمريكية واليابانية والأسواق الأوروبية أكثر الأسواق جاذبية لاهتمامات المؤسسات المالية وشركات إدارة الاستثمار.

الفرع الثاني: تزايد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

زادت التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وذلك نتيجة للأسباب التالية[2]:

– انخفاض معدلات الفائدة العالمية: يشير الاستثمار الأجنبي المباشر في محفظة الأوراق المالية إلى ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان المتطورة نتيجة للتنافس في الأسواق المالية مما ساعد على تحويل المستثمرين لأموالهم في المحافظ المالية إلى بلدان أقل معدلات فائدة؛

– عوامل في الدول المتقدمة: ساهمت بعض التطورات داخل الدول ذات التطور الصناعي العالمي في عولمة الأسواق المالية، وتتضمن هذه التطورات الإلغاء السريع للقيود التنظيمية في أسواقها المالية، حيث ساهمت بتزايد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية مما سمح بانتقال رؤوس الأموال اتجاه أسواق المال لدول النامية التي حققت نجاحا كبيرا في برامجها للإصلاح الاقتصادي، وحققت معدلات نمو مرتفعة، وأصبحت مغرية لتدفق رؤوس الأموال إليها. ومن بين هذه الدول: الأرجنتين، البرازيل، تايوان، تايلاند، فنزويلا، سنغافورة، تركيا، البرتغال، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، اليونان، الصين، هونغ كونغ، الشيلي وكوريا الجنوبية، وتعتبر أسواق هذه الدول أهم الأسواق المالية النامية الصاعدة التي تلقى قبولا من المستثمرين الأجانب للاستفادة من النمو المرتفع بها.

المطلب الثاني: مخاطر عولمة أسواق المال.

إن لعولمة أسواق المال سلبيات لا تقل أهمية عن الإيجابيات، وتتجلى هذه السلبيات في صورة مخاطر تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

[1] فاروق تشام، **"العولمة المالية وأثرها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية"**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول. حول: **"اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير"**، جامعة وهران، أيام 12-14 ماي 2003، ص15.

[2] فارس فضيل، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة السعودية"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص18.

الفرع الأول: سلبية أداء الأسواق الناشئة وتراجع عمليات الاندماج.

لقد تأثر أداء الأسواق الناشئة سلبيا بالتقلبات السلبية التي شهدتها الأسواق العالمية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة، حيث يسهل انتقال هذا التذبذب في الاقتصاد والبورصة عبر مختلف آليات التجارة والسياحة والاستثمار المباشر وغير المباشر، فقد شهد مؤشر أسعار الأسواق الناشئة انخفاضا لأغلبية الأسواق بدول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا ودول أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا.

أما عمليات الاندماج فقد تراجعت بين الشركات العملاقة في البلدان المتقدمة خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وكانت السبب الرئيسي في رفع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خلال النصف الثاني منذ تسعينات القرن العشرين على نحو استثنائي، ورفع حصة الدول الصناعية المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم[1].

الفرع الثاني: المخاطر عولمة أسواق المال على الدول النامية.

نجد في هذ السياق مجموعة من المخاطر ذات العلاقة برأس المال، ويمكن إيجاز هذه المخاطر فيما يلي[2]:

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: لقد تعاظم انسياب رأس المال نحو الدول النامية خلال عقد التسعينيات ففي عام 1997 وصل حجم هذا الانسياب إلى حوالي 280 مليار دولار، وخلال الفترة 1990-1999 كان النصيب النسبي لتدفق القروض من البنوك التجارية وخاصة الدولية النشاط لا يزيد عن 10% من جملة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التي تدفقت إلى هذه البلدان، وبتحليل هذا الانسياب نجد أن الاستثمار في المحافظ المالية يتم بسرعة كبيره حيث ينتقل رأس المال من سوق لآخر وبصورة فجائية وفي مدة زمنية قصيرة، مما يشكل مخاطر متعددة.

2- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج: إن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلدان النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية حيث أصبحت أقسام من هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج حدودها الوطنية، والغريب في الأمر أن ذلك يحدث في البلدان التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن، والتناقض الموجود هنا أنه في الوقت الذي تسارع فيه البلدان النامية

[1] محمد بن سعدو الجرف، **"أثر التغيرات الاقتصادية العالمية (العولمة) على أسواق رأس المال الدولية"**، سلسلة أبحاث إدارية منشورة، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004، ص ص06، 07.

[2] عبد القادر بلعربي، نعيمة بدوري، **"تيار العولمة المالية إلى أين...؟"**، ملتقى دولي حول: **"سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات – دراسة حالة الجزائر–"** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006، ص-ص 8-14.

لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال تقديم كل عوامل الجذب والتسابق على منح الكثير من المزايا والإعفاءات وإزالة العقبات والحواجز، إلا أنها سمحت لأصحاب المدخرات المحلية في ضوء عولمة أسواق المال بالاستثمار في أي مكان في العالم. وبالتالي فان خروج الأموال الوطنية إلى الخارج يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلد على التراكم والاستثمار، وعلى التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

3- مخاطر دخول الأموال القذرة: لقد تعرضت العديد من الدول النامية من خلال تطبيق آليات التحرير المالي والدولي إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية وانفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال. وعليه فمن خلال ظاهرة عولمة أسواق المال قد تزايدت ظاهرة تبييض الأموال، فقد ساعدتها العولمة على الظهور والانتشار بشكل لم يسبق له مثيل. وقد بلغت عمليات غسيل الأموال 5,2% من الناتج العالمي أي وصلت إلى حوالي 2 تريليون دولار سنة 1998.

الفرع الثالث: الأزمات المالية.

إن الأزمات المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية مشكلة خطر حدوث الأزمات المالية خاصة في ظل العدوى التي عززها الترابط.

1- بعض الأزمات المالية لفترة التسعينات: أثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين عولمة أسواق المال والازمات المالية ومن بينها دراسة أجريت على 20 دولة آسيوية سنة 1996، وفي أوروبا من سنوات السبعينات إلى منتصف الثمانينات وتوصل الباحثون من خلالها إلى أن الحركة العامة للتحرير المالي تؤدي في الغالب إلى حدوث أزمات بنكية، وكذلك دراسة أخرى سنة 1998 توصلت إلى أن عولمة الأسواق المالية يتبعها وقوع أزمات على مستوى القطاع المالي.

إن إمكانية حدوث أزمة مالية كبيرة بوجه خاص بعد انفتاح البلد أمام التدفقات المالية الخارجية وخاصة التدفقات قصيرة الأجل وقد تتمثل النتيجة في حدوث حالات ارتفاع مفاجئ للتدفقات الداخلة إلى البلدان المستفيدة من رؤوس الأموال التي يمكن أن تكون ذات طابع دوري، في هذا السياق نجد أن بعض البلدان كانت ضعيفة بوجه خاص أمام الآثار السلبية للتدفقات الداخلة من رؤوس الأموال إذ لم يكن جهازها المصرفي سليما لأن هذه التدفقات الداخلة تعرض المصارف لمخاطر سعر الصرف وهو ما حدث في المكسيك في أزمة البيزو المكسيكي للفترة من 1994-1995، ففي عام 1993 ظهرت العديد من المخاوف حول كفاءة عمليات

الاقتراض من البنوك نتيجة ارتفاع نسبة الديون غير القابلة للسداد في محفظة البنوك، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص صاحبه ارتفاع في سعر الفائدة وتخفيض شديد للبيزو المكسيكي الذي انخفض سنة 1995، فتدهور موقف البنوك وعدم قدرة الشركات المقترضة على تسديد التزاماتها المالية وخدمة الدين وبصفة خاصة الديون بالعملة الأجنبية، وهو ما أدى إلى انفجار أزمة مالية حادة في المكسيك[1].

كما كان الاقتراض الخارجي قصير الاجل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998 حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا انحدار في أسعار الصرف لعملاتهم المحلية مصحوبة بسقوط أسعار أسهم الشركات الخاصة بهم وكذلك انهيار مماثل لتسجيلات البنوك والشركات بدأ هذا الاتجاه في تايلاند، ثم انتقل إلى الفلبين وماليزيا واندونيسيا، ثم انتشرت هذه الأزمة كوباء معدي إلى دول كوريا الجنوبية وتايوان في شمال آسيا إلى أن وصلت إلى أكبر قاعدة رأسمالية في غرب آسيا ألا وهي هونغ كونغ وعندها فقط أدركت أسواق رأس المال في الغرب أن المرض جد خطير بل وأنه معدي حيث حدث انخفاض تبعا لذلك في أوروبا وأمريكا[2].

وعرفت سنة 1999 أزمة مالية أخرى في البرازيل نتيجة لعدم قدرة الحكومة على سداد الدين العام بالعملة الأجنبية بسبب انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، وقد نجحت البرازيل في بداية الأمر في حماية قيمة عملتها باتباع سياسة التثبيت من خلال رفع سعر الفائدة الأمر الذي ترتب عليه حدوث كساد كبير، فقامت الدولة في عام 1999 بتعويم سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار وقد كان هذا الحدث الخلفية الأساسية لاندلاع الأزمة البرازيلية[3]. وعليه فقد عرفت فترة التسعينات جملة من الأزمات المالية والتي كانت كلها تقريبا ناتجة عن التحرير المالي وعولمة أسواق المال بحيث يعمل التحرير غير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد إلى حدوث أزمات مالية.

2- الأزمة المالية العالمية (2008): تعتبر الأزمة المالية العالمية من أخطر وأسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، نشأت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية عندما رفعت شعار توفير منزل لكل مواطن بشرط دفع ثمنه على أقساط شهرية بمعدلات فائدة بسيطة، فيقوم المواطن بشراء بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار وعند ارتفاع قيمته يحاول صاحب هذا العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية بالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر في حال انخفضت قيمة العقار وهذا ما يعرف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص276، 277.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **"العولمة المالية وامكانات التحكم –عدوى الأزمات المالية–"**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003، ص ص27، 28.

[3] شذا جمال الخطيب، **"العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص50، 51.

بالرهانات العقارية الأقل جودة، وما زاد الأمر حدة أن أغلبية المستفيدين أحجموا عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية من ثم قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة، ونتيجة للعرض الكبير للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات مما شكل ضغطا ماديا على إدارة البنوك جعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري تم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية بالتالي فقدت أسواق العقارات التوازن بين منابع ومصبات رأس المال السائل، وأصبح بإمكان البنوك المقرضة الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى بضمان محفظة الرهونات العقارية أو ما يطلق عليه بالتورق، الأمر الذي أدى إلى توسع دائرة الديون الخطرة[1]، وإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى تنامت ببطء لتفجر الأزمة المالية العالمية نوجزها فيما يلي[2]:

– انعدام الثقة بين المؤسسات المالية بحيث امتنعت بعض المؤسسات المالية عن إقراض بعضها خشية من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال إضافة إلى ضعف الرقابة الحكومية على المصارف والمؤسسات المالية عموما من خلال الخلل في أدوات الضغط والمراقبة المصرفية؛

– الافراط في منح القروض العقارية الأقل جودة: يقوم المواطن الأمريكي بشراء عقاراته عن طريق الاستدانة من البنوك وعند ارتفاع ثمن العقار فإن صاحبه يقوم برهن العقار مرة أخرى، أي رهن العقار من الدرجة الثانية وهنا تسمى بالرهون الأقل جودة؛

– التغير في سعر الفائدة: بحيث بقيت أسعار الفائدة منخفضة لمدة طويلة من 2001–2004 نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي، ومنذ عام 2004 بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع ورافق ذلك زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد أقساطها؛

– بيع الديون والمقامرة: جاءت فقاعة بيع الديون من خلال توريق تلك الديون العقارية بتحويلها إلى سندات وتسويقها، وجاءت فقاعة المقامرة من خلال تأمين حاملي السندات العقارية لدى شركات التأمين الأمر الذي أدخلها في دوامة الأزمة؛

---

[1] سميرة نوي، **"تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص ص28، 29.

[2] تم إعداده اعتمادا على المراجع التالية:

ابراهيم عبد العزيز النجار، **"الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص66.

رابح عرابة، حنان بن عوالي، **"ماهية الأزمات المالية والأزمة المالية الحالية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول **"أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية"**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، يومي 05 و06 ماي 2009، ص07.

عبد المطلب عبد الحميد، **"الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص27.

– ترابط الاقتصاديات العالمية: كانت دورات الارتفاع والانخفاض في أسعار العقار مقتصرة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق قروض العقار الأمريكية مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق واسع.

ولمواجهة هذه الأزمة التي بقيت آثارها لسنوات متتالية اقترحت عدة خطط لتقليص دائرتها، منها خطة الإنقاذ الأمريكية، الخطة الأوروبية وغيرها، إلا أن التساؤل الذي يبقى مطروح هو ما إذا كان بإمكاننا التجديد والحفاظ على عولمة أسواق المال أو التوجه لإنهاء الهيمنة المالية وإعادة هيكلة العلاقات بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

خلاصة.

من خلال هذا الفصل نستخلص أن عولمة أسواق المال هي مرحلة تاريخية في تطور العالم، وظاهرة كانت ملازمة لمسيرة نشأة وتطور النظام الرأسمالي، ونتيجة التقدم التكنولوجي الذي مكن من تحريك الأموال من داخل الدول وإلى خارجها بسرعة أكبر، وقد ساهمت عدة عوامل في انتشار عولمة أسواق المال من بينها عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية، تنامي الرأسمالية، ظهور الابتكارات المالية، بالإضافة إلى التحرير المالي وذلك من خلال إزالة الحواجز والقيود على رأس المال.

وقد نجم عن عولمة أسواق المال آثار متباينة منها ما هو إيجابي كتسهيل تمويل الاستثمارات، التوظيف الجيد للموارد المالية، رفع مستوى التكنولوجيا، تخفيض نسبة المديونية من خلال التحول إلى اقتصاديات الأسواق المالية، وتزايد الربط والتكامل بين البورصات والتي تؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، ومنها ما هو سلبي كتنامي ظاهرة المضاربة في أسواق الصرف، التقلبات الفجائية في رأس المال، التهرب الضريبي وفتح قنوات جديدة لغسيل الأموال، كذلك دور المشتقات المالية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية، وعليه فقد ساهمت عولمة أسواق المال بشكل كبير في زيادة وتعميق حدة المخاطر والأزمات المالية بدلا من تخفيضها.

الفصل الثاني:

المعلوماتية بين المفهوم والعوامل المفسرة: دراسة تحليلية.

تمهيد.

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة وغير مسبوقة في كافة نواحي الحياة،من أبرز هذه التطورات والتي ميزت وقتنا الحالي هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي، خاصة تلك المتعلقة بمجال المعلومات أو بما أصبح يعرف بتكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية، والاعتماد المكثف والمتزايد نحو استعمالها وتوظيفها بقوة في معظم الأنشطة المختلفة والتي من المتوقع أن تفرض سيطرتها لعقود لاحقة.

بدأت أولى محاولات بناء التواصل عبر الشبكات المحلية لتسهيل نقل وتبادل المعلومات والخدمات مع المحيط القريب ولم تلبث أن توجهت التطورات إلى تأمين التواصلالشبكي مع مجموعات أكبر، فظهرت الشبكات الواسعة، وهنا كانت بداية مرحلة جديدة في ثورة الشبكات التي لم تتوقف عند هذا الحد، وكان من أعظم نتائجها ظهور شبكة الانترنت التي اتسعت لتشمل العالم فأصبح كالقرية الصغيرة، ونجد أن كل ماسبق عبارة عن عناصر متفاعلة تعمل ضمن مجتمع واحد يعرف بمجتمع المعلومات الذي تقوده المعرفة المقترنة بالمجتمع البشري، فالمعرفة لا تعد أمرا جديدا، بل الجديد هو حجم تأثيرها الراهن على الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لا بل المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمل للموارد الطبيعية ونشوء ما اتفق على تسميته "اقتصاد المعرفة".

كل هذا سيتم التعرض له من خلال هذا الفصل الذي قسمناه كما يلي:

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والشبكات المعلوماتية.

المبحث الثاني:مجتمع المعلومات.

المبحث الثالث: اقتصاد المعرفة.

المبحث الاول: تكنولوجيا المعلومات والشبكات المعلوماتية.

أصبحت المعلوماتية ضرورة من ضروريات العصر، إذ بات العالم يسعى إلى تبنيها بشكل كبير لما أحدثته من تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة وأصبح ضروريا على جميع دول العالم الأخذ بها لمواكبة التطور الهائل في هذه التكنولوجيا.

المطلب الاول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.

أصبحتتكنولوجيا المعلومات واقعة يجب تفهمها وإدراك أبعادها من خلال مانعايشه هذه الأيام من تحولات في هذا المجال، بالتالي سيتم التطرق إلى مفهوم وخصائص تكنولوجيا المعلومات من خلال هذا المطلب.

الفرعالأول:مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

خضع هذا المفهوم لعدة تعاريف منها:

"تكنولوجيا المعلومات عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها الى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين في كافة مجالات الحياة"[1].

"تكنولوجيا المعلومات عبارة عن تلك الأنظمة والأجهزة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومة وتقديمها إلى الجهات المستفيدة بأقل جهد وأسرع وقت وأيسر السبل"[2].

إضافة إلى ما سبق فقد عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مجموعة الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومات واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت على شكل نص أو صوت أو صورة أو فيديو، وذلك باستخدام الحاسوب، ومن هذه الأدوات الحاسوب والطباعة والأقراص وشبكات الاتصال وغيرها...."[3].

---

[1] محمد علي الشائبي، "**تكييف نظم الرقابة الداخلية مع استخدامتكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية–**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012، ص20.

[2] وليد زكريا صيام،"**مسؤولية المدقق الداخلي عند تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات**"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر المهني الثالث لجمعية مدقق الحسابات الأردنيين حول:" **مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية** "، جمعية مدقق الحسابات، الأردن، 2001، ص11.

[3] محمد الزعبي، "**الحاسوب والبرمجيات الجاهزة** "، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص06.

مما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة الأنظمة والتقنيات والأدوات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات وإيصالها واسترجاعها ومعالجتها بأقل جهد وأسرع وقت وذلك لاستخدامها في كافة مجالات الحياة.

الفرع الثاني:خصائص تكنولوجيا المعلومات.

تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها[1]:

-تقليص الوقت والمكان: فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن متجاورة، إضافةإلى أن وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.

– الذكاء الاصطناعي:أهم مايميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين لهذه المعلومات.

– تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التكوينات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد عن تدفق المعلومات.

– التفاعلية:أيأن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت فالمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو مايسمح بخلق نوع من التفاعل بينهم.

– اللاتلازمية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم.

– اللامركزية: هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها فلا يمكن لأي جهاز أن يعطلها على مستوى العالم.

– قابلية الحركة والتحويل:يمكن للمستخدم أن يستفيد من التكنولوجيا أثناء تنقلاته عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسوب الآلي النقال، الهاتف النقال، إضافةإلىإمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر.

– الشيوع والانتشار والعالمية: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، أما العالمية هي المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيابحيث تتميز بخاصية انتشارها عبر العالم.

---

[1] ساسية مساهل، " **تأثيرتكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نسل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2006-2007، ص ص41، 42.

الفرع الثالث:عناصر تكنولوجيا المعلومات.

ويقصد بكلمة "عناصر" البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتشمل مختلف العناصر المكونة لتكنولوجيا المعلومات، بحيث تتكون من ثلاث عناصر نوجزها فيما يلي:

1-العناصر المادية: تتمثل أساسا في أجهزة الحاسوب وتتكون من العناصر التالية[1]:

أ- الوحدة المركزية:تتكون هذه الوحدة من الوحدة الأم والمعالج الذي يعتبر عقل الكمبيوتر، ينفذ كل العمليات الحسابية والمنطقية إضافةإلى وحدة الذاكرة المركزية التي تكمن وظيفتها في تخزين تعليمات البرامج والمعطيات قيد المعالجة، ونجد مذلك بالوحدة المركزية أسلاك التوصيل والتي تربط بين مختلف أجزاء الوحدة المركزية.

ب- اللواحق: هي الأجهزة المسؤولة عن إدخال التعليمات المطلوب تنفيذها والمعطيات المطلوب معالجتها، من أهم هذه الأجهزة لوحة المفاتيح، الفأرة، الماسح الضوئي، أما وحدات الإخراج تتمثل في الأجهزة التي تقوم بنشر النتائج المعالجة من الوحدة المركزية ومن أهمها شاشة الحاسوب، الطابعة،....الخ.

ج-الذاكرات الثانوية: كما نعلم أن الذاكرة الحية تفقد المعلومات الموجودة بها مباشرة بعد توقف الحاسوب لأي سبب، فمن المهم إذن استعمال ذاكرة تسمح بحفظ المعلومات بصفة دائمة، وتتمثل أساسا في القرص الصلب، الأقراص المرنة،....الخ.

2-العناصر غير المادية "البرمجيات": هي مجموعة مفصلة من التعليمات والأوامر المعدة من قبل الإنسان والذي يطلق عليه اسم البرنامج وهو الذي يجعل المكونات المادية للحاسوب تعمل بطريقة محددة بغرض الحصول على نتائج معينة بحيث مرت هذه البرمجيات بأربعة مراحل[2]:

أ- المرحلة الأولى (1950-1960):تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور البرمجيات بالتوجه نحو نظام المعالجة بالدفعات أي أن عمل الحاسوب يكون غير فوري كذلك اتسمت هذه المرحلة بتسويق محدود للنظم والبرمجيات.

ب- المرحلة الثانية(1960-1975): تميزت بظهور نظام تعدد المستخدمين ونظام الاسترجاع الفوري وبناء قواعد البيانات بالإضافةإلى تطور النظم الآلية المباشرة.

---

[1] عبد العزيز سطحاوي، "**دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التنبؤ بالمبيعات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008 ، ص76.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، "**تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**"، دار الوراق، الأردن، 2002، ص ص161 ،162.

ج- المرحلة الثالثة (1975-نهاية الثمانينات): بدأ التطور في مجال البرمجيات في منتصف السبعينات من القرن الماضي وأدى إلى ظهور نظام إرسال وتوزيع البيانات وبرمجياته خاصة على مستويات شبكات المعلومات، كذلك ظهور الأجهزة الحاسوبية قليلة التكلفة وزيادة طلبات المستهلكين إلى بلورة ونمو مجال البرمجيات.

د- المرحلة الرابعة (بداية التسعينات-الوقت الحالي): في هذه المرحلة تطورت نظم الحواسيب ذات القدرة الواسعة وظهرت النظم الخبيرة ونظم الذكاء الاصطناعي التي توجهت إلى مجال التطبيقات العلمية.

3-الاتصالات: وهي العملية التي من خلالها يتم نقل وتبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر في موقع جغرافي أو مكان محدد،ونجد فيها نوعين[1]:

أ-الوسائل السلكية للاتصالات: وتمثل حزمة من الأسلاك المفصولة تجمع ضمن غلاف واحد كذلك الكابل المحوري والذي يشمل عدد من الأسلاك المعزولة عن بعضها البعض بعوازل خاصة، أيضا كابلات الألياف البصرية، وهي آليات زجاجية بسمك الشعرة محفوظة بغطاء بلاستيكي.

ب-الوسائل اللاسلكية للاتصالات: ونجد فيها الموجات الدقيقة والتي تمثل موجات صغيرة ذات نطاق تردد واسعوبإمكانها نقل كميات هائلة من المعلومات.

إضافة إلى ما سبق هناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات تتكون من عنصر رابع هو المستخدمين ويضم هذا العنصر "الأفراد" الذين سيقومون بإدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات سواء ممن هم إداريين أو متخصصين اذ أن أهمية العنصر البشري التي تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات تفوق أهميتها المستلزمات المادية لأن أغلب حالات الفشل أو النجاح في تطبيق تكنولوجيا المعلومات تعود للعنصر البشري.

المطلب الثاني:ماهية الشبكات المعلوماتية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل مايخص الشبكات المعلوماتية من مفهوم وأنواع وخصوصا التعرف إلى أحد مظاهر المعلوماتية الأكثر عالمية والمتمثلة في شبكة الانترنت وخدماتها ودورها في نقل المعلومات.

الفرع الأول:مفهوم الشبكات المعلوماتية.

توجد تعريفات متعددة للشبكات المعلوماتية منهاما يلي:

[1] فضيلة فني، "**دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخضص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2007-2008، ص82

"الشبكة هي مؤسستان أو أكثر تشتركان في عملية تبادل المعلومات من خلال روابط اتصالات وذلك خدمة لأهداف مشتركة"[1]، أما الشبكات المعلوماتية هي "مجموعة من الحواسيب والأجهزة المحيطة التي تتصل ببعضهاوتتيح لمستخدميها أن يشاركوا في المواد والأجهزة المتصلة بالشبكة مثل الطابعة، المودم وغيرها من الأجهزة...."[2].

"الشبكات المعلوماتية تستعمل للدلالة على جميع الأنشطة الخاصة بتصميم المعلومات الالكترونية، وتشير المعلوماتية في الأساس إلى استعمال التكنولوجيا لتحويل المعلومات من مدخل خاص أصلي إلى نقطة الاستغلال، وهي تدرس العرض التقديمي، المعالجة وتوصيل المعلومات في أنظمة طبيعية وصناعية وأن لها جوانبها الحوسبية المعرفية والاجتماعية كما أنها جوانب علم وتكنولوجيا تتصل بشكل محدد بمعالجة المعلومات وينصب بوجه خاص بالمعالجة الأوتوماتيكية للبيانات"[3].

مما سبق يمكن تعريف الشبكات المعلوماتية بأنها عملية تبادل المعلومات من خلال روابط اتصالات، تتيح لمستخدميها أن يشاركوا في الموارد والأجهزة المتصلة بالشبكة، وهي تهدف في الأساس لدراسة، معالجة وتوصيل المعلومات، وتنصب بوجه خاص بالمعالجة الأوتوماتيكية للبيانات.

الفرع الثاني :أنواع الشبكات المعلوماتية.

إن تصنيف الشبكات هو بحد ذاته علم مستقل، إذ يوجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الشبكات، وقد يجتمع أكثر من معيار في صنف واحد لهذا يتم عادة تقسيم الشبكات بناء على التوزيع الجغرافي كما يلي[4]:

1-الشبكة المحلية(LAN-Local Area Network): هي شبكة حسابات تنقل المعلومات بسرعة عالية ضمن حيز جغرافي محدود وتربط هذه الشبكة مجموعة من محطات العمل مع بعضها وهذا لإتاحة تشارك مواد الشبكة من عتاد وبرمجيات، إضافةإلى ذلك تمكين مستعملي الشبكة من تبادل الملفات والاتصال فيما بينهم.

[1] مفتاح محمد دياب، **"معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1995، ص120.

[2] شوقي شاذلي، **"أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر،2007-2008، ص14.

[3] محمد الصيرفي، **"إدارة تكنولوجيا المعلومات"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 276، 277

[4] شوقي شادلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

2-الشبكة المدنية(MAN-Metropolation Area Network): يمتد مجال هذه الشبكة إلى مساحة أكبر من مساحة الشبكة المحلية حيث تعمل الشبكة المدنية بنفس مبادئ عمل الشبكات الواسعة، إلا أنها تكون مقيدة بمنطقة جغرافية اقل مساحة، فهي تغطي عاصمة، مدينة، أو إقليم معين.

3-الشبكة الواسعة(WAN-Wide Area Network): هي شبكة حاسبات لتبادل المعلومات الرقمية ضمن مجال جغرافي واسع قد تشمل عدة دول، وقد تستخدم خطوط الهاتف والأقمار الصناعية وغيرها من وسائط نقل البيانات للاتصال، وفي بعض الأحيان قد تتكون الشبكة الواسعة من عدة شبكات محلية، وتكمن فائدتها في أنها تتيح نقلا آمنا وسريعا للمعلومات بين مختلف العقد، ناهيك عن مايمتاز به نقل المعلومات عبر الشبكات الواسعة من سرعة وانخفاض التكلفة.

كما تأخذ الشبكات المعلوماتية أشكالا مختلفة يعبر عنها بنماذج الشبكات المعلوماتية السلكية، وتتمثل هذه الأخيرة في ما يلي[1]:

1-نموذج الناقل: وهو يمثل الهيكل البسيط لتقييم الشبكة، حيث أن كل الحواسب مرتبطة بالخط نفسه للتحويل بواسطة الناقل، وتعني كلمة ناقل الخط المادي الذي يربط آلات الشبكة.

2-نموذج النجمة: في هذه الحالة ترتبط الحواسيب بنظام آلي يسمى المجمع ويتمثل هذا النظام في علبة تشمل بعض المواصلات التي تمكن من إيصال الناقلات المتعلقةبحواسب الشبكة، فهو يؤمن الاتصال بين المواصلات ويؤمن نقل المعلومات.

3-نموذج الحلقة: في هذا النوع كل حاسوب متصل ينتظر دوره في الشبكة، حيث لدينا حلقة حواسيب ويأخذ كل حاسوب دوره بالتتابع وهي مرتبطة بجهاز موزع يسمى وحدة الاتصال المتعدد المحطات التي تقوم بإدارة الاتصال بين الحواسيب بإعطاء لكل مستخدم دوره.

الفرع الثالث:الانترنت كمظهر من مظاهر المعلوماتية.

تأخذ الانترنت نفس مفهوم الشبكات المعلوماتية، إذ تعبر الانترنت عن "مجموعة من ملايين الحواسيب منشورة في آلاف الأماكن حول العالم، ويمكن لمستخدم هذه الحواسيب استخدام حواسيب أخرى للعثور على

[1] لمين علوطي، "**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص ص 205، 206

معلومات أو التشارك في ملفات ولايهم نوع الحاسوب المستخدم وذلك بسبب وجود نظم بروتوكولات تحكم وتسهل عملية التشارك هذه"[1].

وتمثل حاليا الانترنت مجتمع التعلم، أي ذروة الارتقاء المجتمعي، حيث يزخر المجتمع بكثير من الأشخاص القادرة على التعلم ذاتيا بعد أن أصبحت مملكة الذكاء غير مقصورة على الكائن البشري دون سواه، بل أصبحت خاصية موزعة على الآلات والأدوات والنظم والمؤسسات وذلك بفضل هندسة الذكاء الاصطناعي وآليات التحكم التلقائي. وتتكون الانترنت من مجتمع المستفيدين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات التكنولوجيا التي تظم الأجهزة والبرمجيات، إضافة إلى إدارة الانترنت التي ترتكز على مجموعة اتفاقيات عالمية ومشاورات بين المهندسين والتنفيذ بواسطة الهيئات العامة والجهات الخاصة التي تقوم مجتمعة بتخصيص العناوين، وأخيرا تجارة الوصول إلى الانترنت والتي تبدأ بمجهزي الخدمة في القطاعين العام والخاص وتوفر الوصول إلى الانترنت بواسطة الخطوط التليفونية و الحواسب الشخصية[2].ويمكن إدراج عدد مستخدمي الانترنت في العالم ضمن هذا الجدول:

جدول رقم (04): عدد مستخدمي الانترنت في العالم (2008-2014).

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2013	2014
نسبة مستخدمي الانترنت إلى عدد السكان في العالم	23	26	29	33	35	40

المصدر: نعيمة سحقي، "**الاقتصاد الرقمي في الجزائر –الفرص والتحديات–، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند، البويرة، 2014-2014، ص30.

واعتمادا على معطيات الجدول ندرج الشكل التالي:

[1] هيثم الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] لمين علوطي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لعدد مستخدمي الإنترنت في العالم (2008-2014).

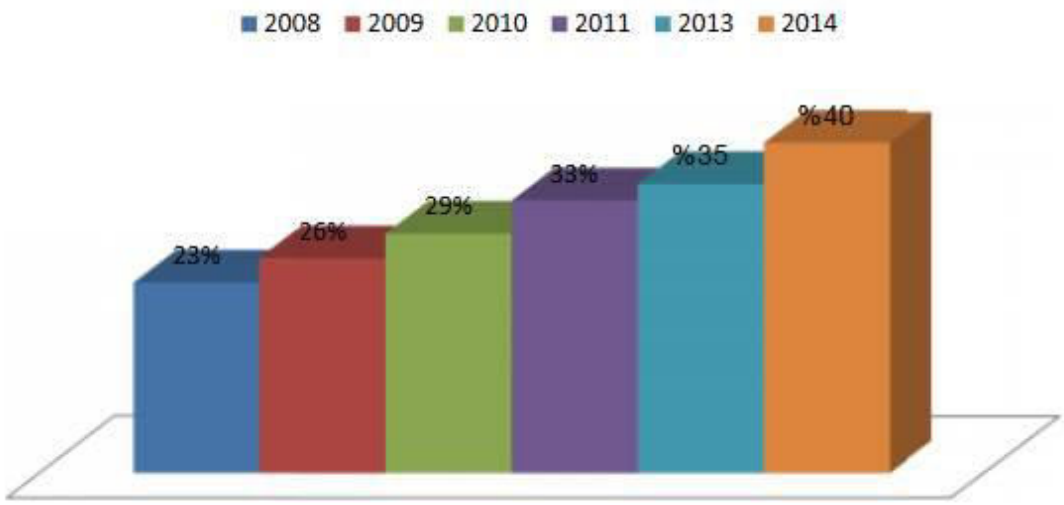

المصدر: نعيمة سحقي، "**الاقتصاد الرقمي في الجزائر –الفرص والتحديات–، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند، البويرة، 2014-2014، ص30.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث انتقل من نسبة 23% إلى 40% خلال الفترة 2008-2014.

كماتعمل الانترنت على تقديم جملة من الخدمات تساعد مستخدميها المتفاعلين في هذه الشبكة على الاستفادة بأكبر قدر من المزايا التي توفرها أهمها[1]:

- البريد الالكتروني: والذي يعمل على خدمة إرسال الرسائل من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة والى أي مستخدم في أي مكان.

- الإخباريات: تعد شبكة الإخباريات أحد أكتر استخدامات الانترنت شعبية وتستخدم هذه الشبكة بروتوكول نقل إخباريات الشبكة الذي ينظم طريقة توزيع المقالات الإخبارية واسترجاعها وإرسالها والاستعلام عنها، لذلك فالإنترنت تعتبر من أهم مصادر المعلومات.

[1] أروى إسماعيل الشاهي، "**تفعيل استخدامات الأنترنت في تطوير العمل الإداري بجامعة أم القرى بمكة المكرمة**"، دراسة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، قسم الإدارة و التخطيط التربوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص-ص 39-42.

- غوفر(Gopher): هو برنامج لتسهيل عمليات التخاطب والبحث عن المعلومات، يستخدم على نطاق واسع في الانترنت إذ يستطيع المستفيد من خلالها القيام باستعراض المعلومات، دون أن يجب عليه أن يحدد سلفا أين توجد هذه المعلومات.

- بروتوكول نقل الملفات: يمثل بروتوكولا لنقل الملفات بين موقعين في الانترنت ويوفر طريقة الولوج إلى حاسوب مزود فيه الانترنت، ضف إلى ذلك جلب ملفات مخزنة فيه أو إرسال ملفات إليه.

- خدمة التيلنت(Tel Net): تعرف أيضا بخدمة الربط عن بعد وهو عبارة عن برنامج خاص يتيح للمستخدم أن يصل إلى جميع الحواسيب في جميع أنحاء العالم وأن يرتبط بها بهدف الوصول إلى البيانات والبرمجيات الموجودة في إحدى خدمات التيلنت الموجودة في أي مكان في العالم.

- رابط الشبكة العالمية (WWW): وهو برنامج لخدمة البحث العلمي يستخدم النظم متعددة الوسائط في الانترنت ويعد الجزء الأسرع نموا في الشبكة العالمية.

إضافة إلى كل ماسبق، تؤدي شبكة الانترنت دورا هاما في تحقيق الاتصال عن بعد ونقل المعلومات وذلك عن طريق مايلي[1]:

-اقتسام الملفات والتطبيقات المعلوماتية بين عدة مستخدمين؛

-الاتصال بين الأفراد بواسطة الرسائل الالكترونية، الحوار المباشر....الخ؛

-الاتصال بين الوحداتوالمؤسسات المختلفة؛

-ضمان وحدة المعلومات وقواعد البيانات.

كما تسمح الشبكات بتوحيد التطبيقات في إطار المجتمعات الافتراضية، فمثلا الرسائل الالكترونية التي تسمح بالاتصال الفعال والسريع ونقل المعلومات،الأمر الذي يسمح بتوسيع مجال عمل الشبكة.

المطلب الثالث:إيجابيات ومخاطر الشبكات المعلوماتية.

تميزت العقود الثلاثة الماضية بأنها عصر الثورة المعلوماتية، وهي الفترة التي شهدت انتشار الكمبيوتر وتطور قدراته، وما قدمه من إمكانات مفتوحة أمام العقل البشري ونظرا إلى تأثيراته المختلفة، جعل العصر الذي نعيشه

[1] لمين علوطي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

اليوم يستحق بامتياز تسمية عصر المعلومات والثورة المعلوماتية، وبالتأكيد هذه التأثيرات لم نكن ايجابية فقط،بل صاحبتها مخاطر متعددة.

الفرع الأول:إيجابيات الشبكات المعلوماتية.

من اليسير أن نطلع على إيجابيات المعلوماتية في وقتنا الراهن، فالنجاح في مختلف مجالات الإنتاج أصبح اليوم مقترنا بمستوى استخدام الوسائط المعلوماتية، أصبح هذا الأمر اليوم معيار النجاح والجودة والكفاءة وذلك نظرا لما يحققه من مصالح ايجابية مختلفة، تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي[1]:

-تحرص معظم الشركات عند إعلانها عن نفسها على إظهار مدى تقدمها في استخدام المجال المعلوماتي ولا يقتصر الأمر على التجارة والصناعة بل يشمل التعليم والتدريب المهني والبحث لعلمي؛

-من الإيجابيات الإنسانية الكبرى للثورة المعلوماتية أن أدواتها ووسائطها تحتاج إلى ذكاء مستخدميها، فهي تقدم العون للبشر من خلال توفيرها قدرا أكبر من التسهيل في تخزين المعلومات وتراكمها ونقلها وتفعيل القدرات البشرية بصورة أعمق لتصبح الفرصة متاحة للجميع للوصول إلى أغلب المعلومات؛

-عملت تكنولوجيا المعلومات على تحسين نوعية الحياة وجعلها أسهل وأرخص، وتقوم تكنولوجيا المعلوماتية اليوم بذلك بكفاءة أكبر باستمرار وتجنب الإنسان مخاطر جمة في مجالات عديدة؛

-تزود الوسائط المعلوماتية الأفراد بخيرات وتعليم أعمق، فالشبكات الإلكترونية والبرمجيات المتطورة توفر لدوائر التجارة والأعمال فرص واسعة لتحسين إداراتها وخدماتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية؛

-تدعم الوسائط المعلوماتية والاتصالية الخيال البشري، بحيث توفر هذه الوسائط الذكاء العملياتي للعقول وتعمل على إلغاء الفروق في جميع مجالات الحياة؛

-تكنولوجيا المعلومات هو ترجمة لتقدم المجتمع ورخائه، فبالإضافة إلى كل ماسبق ثبت من خلال جملة من الأبحاث والدراسات أن الدول أكثر جذبا للمستثمرين الذين يريدون إقامة مشاريع جديدة بمقدار امتلاكها لقاعدة تكنولوجية للمعلومات أو الاتصالات السريعة؛

-حققت الثورة المعلوماتية فتحا جديدا في عالم الاقتصاد، فيما يطلق عليه اليوم "الاقتصاد الجديد" وهو الذي يقصد به تلك القطاعات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا الدقيقة والمعلوماتية والاتصالات التي تشكلت في

[1] سمير ابراهيم حسن، **"الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد الأول، 2002، ص- ص 215-217.

العقد الأخير واكتسحت أسهمها الأسواق المالية بسرعة وغيرت المفاهيم التقليدية في تقييم قوة المؤسسة الاقتصادية.

وهكذا فإن تكنولوجيا المعلومات وسبل الاتصال المتقدمة التي تغير مواقف الأفراد تجاه الحياة الاقتصادية قد تغير أيضا نمط التنمية تغييرا جذريا وتتدخل باعتبارها عوامل هامة جدا في نجاح أو إخفاق مبادرات التنمية والإصلاحات الاقتصادية.

الفرع الثاني:مخاطر الشبكات المعلوماتية.

نتجه الآن للوجه الآخر للمعلوماتية والمتمثل في سلبياتها، أو بالأحرى المخاطر الناجمة عنها، وتعتبر هذه السلبيات أكثر تعقيدا، إذ أنها على الغالب تتصل بأخلاقنا وقيمنا الراسخة وأنظمتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتجلى مختلف سلبيات المعلوماتية في التالي[1]:

-يرى بعض المحللين أن فجوة المعلومات بين الدول النامية والدول المتقدمة آخذة في الاتساع ما لم تسارع هذه الدول لأن تشارك في الثورة العالمية الجديدة، فإن هناك خطر احتمال زيادة تهميشها فزيادة احتمالات حدوث العزلة الثقافية والدينية التي يمكن أن تؤدي إلى صراعات إقليمية ومحلية، إذ يلاحظ حقا أن الدول التي تمتلك المعلومات وحزم البرامج والمعطيات اللاملموسة هي الدول الرابحة وهي الدول المهيمنة والأكثر امتلاكا لذلك هي الأكثر هيمنة؛

-يترتب على الثورة المعلوماتية والاتصالية عوائق أكيدة ومن هنا سعت بعض الدول إلى فرض الرقابة والسيطرة على المعلومات التي تبث عبر شبكة الانترنت بغية التحكم بهذه العواقب لكن الأمر أصبح خارج السيطرة؛

-خطورة الشبكات المعلوماتية في تفكيك الثقافات، والغزو الثقافي والتلويث الثقافي وسواها من المسائل المتعلقة بالخصوصية الثقافية التي دارت حولها نقاشات حامية في جميع أنحاء العالم؛

-تعمل تكنولوجيا المعلومات على التخفيف من مركزية الدولة وسلطتها، معناه أن طبيعة هذه الأنظمة وسلطتها ستتحول تدريجيا بعيدا عن التمركز وذلك نظرا لتراكم المعرفية البشرية بسرعة عجيبة وتعميم المعلومات في اللحظة نفسها حول العالم.

وفيما يخص المخاطر التي تسببها الشبكات المعلوماتية نوجزها فيما يلي[2]:

[1] سمير ابراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 218، 219.

[2] عبد المجيد ميلاد، **"المعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة"**، سنباكت للنشر، تونس، 2003، ص- ص 162-165.

1-المخاطر والتهديدات المقصودة: وهي التي يقوم بها المخترقون عمدا قصد تعطيل عمل الشبكات، أهم هذه المخاطر :

- صناعة الفيروسات الإلكترونية: وهي أكثر الجرائم انتشاراوتأثيرا في عالم الشبكات المعلوماتية؛

-الاختراقات: وهي محاولة الدخول إلى الشبكة المعلوماتية من قبل شخص غير مصرح له بذلك؛

-تعطيل أجهزة الشبكات المعلوماتية ونظمها جزئيا أو كليا، كما يدخل في هذا المجال من المخاطر صناعة ونشر الصور والأفلام المخلة بالحياء، التشهير وتشويه سمعة الآخرين، المضايقة، النصب والاحتيال.

2-المخاطر والتهديدات غير المقصودة: وهي التي تكون عموما نتيجة عدم اتخاذ التدابير الوقائية أو خارجة عن نطاق التحكم فيه، أهم هذه التهديدات تكون نتيجة تعطيل الشبكات بسبب الأشغال أو عطب أحد مكونات الشبكات نتيجة خطأ في تنفيذ أحد البرامج المشغلة للحواسب الشبكة، كما قد تكون هناك مخاطر ناتجةعن سوء تصرف أو سوء تقدير من طرف الساهرين على الشبكات ونظم المعلومات.

المبحث الثاني: مجتمع المعلومات.

لقد أدت القفزة المعرفية التي نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية لم تعرفها المجتمعات السابقة، وهكذا برز تعبير مجتمع المعلومات الذي يهتم بالمعرفة في ظل التطور السريع للمعلومات وإنجاز ثورة الاتصالات، مما أوجب على جميع الاقتصاديات الاهتمام بهذا الجانب الجديد.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأسباب ظهور مجتمع المعلومات.

لقد مر مفهوم مجتمع المعلومات بعدة مصطلحات بسبب اختلاف وتعدد وجهات الباحثين كما تباينت الخصائص، وهو ماسيتم الوقوف عليه من خلال هذا العنصر.

الفرع الأول:مفهوم مجتمع المعلومات.

قبل الحديث عن مجتمع المعلومات سوف نقوم بتعريف مصطلحين مرتبطين بهذا المفهوم واللذان يتمثلان في البيانات والمعلومات، لنصل في الأخير إلى مفهوم مجتمع المعلومات.

- البيانات هي لفظ مشتق من كلمة "بين" والمشتقة بدورها من لفظ"بيان"،أي ما تبين به الشيء من دلالة وغيرها، ويقصد بها "تلك الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير المنظمة والغير المفسرة مثل الأرقام أو الرموز أو

الإحصاءات التي لا علاقة بين بعضها البعض، ولكي تتصف هذه البيانات بالفاعلية يجب أن تكون على درجة عالية من الدقة وخالية من الأخطاء، والممثلة للواقع"[1].

أما المعلومات هي "مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها زيادة معرفة الإنسان وبالتالي فالمعلومات هي أية معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو ماشابه ذلك من وسائل لاكتساب المعلومات والحصول عليها"[2].

وبذلك يمكن تعريف مجتمع المعلومات كما يلي:

"مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة مستغلا في ذلك كافة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل واضح في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق التنمية والرفاهية"[3].

كما يعرف مجتمع المعلومات بأنه"مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة كما توزع توزيعا واسعا، وتصبح فيه المعلومات قوة لها تأثيرها على الاقتصاد"[4].

أو هو "المجتمع الذي يتعامل أفراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية"[5].

وعليه يمكن اعتبار أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تتاح فيه الاتصالات العالمية، ويقوم على إنتاج وجمع ونشر وتوظيف المعلومات والمعارف بكفاءة والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون الأخذ بعين الاعتباراللحدود الجغرافية، وعليه تعتبر المعلومات قوة لها تأثيرها على الاقتصاد.

الفرع الثاني:خصائص مجمع المعلومات.

تعددت خصائص مجتمع المعلومات اعتبارا من عدة جوانب أهمها:

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] مصطفى ربحي عليان، **"طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009، ص24.

[3] محمد عياد الزيادات، **"اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008، ص177.

[4] محمد علي أبو العلا، **"التوثيق الإعلامي والنشر الالكتروني في ظل مجتمع المعلومات"**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص22.

[5] مصطفى ربحي عليان، **"مجتمع المعلومات والواقع العربي"** دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص28.

-الجانب الاجتماعي: حيث تبرز أهمية المعلومات في تحسين شروط الحياة، وينتشر استخدام الحاسوب والاستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية، وتلعب المعلومات دورا مهما في التنمية البشرية الشاملة[1].

-الجانب الاقتصادي: يركز على دور المعلومات في الاقتصادبحيث يصبح الاقتصاد يعتمد على المعلومات بشكل أساسي ويحقق ثروة من خلال استغلاله للمعلومات[2].

-الجانب التكنولوجي: تصبح فيه تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية، ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم[3].

-الجانب السياسي: يعني اشتراك الجماهير في أتخاد القرارات بطريقة عقلانية أي استعمال المعلومة، وهذا لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار[4].

كما أن هناك خصائص متعددة لمجتمع المعلومات، وتتمثل فيما يلي[5]:

-زيادة الاهتمام بالمعلومات كمورد حيوي استراتيجي، إذ أصبحت لها أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي، والبحث العلمي، كما أصبحت سلعة كالسلع الأخرى نتيجة لتطور صناعة المعلومات؛

-التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتزاوج بينهما، واستخدامهما واستثمارهما للإفادة من المعلومات للأغراض المختلفة؛

-النمو المستمر لصناعة النشر الإلكتروني، وبالتالي ظهور مصادر المعلومات الإلكترونية وتنوعها؛

-كونية المعلومات، إذ أصبح العالم قرية صغيرة تتناقل المعلومات فيها وتتبادل بدون حدود أو عوائق سياسية أو جغرافية؛

[1] مرجع نفسه، ص96.

[2] احمد نافع المدادحة، عدنان الكريم الديابات، **"اقتصاديات المعلومات والمعرفة"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص115.

[3] جمال داود سلمان، **"اقتصاد المعرفة"**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص65.

[4] آمال كرميش ، **"التنمية البشرية القدرات والكفاءات–حالة الدول العربية–"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007، ص70.

[5] مصطفى ربحي عليان، **"اقتصاد المعلومات"**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 386، 387.

-اتساع دائرة حرية التفكير والتعبير، إذ سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وبخاصة الانترنت لملايين البشر من المتعاملين معها ممارسة حق التفكير والتعبير.

الفرع الثالث:الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات.

ترجع أصول مجتمع المعلومات إلى أسباب مرتبطة ببعضها البعض والحاصلة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1-التطور التكنولوجي:لقد عرف النصف الثاني من القرن العشرين تطورات جد سريعة في المجال التكنولوجي، خاصة المتعلقة منها بالمعلومات من اختراع الكمبيوتر وإدماجه في كافة مجالات الحياة، إذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرها الواضح في النمو الاقتصادي ويلاحظ أنه يمكن تطبيقها على نطاق واسع في ظروف مختلفة، كما أن إمكانياتها في تزايد مستمر، وفضلا عن هذا فإن تكاليفها تتجه نحو الانخفاض بصورة واضحة.

2-التطور الاقتصادي طويل لأجل:هذا التطور قد مهد لميلاد عهد جديد تعود فيه الأهمية لمورد المعلومات، فالبنية الاقتصادية عرفت تغيرات جذرية، ففي العصر الزراعي كان الاعتماد على الطاقة الطبيعية والجهد العضلي، ثم بعد ذلك في العصر الصناعي كان الاعتماد على الطاقة المولدة، ثم ليأتي بعد ذلك عصر المعلومات والذي تعود الأهمية القصوى فيه للمعلومات والمعرفة، فهو مجتمع يعتمد بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الحسابات ونقل البيانات[1].

3-ظاهرة تفجر المعلومات:تعتبر أهم حدت تميز به عصر المعلومات، فمصطلح تفجر المعلومات تشير إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل كافة مجالات النشاط الإنساني، حيث تحول نشاط المعلومات إلى صناعة أصبح له سوق كبير لا يختلف كثيرا عن الأسواق الأخرى، كما أن المعلومات شهدت تزايد كبير نتيجة التطورات الحديثة، وتداخل المعارف البشرية ونمو القوى المنتجة والمستهلكة والمستفيدة من المعلومات[2].

[1] مراد رايس، **"اثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة-دراسة حالة مديرية الصيانة لسونطراك بالأغواط- DML 2004-2005"**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص23.

[2] سارة كنزة بوحسان ،**"الآثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطبيقات تسيير المواد البشرية في المؤسسة دراسة حالة مؤسستي Mobilis وNedjma قسنطينة"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوي، قسنطينة، 2011-2012، ص8.

المطلب الثاني: أنواع وأهمية المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.

تشكل المعلومات عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع لارتباطها بمختلف المجالات والنشاطات البشرية وتعتبر من المصادر القومية المؤثرة في تطور الدول ونمو المجتمعات.

الفرع الأول:أنواع المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.

تختلف أنواع المعلومات باختلاف الإفادة منها، وبشكل عام يحتاج مجتمع المعلومات إلى عدة أنواع والمتمثلة فيما يلي[1]:

– المعلومات التطويرية أو الإنمائية: تتمثل في الحصول على المفاهيم وحقائق جديدة من خلال قراءة كتاب أو مقال لغرض تحسين المستوى العلمي والثقافي للإنسان وتوسيع مداركه؛

– المعلومات الإنجازية: يستطيع من خلالها الإنسان الحصول على مفاهيم وحقائق تساعده في إنجاز عمل أو مشروع أو اتخاذ قرار كاستخدام المراجع والوثائق الأخرى التي تعود إلى إكمال العمل مطلوب إنجازه؛

– المعلومات التعليمية: تتمثل في قراءة الطلبة في مراحل حياتهم العملية للمقررات الدراسية والمواد التعليمية؛

– المعلومات الفكرية: وهي الأفكار والنظريات والفرضيات حول العلاقات التي من الممكن أن توجد بين تنوعات عناصر المشكلة؛

– المعلومات البحثية: وتشمل إجراءات ونتائج التجارب والأبحاث والبيانات التي يمكن الحصول عليها من تجارب المرء نفسه أو من تجارب الآخرين، والتي يمكن أن تكون حصيلة أبحاث أدبية؛

– المعلومات الأسلوبية النظامية: تشمل الأساليب العلمية التي تمكن الباحث من القيام ببحته بشكل أكثر دقة، ويشمل هذا النوع من المعلومات الوسائل التي تستعمل للحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة من الأبحاث والتي تختبر بموجبها صحة هذه البيانات ودقتها؛

– المعلومات التوجيهية: فالنشاط الجماعي لا يستطيع أن يعمل بكفاءة بدون تنسيق، ولايمكن أن يتم هذا التنسيق إلا عن طريق إعلام توجيهي.

[1] مصطفى ربحي عليان،"**اقتصاد المعلومات**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 107، 108.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات.

يمكن أن نلخص أهمية المعلومات بالنقاط التالية [1]:

-تعتبر العنصر الأساسي في صنع واتخاذ القرار المناسب وحل المشكلات؛

-لها دور كبير في إثراء البحث العلمي وتطور العلوم والتكنولوجيا؛

- لها أهمية كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافيةوالصحية....الخ؛

- تساهم في بناء استراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني أو العالمي؛

- للمعلومات دور كبير في المجتمع مابعد الصناعي، ففي المجتمع الزراعي كان الاعتماد على المواد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الريح، الماء، الحيوانات، أما في المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الفحم، الغاز، الكهرباء.

كما أن توافر المعلومات يمكن أن يؤدي إلتنمية قدرة المجتمع على الاستفادة من المعلومات المتاحة،ترشيد وتنسيق جهود المجتمع في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات، ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات، الارتفاع بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة الفنية في الإنتاج والخدمات وضمان مقومات القرارات السليمة في جميع القطاعات[2].

المطلب الثالث: مقومات مجتمع المعلومات.

إن المجتمع المعاصر يحتاج إلى معلومات مختلفة تمتاز بالدقة والنوعية الجيدة، والتوقيت المناسب من ناحية تقديمها واسترجاعها، وعليه فإن مقومات مجتمع المعلومات تتمثل في ثلاث عناصر وهي[3]:

الفرع الأول:سياسة المعلومات.

تشمل سياسة المعلومات مجموعة القوانين والأنظمة والسياسة العامة التي تنظم إنشاء المعلومات واستخدامها واختزانها وتوصيلها، وعليه فسياسة المعلومات تتضمن مجموعة من النقاط التي تشير إلى نطاقه،

[1] مصطفى ربحي عليان، "**مجتمع المعلومات والواقع العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 76.

[2] مصطفى ربحي عليان، "**اقتصاد المعلومات**"، مرجع سبق ذكره، ص109.

[3] هبة مدثر، محمد ين احمد، "**مقومات مجتمع المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات–دراسة حالة السودان–**"، بحث مقدم لجامعة الخرطوم لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، قسم علوم المعلومات والمكتبات، تخصص آداب في علوم المعلومات والمكتبات، أفريل2010، ص ص 32، 33.

وهي:سياسة ممارسة إدارة المعلومات الحكومية، سياسة البث أو الإذاعة والاتصالات عن بعد، سياسة الاتصالات الدولية، سياسة إفشاء أو كشف المعلومات، سرية المعلومات والخصوصية.

الفرع الثاني :الحماية مقابل الحرية.

هناك ثلاث مفاهيم أساسية في علم المعلومات تحتاج إلى مناقشة في سياق مجتمع المعلومات وتتمثل في حق حماية ما ينتج من بيانات أو معلومات، وحق حرية التعبير، وحق حرية الوصول إلى المعلومات، ويقصد بحماية المعلومات خلق إطار قانوني واجتماعي وفني يمكن من خلاله تحقيق الأهداف لضمان أو تأكيد أن المعلومات التي تنتمي للأفراد أو الهيئات يتم الحصول عليها واختزانها واستخدامها بطريقتين تبين أنه لايمكن تطبيقها أو اقتباسها أو تبديلها أو إتلافها بواسطة أشخاص غير مخول لهم بذلك، وتنطوي الحماية على عنصرين مهمين هما حماية الخصوصية، وحقوق الملكية الفردية.

الفرع الثالث:الوعي المعلوماتي.

يستخدم هذا المصطلح بالتبادل مع مصطلحات أخرى مثل محو الأمية المعلوماتية، ومحو الأمية المعرفية والثقافة المعلوماتية، ويعرف الوعي المعلوماتي على أنه "التعرف على الحاجة إلى المعلومات، والقدرة على البحث عنها والوصول إليها من خلال المهارات المكتبية والتقنية وتقييمها ونقدها، واستخدامها بكفاءة وإبداعية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات"، وعليه فإن عنصر الثورة الإلكترونية يتطلب وعيا متعدد الجوانب والذي يشمل الوعي التقني، والوعي البصري، والوعي الإعلامي وغيرها وهي كلها مستويات للوعي المعلوماتي.

المبحث الثالث:اقتصاد المعرفة.

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها اقتصاد المعلومات وصناعة المعرفة إلىأحداث غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي والتنموي، ومع ظهور النظم التشابكية والمنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والإبداعي، برزت أهمية اقتصاد المعرفة وتزايدت من خلال الدور الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على جوهر هذا المصطلح.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

إن الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد ذو طابع خاص، لايستمد خصوصيته فقط من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل.

الفرع الأول:مفهوم اقتصاد المعرفة.

قبل التطرق إلى مفهوم اقتصاد المعرفة سنعطي مفهوم مختصر للمعرفة، والتي تعرف على أنها"مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة، والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكن الإفادة منها"[1].

أما اقتصاد المعرفة فيعرف بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال تطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[2].

كما يعرف بأنه "الاقتصاد المعتمد على المعرفة، بحيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي"[3].

أو هو"نمط جديد من الاقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي، لاسيما وقد تحولت فيه المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وأصبح تنظيم المعلومات وخدماتها من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد ويؤكد بأن 50% من النمو الاقتصادي مرتبط بالمعرفة"[4].

ومما سبق يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه نموذج اقتصادي حديث فرضته التطورات التكنولوجية والتحولات الجذرية للمجتمعات القائمة على إنتاج السلع إلى إنتاج المعارف التي أصبحت المحرك الأساسي لتطوير اقتصاديات الدول، أي هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات.

---

[1] مصطفى ربحي عليان، **"إدارة المعرفة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008، ص59.

[2] مصطفى ربحي عليان، **"اقتصاد المعرفة"**، مرجع سبق ذكره، ص114.

[3] عبد الرحمن عبد السلام جامل، محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، **"التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة–دراسة تحليلية–"**، بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني حول:**"التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعلم و الثقافة"** ، مركز التعليم الالكتروني، البحرين، أيام 17-19 أفريل، 2006، ص8.

[4] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، **"اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص68.

الفرع الثاني:خصائص اقتصاد المعرفة.

يتسم اقتصاد المعرفة بخصائص متعددة تعد بمثابة الأعمدة التي يرتكز عليها، إذ أنه يعتبر اقتصادا مثاليا للمرحلة الحالية والمستقبلية، ولذلك يتصف اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص أهمها:

-يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التكييف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، وعليه فإنه يملك القدرة الفائقة على التجديد والتواصل مع الاقتصاديات التي ترغب في الاندماجإليه، لاسيما وأنه يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية جديدة؛

-تفعيل المبادرة والمبادئ الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وأرقى ولإنتاج أكبر في الحجم، وأكثر جودة في الأداء وأفضل إتاحة للإشباع[1]؛

-يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة، وعليه تعتبر المعرفة العامل الرئيسي في الإنتاج، بحيث تشكل هذه الأخيرة "المعرفة" مصدرا رئيسيا لثروة المجتمع ورفاهيته[2]؛

-كان للتكنولوجيا وتطورها دورا كبيرا، إذ اعتمداقتصاد المعرفة على وسائل اتصالات جديدة كالهواتف الخلوية، والانترنت وغيرها مما أثر على دور التنظيمات الرسمية، والهياكل المنظمة وأوجد بدلا من ذلك المنظمات الافتراضية[3]؛

-إن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وعلاقاته مع الاقتصادات الأخرى وهو دائم البحث على أصحاب المواهب والأفكار الجريئة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب أصحاب هذه المواهب وتوظيفها[4].

الفرع الثالث:متطلبات اقتصاد المعرفة.

إن لاقتصاد المعرفة مجموعة من المتطلبات والمستلزمات الواجب توفرها للنجاح، وتتمثل في الآتي[5]:

[1] المرجع نفسه، ص ص87، 88.

[2] نجاة محمد سعيد الصائغ، **"دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام"**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 2، العدد 9، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، سبتمبر 2013، ص843.

[3] جمال يوسف بدير، **"اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة"**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 152، 153.

[4] عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي، **"المنهج والاقتصاد المعرفي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007، ص35.

[5] المرجع نفسه، ص57.

-العمل على خلق رأس المال البشري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة من خلال التدريب والتطوير، إضافة إلى قيام الدولة بخلق المناخ المناسب للمعرفة، باعتبار أنها أصبحت اليوم أهم عنصر من عناصر الانتاج؛

-تعزيز قدرات الأفراد البحثية، وبناء مهارات الاكتشاف وحل المشكلات واتخاذ القرار والفهم والتحليل والاستنباطوالربط؛

-إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائيةإلى التعليم الجامعي مع التوجيه؛

-توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الأفراد من الوصول إليها في أي وقت ومكان بسهولة وتخصيص جزء مهم من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

المطلب الثاني: أهمية ومؤشرات اقتصاد المعرفة.

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وما تحتاجه من مؤشرات، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفرع.

الفرع الأول:أهمية اقتصاد المعرفة.

تأسيسا على ما ذكر سابقا تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة في ما يلي[1]:

-يحدث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الجديد، سواء في تصاعد مضامين المعرفة في كافة مجالات الأعمال، أو في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتبعنه من نمو مستمر في المؤسسات التي تعمل في مجال المعرفة؛

-يعتمد على سرعة توليد المعرفة واستخدامها، حيث أن تحول المعرفة إلى طاقة أولية للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، متوقف على مقدار تراكم المخزون المعرفي وعلى الدور الكبير للصناعات المولدة للمعرفة؛

-يدفع نمو اقتصاد المعرفة نحو تخفيض الأسعار، مقابل تحقيق دخل مالي كبير لعمال المعرفة من ذوي القدرات العالية، لارتفاع نسبة مساهمتهم في الاقتصاد الجديد؛

-يعمل على تنامي العائد الاستثماري في اقتصاد المعرفة بالتوازي مع تزايد النفقات في التقدم العلمي والتقني، كون المعرفة تؤدي إلى تعظيم القيمة الدفترية للمشروعات الاستثمارية؛

[1] أحمد علي الحاج محمد، **"اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص- ص 107-109.

-منح اقتصاد المعرفة مكانا مركزيا لنظم التعليم والتدريب، حتى تنمي خبرات العمالة في اقتصاد المعرفة وما تطلبه من أساليب جديدة في التفكير وفي وضع السياسات والخطط؛

-تغيير وتجديد الأنشطة الاقتصادية، بما يزيد من سرعة توسعها ونموها، وتحسين الأداء والإنجاز، ويحقق الاستمرارية في تطور الاقتصاد و نموه بسرعة.وعليه تعتبر المعرفة مصدر رئيسي للقوة في الحاضر، وكذلك في المستقبل، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (02): دور اقتصاد المعرفة في بناء اقتصاد جديد.

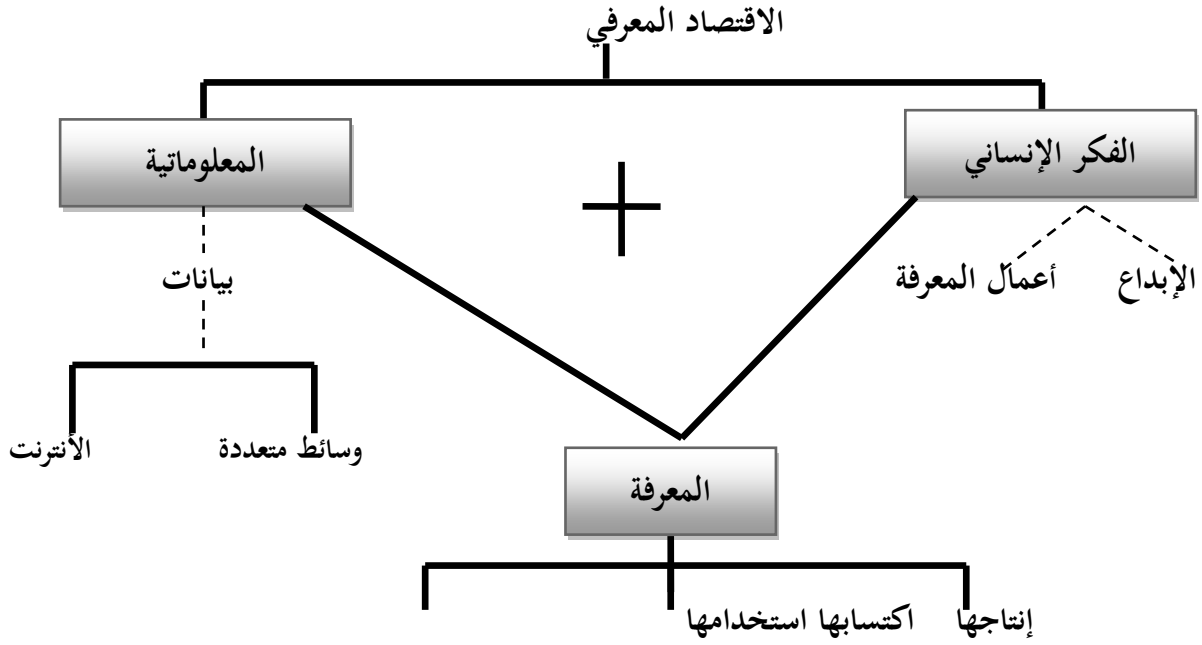

المصدر:عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، "**المنهج والاقتصاد المعرفي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص29.

الفرع الثاني:مؤشرات اقتصاد المعرفة.

تتمثل مؤشرات اقتصاد المعرفة في أربعة مؤشرات رئيسية نلخصها في الجدول الموالي وفقا لعناصرها كما يلي:

جدول رقم (05): مؤشرات اقتصاد المعرفة.

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث والتطوير	1- تصدير التقنية العالمية كنسبة من التصدير الصناعي. 2- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير. 3- إجمالي العاملين في البحت والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان. 4- إجماليالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. 5- المتوسط السنوي لإعداد براءات الاختراعات الممنوحة. 6- ما يتم إنفاقه على البحت والتطوير من رجال الأعمال للفرد.	وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.
التعليم والتدريب	1- إجماليالإنفاق على التعليم لكل فرد. 2- معدل معرفة القراءة والكتابة. 3- نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية. 4- نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية. 5- التسجيل في المرحلة الثانوية. 6- التسجيل في المرحلة الجامعية.	ويعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة وهو يركز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتية	1- مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. 2- الهواتف المستخدمة لكل ألف من السكان. 3- اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان. 4- التلفونات لكل ألف من السكان. 5- التلفزيون والراديو لكلألف من السكان. 6- أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان. 7- تكلفة المكالمة الدولية. 8- الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان.	وهو عنصر يشمل كل مايتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام.
البنية الأساسية للحاسوب	1- نسبة المشاركة الدولية للحاسوب. 2- أعدادأجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان. 3- نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية. 4- طاقة الحاسوب لكل فرد. 5- أعداد مستخدمي الانترنت لكل ألف نسمة من السكان. 6- مواقع الانترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.	ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: مراد علة، **"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة –دراسة نظرية تحليلية–"**، سلسلة أبحاث إدارية منشورة، كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص19.

وبلغة الأرقام يمكننا التطلع على مستويات الدول في العالم حسب مؤشر اقتصاد المعرفة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): ترتيب ومستوى بعض الدول في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة.

اسم الدولة	مجموعة النقاط المعيارية لمؤشر اقتصاد المعرفة	مستوى الدولة
و م أ	6754	**مستوى عالي**
اليابان	6150	
السويد	6041	
المانيا	4615	**مستوى متقدم**
كوريا الجنوبية	4053	
سنغافورة	3856	
ماليزيا	2645	**مستوى بازغ**
الصين	2023	
اندونيسيا	1518	
الهند	493	**مستوى بدائي**
مجموع الدول العربية	أقل من 400 نقطة	

المصدر: مراد علة، "**جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة –دراسة نظرية تحليلية–**"سلسلة أبحاث إدارية منشورة، كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص20.

نستنتج من هذا الجدول أن هناكأربعة مستويات لمؤشر اقتصاد المعرفة، والمتمثلة في[1]:

- المستوى العالمي:ويضم الدول الرائدة تقنيا واقتصاديا؛
- المستوى المتقدم: ويضم غالبية الدول الأوروبية وبعض النمور الآسيوية؛
- المستوى البازغ:يضم باقي الدول الأوروبيةوبعض الدول الآسيوية، التي بدأتبالظهور في مجال اقتصاد المعرفة.
- المستوى البدائي:يضم دول العالم الثالثأولها الهند، وتندرج بعدها مجموعة الدول العربية دون استثناء.

[1] مراد علة، "**جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة–دراسة نظرية تحليلية–**"، سلسلة أبحاث إدارية منشورة، كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 20، 21.

المطلب الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة.

هناك العديد من المحركات والقوى والعوامل التي عملت على دفع اقتصاد المعرفة إلى التطور والانتشار في بلدان العالم، رغم أنه من الصعب الفصل بينها باعتبارها مفاهيم متشابكة ومرتبطة مع بعضها البعض.

الفرع الأول: العولمة.

ترتبط العولمة باقتصاد المعرفة ارتباطا قويا وذلك بحكم التأثير المتبادل بينهما نتيجة اعتماد كل منهما على الآخر، حيثأحدثت العولمة تحول نوعي في تدويل العالم من خلال انبثاق السوق العالمي، وأوجدت الانترنتاقتصاد بلا حدود وأصبح بإمكان الشركات المختلفة الوصول إلى المستهلكين والحصول على الحصة السوقية في كل مكان في العالم، كما غيرت العولمة قواعد التجارة وألغت الحدود بين البلدان، ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فحسب ولكن الزمان أيضا، حيت أصبح إيقاع العمل مستمرا على مدار الساعة، وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل أربعة وعشرون ساعة في اليوم وعلى مدار العام، وهذا يعني ضرورة وجود منحنى عمل عالمي لدى الشركات حتى تستطيع المنافسة والبقاء[1]، وتتضمن العولمة في ظل اقتصاد المعرفة استخدام العديد من الأدوات التي تستخدم في فرض التوجه نحو العولمة والتي يتمثل أهمها في الجانب الاقتصاديالموضح فيما يلي[2]:

-حرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها عن طريق عمليات التعامل في الأسواق المالية والنقدية، والاستثمار في المشروعات خاصة وأن هذه الحركة اتسعت وازدادت بشكل كبير في اقتصاد المعرفة نتيجة التطور التقني والمتسارع في الوسائل والأدوات، وحرية حركة وانتقال السلع والخدمات عن طريق تحرير التجارة بشقيها؛

-تحويل النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من خلال عمليات الخصخصة التي يتم الأخذ دبها في معظم دول العالم تماشيا مع اتجاهات العولمة في ظل اقتصاد المعرفة؛

-تحديد درجة تدخل الدول بأدنى وأضيق نطاق ممكن من خلال العمل على توفير حرية أكبر للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وممارستها وإتاحة حرية العمل للقطاع الخاص بها دون تدخل من الدولة.

[1] سلوى أمين السامرائي، "**رؤيا تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي لجامعة الزيتونية الأردنية، جامعة الإسراء الخاصة، جامعة الزيتونية الأردنية، 26-28 أفريل، 2004 ص09.

[2] فليح حسن خلف، "**اقتصاد المعرفة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 225، 226.

الفرع الثاني: ثورة المعلومات والمعرفة.

أصبحت المعلومات والمعرفة تشكل كثافة عالمية في الإنتاج، بحيث زاد اعتماد الإنتاج بصورة واضحة على المعلومات والمعارف، فنحو أكثر من 70% من العمال في الاقتصادات الصناعية هم عمال معلومات، حيث صار الكثير من عمال المصانع يستخدمون عقولهم أكثر من أيديهم[1].ولم تعد المعرفة مجرد نصوص ومعلومات وأرقام، وإنما هي أنظمة مبتكرة بتوليفة متنوعة من الصور والرؤى والأشكال المتجددة والتي يمكن تحديثها باللحظة والطريقة التي يريدها المستفيدون.كما قدمت تقنية المعلومات دعما كبيرا ومستمرا لأي مؤسسة، لتشكيل الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية من خلال أنظمة الحاسوب وتقنية المعلومات وتطبيقاتها، كما أحدثت تقنية المعلومات تغيرات في معالجة المضمون أو المحتوى، الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري، أو الشخصي، أو التنظيمي.وقد أدت تقنية المعلومات والاتصالات في اقتصاد المعرفة إلىازدهار الأنشطة الكثيفة للمعرفة، لزيادة أرباح الإنتاجية في مجال معالجة المعارف المميزة وتخزينها وتبادلها وتوليد أنشطة جديدة مثل وسائل الإعلام المتعددة والتجارة الإلكترونية، وتدفع نحو اعتماد برامج تنظيمية جديدة مرتكزة على الاستغلال الأمثل للمعلومات[2].

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات.

تتكون هذه الشركات من عدة فروع تتوزع في أنحاء العالم، وتتسم بعدم تمركز الإنتاج والتسويق في مكان واحد، وتمتلك رؤوس أموال ضخمة تحركها بكل حرية في أنحاء العالم مستفيدة من قوانين حرية التجارة العالمية، كما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من مضامين اقتصاد المعرفة، حيث أنه في سعيها الدائم للربح تعتمد على تجزئة عمليات الإنتاج وتوطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة من العالم بحثا عن تخفيض التكاليف، مستفيدة من التطور التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات، وعليه فهذه الشركات متعددة الجنسيات تساهم في دفع اقتصاد المعرفة من خلال إنفاقها الكبير على البحث والتطويرحيث تعتبر المحرك الرئيسي له إلى جانب الدول المتقدمة، ففي أواخر الثمانينات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا تنفق ما إجماله 630 مليون دولار يوميا على البحث والتطوير، وزاد هذا الرقم ليصل المليار دولار سنة1993، واستمر الإنفاق في الارتفاع في السنوات المتتالية[3].

---

[1] ناصر محمد سعود ، **"إدارة المعرفة"**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص68.

[2] أحمد علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

[3] رياض بولصباغ ، **"التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات–دراسة مقارنة : الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن–"**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص ص 80 ،81.

خلاصة.

أصبحت المعرفة في وقتنا الراهن موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية، في حين تشكل تكنولوجيا المعلومات العامل الأساسي في النمو الاقتصادي، ومع إدخال هذان العاملان في الحياة الاقتصادية ظهر نظام جديد عرف باقتصاد المعرفة، الذي يقوم على فهم جديد أكتر عمقا لدور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، الأمر الذي جعل هذا النوع الجديد من الاقتصاد عبارة عن مفتاح تشغيل حديث للمجتمعات.

على هذا الأساس دعت الأقطار المختلفة، بل أغلبها إلى التسلح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ومحاولة الولوج بشكل أعمق في الشبكات المعلوماتية والى استخدام المعرفة كضرورة تنافسية، حتى أصبح من الجائز القول بأن من يملك المعرفة ومقوماتها والمعلوماتية أقوى ممن يملك الأموال، باعتبار أن رأس المال الفكري أغلى مورد يمكن الاعتماد عليه، بالتالي نجد أن مختلف الأنظمة والحكومات تتجه نحو التعمق في استخدامتكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات الحياتية، واعتمادها بشكل خاص في المنظمات الاقتصادية رغبة في الوصول إلى أعلى درجات التقدم الاقتصادي نظرا لما توفره هذه الثورة المعلوماتية من إيجابيات، في نفس الوقت العمل على اتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة لتفادي الجرائم المعلوماتية.

الفصل الثالث:

عولمة أسواق المال والمعلوماتية:

إمكانيات الاندماج للاقتصاد

الجزائري.

تمهيد.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل اقتصادية كانت سببا في تأخر تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل بسبب تدهور أسعار المحروقات وارتفاع حجم البطالة وزيادة حدة التضخم وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وعليه كل هذه الصعوبات دفعت بالجزائر إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد لقوى السوق وسياسة التحرير المالي، وكغيرها من الدول التي اتبعت هذه السياسة فقد سعت إلى إنشاء سوق مالية والعمل على تطويرها وضمان سيرها لتحقيق الأهداف المرجوة، لكن رغم المجهودات المبذولة إلا أن بورصة الجزائر بقيت بعيدة عما كان ينتظر منها نظرا لوجود عراقيل حالت دون تطورها، هذا ما جعلها تتأثر بشكل غير مباشر بالأزمة المالية لعدم وجود سوق مالية فعالة، وبسبب اقتران سياسة التحرير المالي بالتطور المذهل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتطور التقني والمعرفي لان المعرفة هي مفتاح التنمية الاقتصادية ومعيار قوة الأمم، فان الجزائر اليوم تعايش هذه التغيرات هذا ما جعلها مطالبة بالاستفادة من هذه التغيرات العالمية المالية والتكنولوجية رغبة في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ معدلات نمو مرتفعة في السنوات القادمة.

وحسب النقاط التي تم ذكرها سيتم التعرض لها بنوع من التحليل في هذا الفصل الذي قسمناه كما يلي:

المبحث الأول:الاقتصاد الجزائري: الإصلاحات.

المبحث الثاني: عولمة أسواق المال في الجزائر.

المبحث الثالث:واقع المعلوماتية في الجزائر.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري: الإصلاحات.

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات عديدة بدأت إجمالا في فترة ما بعد الاستقلال حيث اتبعت الجزائر نظاما اشتراكيا حتى بداية التسعينات أين أصبحت الرغبة في التنمية ضرورة ملحة لدى الاقتصاد الجزائري، فاتجهت بذلك إلى نظام اقتصاد السوق ودخلت موجة عميقة من الإصلاحات الاقتصادية رغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: القطيعة في الاقتصاد الجزائري وبداية الانفتاح(مدخل إلى الإصلاحات).

تميزت الجزائر بعد استقلالها مباشرة بإتباعها للنهج الاشتراكي القائم على التخطيط في إطار ما يعرف بالاقتصاد الموجه، وعموما يمكن وصف تلك المرحلة بما يلي[1]:

- تبني مشروع الصناعات المصنعة رغم ضعف الاقتصاد وإنهاكه بعد الحرب اضافة إلى تقل تكلفة المشروع؛

- إفلات الميزة التنافسية من القطاع الزراعي نظرا للتحول الكبير إلى المدينة وهو الأمر الذي انعكس كثيرا على برنامج الاكتفاء الذاتي المتراجع وتقل فاتورة الواردات الغذائية؛

-الاعتماد الشبه كامل على ما تجنيه الدولة من تصدير لمواردها الأولية المتمثلة أساسا في النفط، بالتالي انعكاس أي أزمة في الخارج على الاقتصاد الوطني من ناحية سعر برميل البترول في السوق العالمي وسعر صرف الدولار في أسواق الصرف؛

- النمو المستمر والمزايد للمديونية الخارجية وعدم توجهها لتمويل أنشطة اقتصادية غير الإنفاق الحكومي المناسب مع تكريس دائم لاقتصاد الريع؛

-وجود عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين، والمؤسسات التي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي؛

-تراكم العجوزات في الميزانية العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات كنتيجة لما سبق واستمرار التسيير والإنفاق اللاعقلاني، وقد اختتم هذا الوضع العام للجزائر بأزمة أكتوبر 1988 والتي عرفت بأزمة الانفجار الاجتماعي كان سببها السمات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة.

[1] بغداد كربالي، **"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، جانفي 2005،ص02.

ووصولا إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات دخلت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية، منها ما كان بدافع داخلي عائد لتدهور الوضع الكلي الداخلي ومنها ما كان بدافع خارجي عائد لما أفرزته الأزمة المالية الدولية من تفاقم لازمة الديون، ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى ثلاث أقسام نوجزها في ما يلي:

الفرع الأول: إصلاحات المؤسسة.

سعت هذه الإصلاحات إلى دعم وجود المؤسسات الوطنية وتثبيتها بهدف حماية الاقتصاد الوطني من الانهيار في تلك المرحلة وقد شملت هذه الإصلاحات في عمومها ما يلي:

1- إعادة الهيكلة المالية والعضوية: مع بداية الثمانينات كانت الخطوة نحو تفكيك المؤسسات الكبرى وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة، وأعيدت الهيكلة في شكل من التجميع غير ذلك الذي كانت عليه في مرحلة السبعينات تحت رعاية صناديق المساهمة، أما عن إعادة الهيكلة المالية فكان الهدف منها إعادة هيكلة ديون المؤسسات من حيث الاستحقاق والفائدة وتصفية الذمم بين تلك المؤسسات[1].

2- استقلالية المؤسسات: بدأ الإعلان عن سلسلة جديدة من القوانين تدعوا إلى استقلالية المؤسسات وتطهيرها ماليا، محاسبيا وبشريا لتتحول إلى مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة[2].

3- خوصصة المؤسسات العمومية: في إطار الاستمرارية وتكاملا مع منح المؤسسات استقلاليتها وتحويل ديونها إلى الخزينة العمومية جاء القرار بمنح القطاع الخاص فرصة لإنعاش هذه المؤسسات من خلال خوصصتها وتحويل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص كليا أو جزئيا لتنطلق العملية رسميا سنة 1994[3].

الفرع الثاني: إصلاحات بنكية مالية.

إن ضعف البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري وعدم مقدرته على مواكبة اقتصاد السوق لنظام تسعى الدولة للتحول إليه، يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف النسيج البنكي على وجه الخصوص والقطاع المالي بصفة عامة ولهذا السبب تم التركيز دائما على إصلاح البنوك وتحديثها، وينظر للنظام البنكي الجزائري عبر فترتين أساسيتين:

1- الفترة الأولى (ما بعد الاستقلال 1986): كانت البنوك التي ظهرت بعد تأميم القطاع البنكي سنة 1966 بنوك عمومية تمول أي مشروع يدخل في الخطة التنموية وجاء الإصلاح المالي لسنة 1971 داعما لهذا

[1] Abderrahmane Mebtoul, **"l'Algérie face aux défis de la mondialisation "**, tomcI, mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, 2002, p21.

[2] محفوظ لعشب، **"سلسلة القانون الاقتصادي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص ص 100، 101.

[3] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص05.

التوجه نحو مزيد من المركزية وخضوع الدائرة النقدية والبنكية للدائرة الحقيقية وتبعية قرارات التمويل لقرارات الاستثمار، واتسمت هذه المرحلة عموما بدخول البنك المركزي والخزينة العمومية دائرة التمويل لأهم المشروعات وتقليص دور البنوك إلى درجة عدم قدرتها على تعبئة الادخار، وككل النواحي الأخرى طبعت المرحلة بملامح التسيير الاشتراكي[1].

2- الفترة الثانية (ابتداء من 1986): كان الشروع في إصلاحات بنكية تتماشى مع تلك المتعلقة بالاقتصاد الوطني ككل بذهنية جديدة هي الركون إلى آليات السوق لاتخاذ القرارات وفسح المجال أمام القطاع الخاص واستقلالية القرار لكل وحدة اقتصادية.ويمكن إيجاز الإصلاحات البنكية التي بدأت من سنة 1986 فيما يلي:

أ- الإصلاح البنكي لسنة 1986: عرف هذا الإصلاح صدور قانون النقد والبنك ليضع آليات جديدة لتسيير دور النظام المصرفي وإرجاع السلطة النقدية التي تسمح بتحقيق التنمية بدور فعال واتخاذ التدابير الضرورية للحد من خطر عدم استرداد القروض، كما أن هذا الإصلاح يرمي لمراجعة نظام تمويل الاقتصاد في آن واحد ورد الاعتبار لوظيفة الوساطة المالية للمصارف[2].

ب- الإصلاح البنكي لسنة 1988: الغاية من هذا الإصلاح هي ملائمة القانون المصرفي الصادر سنة 1986 مع الإصلاح الموجه نحو استقلالية المؤسسات، وذلك بإعادة تحديد القانون الأساسي لمؤسسات القرض والبنك طبقا لقانون توجيه المؤسسات العمومية[3]، ومن خلال هذا القانون أصبح البنك كمؤسسة تتمتع بشخصية معنوية وتجارية ومالية مستقلة، إضافة إلى إعطاء مزيد من الاستقلالية للبنوك ودور اكبر للبنك المركزي في السياسة النقدية.

ج- الإصلاح البنكي لسنة 1990: المتعلق أساسا بقانون النقد والقرض وهو قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والقائم على ما يلي[4]:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط): معناه استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وتسييره للسياسة النقدية؛

[1] لطرش الطاهر ،"**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص179.

[2] عبد الوهاب الأمين، "**التنمية الاقتصادية-المشكلات والسياسات المقترحة-**"، دار حافظ، جدة، 2000، ص ص 20، 21.

[3] محمد زميت، "**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 119.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص- ص 196- 198.

-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية): أي أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي الذي أصبح يخضع لبعض القواعد، بالتالي استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية؛

-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (الائتمان): بحيث أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية بهدف تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد واستعادة المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية؛

- وضع نظام مصرفي على مستويين من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كمانحة للقروض.

كما تضمن هذا القانون في عناصره إنشاء مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر "البنك المركزي" واللجنة المصرفية كهيئة رقابية تتولى متابعة قواعد ومقاييس الحذر الموضوعة من قبل بنك الجزائر.

على الصعيد التشريعي يعد قانون النقد والقرض نقطة تحول فاصلة للنظام البنكي، فقد وضع حدا لسطوة المالية العامة وإرهاقها للسياسة النقدية، كما تم وضع النظام البنكي على مستويين، بنك مركزي مستقل مسير للسياسة النقدية، ومؤسسات مالية وبنكية تعمل في السوق النقدي وتتولى كل منها مهامها حسب التخصص، كما استعاد الدينار وظائفه كوحدة حساب، مقياس ومخزن للقيمة موحد في الاقتصاد الوطني كما توحدت السلطة النقدية على مستوى مجلس النقد والقرض بعد تشتتها بين وزارة المالية، البنك المركزي والخزينة العمومية.وفي نقطة مهمة أصبح من صلاحيات المجلس المتعددة تحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم سوق الصرف اضافة إلى مراقبة عملية الصرف مع الترخيص للأجانب بفتح مكاتب وتمثيليات للبنوك العالمية أو إنشاء بنوك خاصة[1].

الفرع الثالث: إصلاحات نقدية.

خلال سنوات الثمانينات ومنذ بدأ طرح مشكل التوازنات المالية الداخلية مع التمويل بالعجز وتراكم ديون المؤسسات وزيادة النفقات في غير المجالات المنتجة، افرز وضعا يتميز بعجز العرض الكلي عن مواكبة الطلب المتزايد، وقد ميز الوضع كذلك ثلاث مؤشرات هي[2]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،"**قانون النقد والقرض**"، العدد 16، المؤرخ في 1410هـ ، ص525.

[2] Abdelmadjid bouzidi,"**Le années 90 de l'économie algérienne "**, Edition ENAG, Alger, 1999, p24.

1- فائض سيولة كبير: تدعم هذا المؤشر بعجز الموازنة الحكومة نهاية التسعينات، وصل العجز إلى 9.5 مليار دولار، وعجز مالي للمؤسسات يقع على عاتق البنوك ومن ورائها بنك الجزائر من خلال عمليات إعادة التمويل التي غطت حوالي 6 مليار دولار، كما يعود الفائض النقدي إلى تسرب قرابة 50 % من الكتلة النقدية المتداولة عن الدورة البنكية سنة 1990 كون الاقتصاد الوطني لا يعتمد على البنوك، أما السبب الثالث لفائض السيولة نتيجة زيادة الأجر دون ترابط مع زيادة الإنتاجية، حيث زادت الأولى بـ 33% في حين تراجعت الثانية في الوقت الذي تزايدت في ظروف المعيشة.

2- صلابة العرض بسبب صلابة الجهاز الإنتاجي:أفرز الوضع المذكور سابقا حالة من التضخم بحيث عرفت الأسعار منتصف الثمانينات ارتفاعا ب 28% مع نمو الإنتاجية بـ 8% فقط وذلك بسبب اتصاف الجهاز الإنتاجي بالصلابة في غالب القطاعات حيث معدل استغلال الطاقات بين 1986 و1989 هو 57% يقترن بزيادة موازية في الواردات وقد خلق هذا الوضع أرضية مناسبة هيأت للسياسة النقدية المتبعة سنتي 1990 و1991 والتي قامت على تخفيض الأسعار من خلال امتصاص فائض السيولة والتأثير على الكتلة النقدية بعد أن تأكد عدم جدوى التمويل النقدي كرهان على المستقبل لذلك كانت السياسة النقدية متمركزة على الرقابة الكمية للتوسع النقدي والتوسع الائتماني مع الزيادة في أسعار الفائدة كبحا لمزيد من الطلب على النقود وجذبا للادخار.

وتماشيا مع تخفيض الأسعار، فقد اعتمدت أيضا سياسة تخفيض قيمة الدينار لإعادة تنظيم القطاع الإنتاجي وقطاع الصادرات تماشيا مع فكرة أن التخفيض يؤثر على الأسعار المحلية بالارتفاع،ويعيد توزيع الدخل لصالح المنتجين كما يعمل التخفيض على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعت السياسة المالية ذات التوجه المختلف إلى التأثير على النفقات الحكومية لتقليصها وزيادة الإيرادات من التحصيل الجبائي من أجل الحد من العجز في الميزانية ووضع حد لتمويل العجز ذاته من خلال الإصدارات النقدية ومن سياسة نقدية متشددة لمكافحة التضخم الى مزيد منه، حيث أن تحرير الأسعار لم يخلف سوى آثار سلبية متمثلة في اليد العاملة التي عرف سوقها اشتداد في الأجور الحقيقية، العملة الوطنية التي تدهورت قيمتها، أسعار السلع والخدمات المرتفعة باستمرار، اضافة إلى صعوبة ظروف المعيشة وتعقد الوضع الاجتماعي.

3- توسع كبير في الطلب الداخلي: على اعتبار أن السياسة النقدية تسعى للحد من الانزلاقات وإعادة التوازن المالي فقد ركزت على الطلب الكلي الداخلي ليبقى العرض ومتغيرات الإنتاج والعمالة المؤهلة والنوعية والتكلفة متغيرات مركونة، ليستمر تراكم التجاري غير الناجحة رغم الانطواء تحت شعار القطيعة مع الاقتصاد الموجه، والاحتكارات وتقاسم الريع البترولي.

المطلب الثاني: تقييم لأهم مؤشرات المناخ المالي في الجزائر.

بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة، انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية مختلفة أرادت من خلالها النهوض بالاقتصاد وترقيته، وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى المناخ المالي بالتركيز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي أهمها معدل النمو في الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم ومعدل البطالة.

الفرع الأول: دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وجهة جيدة للتنمية الاقتصادية في حال عرفت الدولة كيفية الاستفادة منه، ويعرف بأنه"استثمار ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو الكل من الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم"[1].

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر(1996-2011).

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية وثروات هائلة اضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي جعلها تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى أنها اعتمدت قانون الاستثمار سنة 1993 الذي شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية بالتالي جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي يقدمها لهم هذا القانون. وقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التدفقات التالية:

الجدول رقم (07): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (1996-2011).

الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	270	260	606.6	291.6	280.1	1107.9	1065	633.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	881.9	1156	1841	1834	2675	3053	2331	2780.55

المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر،"**صافي التدفقات الوافدة**"، البنك الدولي، عن الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

[1] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 366، 367.

يظهر لنا الجدول أن الجزائر عرفت هذا النوع من الاستثمار ابتداء من سنة 1996 بحيث بقيت القيمة تتراوح بين 260 و290 مليون دولار أمريكي بين سنوات 1996-2000 باستثناء سنة 1998 أين ارتفع إلى 606 مليون دولار أمريكي، أما خلال سنوات 2001، 2002، 2005 وحتى إلى غاية 2007 فقد تجاوز حجم الاستثمار الأجنبي عتبة المليار دولار.

ويرجع سبب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى الاستثمارالكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية الفرنسية والبريطانية، إضافة إلى بيعالرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة أوراسكومالمصرية والرخصة الثانية للشركة الوطنية الكويتية وخوصصة شركة الصناعة الحديدية بالحجار لشركة"سبات الهندية"[1].

ومقارنة مع دول شمال إفريقيا يمكن معرفة نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

Tableau (08): Evolution des flux d'IDE à destination des pays d'Afrique n^{0}du Nord (MUSD 2006-2011)

Unité : Mille dollars

Pays / Années	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Algérie	1795	1662	2594	2746	2264	**2571**
Maroc	2449	2805	2487	1952	1574	**2519**
Tunisie	3308	1616	2759	1688	1513	**1143**
Lybie	2064	3850	3180	3310	1909	**/**
Egypte	10043	11578	9495	6712	6386	**483**
Total	19659	21511	20515	16408	13646	**5750**

La source: **les investissements directs étrangers en Algérie en 2011**, sur le sitehttp://www.tresor.economie.gouv.fr

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر قد استولت على 41.2%من إجمالي الاستثمار الإقليمي، مقابل 40.4% في المغرب و18.3%في تونس، في حين انخفض ب 58%في مصر بسبب الأوضاع السياسية الصعبة التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة.

[1] ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة ليل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص199.

2- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر تزايد مستمرا في نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر، ولمعرفة نصيب الجزائر من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ندرج الجدول الموالي الذي يوضح مخزون الاستثمار المباشر لدول شمال إفريقيا:

الجدول رقم(09): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان شمال إفريقيا (2006-2011).

الوحدة :ألف دولار أمريكي

Pays Années	2006	2007	2008	2009	2010	2011	Part dans le total région en 2011
Algérie	10190	11852	14446	17206	19498	21781	**11.6%**
Maroc	29939	38613	39388	40719	42023	46300	**24.9%**
Tunisie	21832	26193	28700	31458	31367	31414	**16.7%**
Lybie	4034	8723	12834	15508	19342	16334	**8.7%**
Egypte	38925	50503	59998	66709	73095	72612	**38.5%**
Total	104920	135885	155365	171601	185321	188441	**100%**

La source: **les investissements directs étrangers en Algérie en 2011**, sur le sitehttp://www.tresor.economie.gouv.fr

بالنظر إلى سنة 2011 نجد أن حصة الجزائر من المجموع الإقليمي لشمال إفريقيا يبلغ نسبة 11.6%، وهي تعد نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع باقي البلدان، ويعود السبب في ذلك إلى غياب التنويع بحيث نجد اكثر من نصف الاستثمارات موجهة إلى قطاع النفط والغاز.

الفرع الثاني:تقييم لأثر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011).

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، نركز على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، نسبة العجز في الموازنة العامة، وضعية ميزان المدفوعات، إلا أننا ركزنا على ثلاث مؤشرات أساسية هي الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، معدل البطالة.

1- الناتج الداخلي الخام: يتم الاعتماد على الناتج الداخلي الخام باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي ويحدد بدقة درجة نموه، بالتالي يمكن اعتباره مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد حقق الأرقام التالية:

الجدول رقم(10): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (1990-2010).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.2	0.06	/	/	/	3.5	0.58	0.54	1.26	0.6	0.8
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية:

-Rapport du FMI n 11/39 : Le conseil d'administration du FMI, l'Algérie, mars 2011, p05.

- UNCTAD, world Investment report, 2004-2007.

يتضح من الجدول أن الناتج الداخلي الخام قد بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 بنسبة 0.06% لينعدم بعد ذلك نظرا لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيت هذه النسبة تتقلص بين 0.5% و 2% للفترة 1996-2005 باستثناء سنة 2003 التي سجلت نسبة 9.6% كما عرف هذا المعدل تحسن بنسبة 4% خلال سنوات 2007-2009 ليسجل نسبة 1.5% سنة 2010، وهذا الارتفاع والانخفاض راجع إلى قطاع المحروقات المرهون بأسعاره خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بشكل شبه كامل سواء من ناحية التصدير، أو من ناحية الاستثمار.

2- معدل التضخم: لقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية غير توسعية للتحكم في معدل التضخم، ويمكن رصد نسبة التضخم من سنة 1990 حتى سنة 2011 في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور نسبة التضخم في الجزائر(1990-2011).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التضخم	17.88	25.90	31.68	20.52	29.00	29.79	18.70	5.70	5.00	2.59	0.30
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	208	2009	2010	2011
نسبة التضخم	4.20	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، عن الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice-annuelle1969-2014.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة، وتارة في نقصان، ولكنه دائما موجب، ما يعني أن الأسعار في تزايد مستمر، مع الملاحظة أنه بلغ أقصاه سنة 1992 حيت فاق نسبة 30%

3- البطالة: تعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة التي تعكس حالة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر من 1990 إلى غاية 2010:

الجدول رقم(12):معدلات البطالة في الجزائر (1990-2010).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مستويات البطالة	19.7	21.1	23.8	23.15	24.4	28.1	27.98	26.41	28.02	28.89	29.77
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
مستويات البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2	12.3	

المصدر:عمار بن عيشي،الغالي بن إبراهيم، **"واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 "**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول :**"استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، أيام 15، 16 نوفمبر 2011.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستويات البطالة في ارتفاع مستمر حيت شملت نسبة 19.7% سنة 1990 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2000 حيث بلغت 29.77%وبدأت هذه النسبةبالانخفاض التدريجي لتصل إلى حدود 10% و12% خلال سنتي 2009و2010، وهذا ناتج عن الجهود التي تبذلها الدولة في توفير مناصب شغل للعاطلين في جميع القطاعات.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة.

مع معدل النمو الذي وصل إلى 2.5% في عام 2012 سجل الاقتصاد الجزائري أداء فعال مقارنة بالسنوات السابقة ومع ذلك لا تزال الأساسيات التي يعتمد عليه كل بلد هشة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر لسنتي 2013-2014.

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على الطاقة بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، حيت يشكل قطاع النفط نسبة 98% من عائدات التصدير و70% من الموازنة العامة للدولة. وقد سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بارتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي

قاربت 200 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 4.4 مليار دولار سنة 1999، أي بتطور نسبته 15.3%من سنة2000 إلى 2013.بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3.47 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013 بعد أن كانت اكتر من 25.11 مليار دولار سنة 1999، وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج قطاع المحروقات خلال سنوات العشرة الماضية في حدود نسبة 5% منتقلا من 2.1%سنة 2000 إلى 9% سنة 2009 قبل بلوغ نسبة 4.6% سنة 3013.

وتم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2013 بنسبة 5.64%، أما صادرات المحروقات انتقل معدلها السنوي من 72 مليون خلال الفترة 1971-1999 إلى اكتر من 132 مليون بين 2000-2007، وعرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا بلغ 52117 مليار دينار جزائري نهاية 2013 واستقرت نسبة التضخم في حدود 5.32% مع استمرار انخفاضها إلى مستوى 3%خلال سنة 2014.

كما ارتفع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات من 2507 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 12122 مليار دينار جزائري نهاية 2013 أي تطور بنسبة 383% ، وارتفعت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام من 2.2%في 2000 إلى 6.9%في 2003 وسجل انخفاضا منذ ذلك الحين ليصل إلى 3% في 2013، وانتقلت صادرات البترول من 21.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 63.5 مليار دولار سنة 2013 أي بزيادة نسبيها 200 %وارتفعت واردات البضائع خلال نفس الفترة من 9.2 مليار دولار إلى 54.9 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 496% ، أما نفقات التجهيز العمومي قد ارتفعت من 318 مليار دولار إلى 1960 مليار دينار جزائري نهاية 2013 بزيادة نسيتها 330% بالموازاة مع ذلك بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دينار جزائري سنة 2000 قيمته 4224 دينار جزائري في نهاية 2013، أي بزيادة نسبتها 379%.

فيما يخص قطاع الطاقة فقد شهد انجازات عديدة ضمن مشاريع متعددة أهمها أنابيب الغاز الرابطة بين مناطق الصحراء الكبرى والمناطق الشرقية والوسطى للبلاد اضافة إلى مشاريع المحطات الكهربائية ومشاريع توسيع شركة توزيع الكهرباء والغاز، وشهدت سنة 2013 المصادقة على مشروع قانون معدل ومتتم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات والهدف منه جلب استثمارات أكثر إلى قطاع المناجم من جهة ومضاعفة جهود الاستكشافات من اجل رفع الاحتياطات الجزائرية من جهة أخرى وذلك ضمانا لتوفير الطاقة على المدى البعيد، كما تمت المصادقة على قانون جديد للمناجم سيعمل على استرجاع سيادة الجزائر على ثرواتها الباطنية من خلال عودة الاستثمارات العمومة لهذا القطاع.

وبالذهاب إلى قطاع الصناعة فقد شهد سنوات 2011-2014 حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب وظهور الوفود الاقتصادية التي زارت الجزائر والتي تمثل بلدانا من مختلف القارات، فضلا عن عقود الشراكة الموقعة مع مؤسسات عامة في عدد من القطاعات الصناعية، فالاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر تدعم تعزيز هذا النوع من الشراكات وهو ما تجسد في توقيع العديد من العقود، أبرزها الشراكة مع "رونو" للسيارات بوهران سنة 2014، فضلا عن الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب في جيجل وغيرها من الشراكات المهمة.ومن ناحية الرؤية العامة فان الاستراتيجية الصناعية تعتمد على ثلاث محاور أولها تحسين مناخ الاستثمار وثانيها عدم التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص وثالثها إعادة تصنيع الجزائر[1].

وكتقييم للوضع الاقتصادي الجزائري يمكننا الإجمال بأن الوضع الذي عرفته خلال سنوات 2012، 2013، 2014 أصبح أحسن منه خلال سنوات 2000-2010 بحيث سجلت الجزائر معدلات نمو لا بأس بها وعرفت نهوض في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي في الجزائر لسنتي 2015-2016 وتوقعات سنة 2017.

قلص البنك الدولي توقعاته لمعدل النمو في الجزائر خلال السنوات القادمة مؤكدا أنه لن يرتفع أزيد من 0.9% بسبب تداعيات انهيار أسعار البترول في السوق العالمية على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي لعام 2015 الذي أكد فيه أن البنك يقوم بإعداد أجندة جديدة للتنمية في العالم لما بعد 2015 والتي تشهد نهاية العمل بالأهداف الإنمائية للألفية الحالية وتوقع البنك انخفاض معدل النمو في المنطقة بسبب انخفاض أسعار الطاقة وفي المقابل مشروع قانون المالية 2016 الذي وافق عليه مجلس الوزراء، فقد تم التوقع أن معدل النمو سيقدر بنسبة 4.6%والتضخم بنسبة 4%، أما إيرادات الميزانية فتم تخصيص قيمة 4952.7 مليار دينار جزائري بمعنى أنها تراجعت بنسبة 4% مقارنة مع سنة 2015، في حين ستتراجع نفقات الميزانية بنسبة 9% مقارنة بسنة 2015أي بقيمة 4807 مليار دينار جزائري بالنسبة لنفقات التسيير و 3176 مليار دينار جزائري بالنسبة لنفقات التجهيز.ويسجل رصيد الخزينة الإجمالي عجزا بقيمة 2452 مليار دينار جزائري في حين سيحتفظ صندوق ضبط الإيرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دينار جزائري إلى نهاية 2016، ووفق بيان وزارة المالية فان مشروع قانون المالية هذا يبقى يعتمد على الاستشراف وانه على مستوى إيرادات الميزانية ستشهد على العموم تراجعا جراء تدهور سوق المحروقات العالمية[2]. إضافة إلى ما

[1] حنان ح، "**الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 و2014**"، 2014/04/18 عن الموقع:
www.djazairess.com/elmassa/84025

[2] سارة نوي، "**البنك الدولي : النمو الاقتصادي في الجزائر لن يتجاوز 0.9% خلال 2016** "، 2016/03/24، عن الموقع:
www.al-fadjr.com/ar/economie/316063.html

سبق فقد حذر خبراء من انهيار الاقتصاد الجزائري في منتصف عام 2017 إذ استمرت الحكومة في عدم البحث عن الحلول الناجحة والكفيلة للنهوض، مما اعتبروه المعضلة الحقيقية التي ستؤدي بالجزائر إلى الاستدانة مجددا من صندوق النقد الدولي وذلك جراء ربط مصير الجزائر بأسعار المحروقات مستقبلا، وهذا دليل فشل كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في خلق اقتصاد بديل.

وبلغة الأرقام يرى الخبراء أن قيمة احتياطات الصرف الخارجي تبلغ 190 مليار دولار، وإذ استمرت الأمور في التدهور فان صندوق ضبط الإيرادات ينتهي منتصف سنة 2017 ومع بداية 2019 يكون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي السبيل الوحيد، وعلى الرغم من بعض التدابير الجديدة المقترحة والتي تنص اغلبها على رفع الضرائب لتعويض العجز والتي ستثقل كاهل الجزائريين، لن تشكل أية آثار ايجابية، حيت أقصى قدر يمكن أن تقضي عليه هذه التدابير هو 4% من حجم الخسائر لتبقى 44% من قيمتها، لكن الخبراء في الجزائر يعتقدون أن الحكومة ستلجأ إلى تعويض العجز بعدة طرق منها ترشيد النفقات والتقشف الذي يقدر ب 16% في نفقات التجهيز و2% في نفقات التسيير، اضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 11%، وحسب الخبراء فإن هامش مناورة الحكومة سيصطدم في منتصف 2017 بوضعية حرجة لان الحكومة الجزائرية لا تمتلك استراتيجية اقتصادية رشيدة.

وأما هذه السوداوية نددت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمصير الاستثمارات خلال 10 سنوات الماضية التي فاقت اكتر من 200 مليار دولار، وتساءلت نفس الهيئة عن نتائج ضخ أكثر من 400 مليار سنتيم على مدار 20 سنة كاملة لدعم القطاع الفلاحي بلا فائدة، بينما يقدر تقرير مجلس المحاسبة حول تنفيذ ميزانية 2011 حجم الجباية غير المحصلة بحوالي 8000 مليار دينار جزائري وهي تمثل ضعف الإيرادات العامة للدولة سنة 2011 والمقدرة ب 3474 مليار دينار جزائري[1].

المبحث الثاني: عولمة أسواق المال في الجزائر.

تلعب الأسواق المالية دورا هاما في توفير الموارد التمويلية للمشروعات الاستثمارية التي تعاني عجزا ماليا، وتوظيف القروض المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية تطور الاقتصاد الرأسمالي وتعاظم قدراته الإنتاجية ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[1] عبد الجبار بن يحي، "**خبراء الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017** "، 11 نوفمبر 2015، عن الموقع : http://www.alarabiya.net/ar/

المطلب الأول: السوق المالي في الجزائر.

إن التحول من نموذج اقتصادي لآخر يحتم التغيير في البيئة المحيطة، في البداية تم إنشاء السوق النقدي للتعاملات قصيرة الأجل سنة 1989 أي قبل صدور قانون النقد والقرض وقد حدد هذا الأخير بوضوح كيفية تسيير وتنظيم السوق والتي أوكلت للبنك المركزي، كما يتم في هذا السوق التحكم في السيولة وإدارتها وفق الحاجة ويتولى البنك المركزي ذلك تماشيا مع السياسة النقدية وأهدافها.

الفرع الأول: سوق رأس المال "بورصة الجزائر".

تعد بورصة الجزائر مؤشرا ملموسا على الإصلاحات المواكبة لمسار التحول نحو اقتصاد السوق، وقد جاء قرار الإنشاء سنة 1990، بعد أن تحولت المؤسسات العمومية المستقلة إلى شركات مساهمة حسب أحكام القانون التجاري المكمل لقوانين 1988، وبرأسمال يعكس مساهمة صناديق المساهمة، تأسست شركة القيم المنقولة(SVM) لتغير التسمية سنة 1991 من خلال ثلاثة مراسيم تنفيذية إلى بورصة القيم المنقولة، وقد حددت المراسيم الإطار التأسيسي، القانوني والتنظيمي للبورصة من خلال:

- المرسوم 169/91 المحدد لنظام صفقات القيم وقد اشتمل على تحديد الهدف الاجتماعي للبورصة وتحديد المتعاملين فيها؛

- المرسوم 170/91 المحدد لشروط إصدار القيم المنقولة؛

- المرسوم 171/91 المنفذ للإطار التأسيسي والقانوني وقد حدد شكل جهاز المراقبة والتنظيم؛

- المرسوم 10/93 المحدد للهيكل التنظيمي وقد استكمل الإطار الإداري والتنظيمي.

وتوالى بعد ذلك عن وزارة المالية صدور خمسة مراسيم سنة 1997 تصب كلها في الغرض ذاته وهو إنشاء بورصة بالمعايير المتعارف حولها.

وشمل الإطار الإداري والتنظيمي سنة 1993 تبني هيئتين[1]:

- شركة إدارة بورصة القيم (SGBV): وهي شركة مساهمة تأسست في 25 ماي 1997 رأس مالها يعكس حصص متساوية للوسطاء؛

[1]Guide de la bourse et des opération de bourse sur le site : http://www.sgbv.dz

-لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): تمثل سلطة سوق القيم المنقولة وقد تأسست سنة 1996، مسيرة من خلال إعانة تقتطع من ميزانية الدولة.

أما الهدف من إنشاء بورصة الجزائر اتسع ليعكس مايلي[1]:

– على المستوى الكلي: بورصة الجزائر كانت لتكون:دائرة سليمة لتمويل الاقتصاد الوطني، وسيلة لقياس قيمة الأصول،وسيلة لتنظيم الادخار طويل الأجل وترشيد الاستهلاك، أداة للإسهام في تمويل الهياكل الصناعية، ومكان للتفاوض على الخطر.

– على المستوى الجزئي: بالنسبة للمدخرين أو المستثمرين الماليين تعد البورصة فرصة للصغار منهم لتوظيف أموالهم بشروط مرنة ومردودية أفضل من خلال الاكتتاب في أسهم وسندات المؤسسات، وبالنسبة للمؤسسات يسمح تسعير هذه الأخيرة بتوسيع شهرتها من خلال الانفتاح على المحيط الاقتصادي فمجرد قبولها والسماح بفتح رأس مالها يقوي مصداقيتها ويمنحها مزيد من الرواج .

وقد تزامن إنشاء البورصة مع توفير مناخ قانوني، مالي، جبائي، واقتصادي ملائم:قانونيا تم إخضاع المؤسسات العمومية لقانون خاص بشركات المساهمة مما يسمح لها بالدخول للبورصة وتسعير قيمها المنقولة، ماليا تم تحرير سعر الفائدة ولو نسبيا حيث مالت أسعار الفائدة نحو الانخفاض، جبائيا تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) من 38% إلى 30% سنة 1999 من خلال قانون المالية لنفس السنة مع إعفاء ضريبي لعوائد الأسهم وسندات الاقتراض الإلزامية، أما على الصعيد الاقتصادي– السياسي فقد عاد الخطاب لتفعيل القطاع الخاص مع دفع عملية الخوصصة، وعلى صعيد آخر تم تحرير حركة رؤوس الأموال الخارجية أي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وكان ذلك سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض في مادته 183، حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة لدولة أو للمؤسسات المتفرعة منها[2].

كما يشمل التحرير المالي إعادة تحويل رؤوس الأموال وعوائدها من أرباح وفوائد وريوع إلى مواطنها الأصلية أو إلى أي مكان وتستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها دوليا، كما تدعمت سياسة التحرير هذه، سنة 1996 بإنشاء سوق ما بين البنوك لتعاملات الصرف أو ما عرف بسوق النقد الأجنبي للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وصار بإمكان المصدرين استعادة 50% من متحصلاتهم بالعملة الصعبة وإعادة توظيفها في

[1] حوليات COSOB تقرير سنوي للجنة لسنة 1997، بورصة الجزائر، عن الموقع: http://www.sgbv.dz/

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص540، 541 .

سوق الصرف لو رغبوا في ذلك، ومع توفر العملة الصعبة لدى البنك المركزي، الذي تحولت إليه عوائد الصادرات النفطية، تم إنشاء مكاتب صرافة للسماح للأفراد بتحويل العملات، وقد كانت تلك أولى خطوات الاقتصاد الجزائري على درب الانفتاح والتحرير[1].

الفرع الثاني: الوضعية الحالية لبورصة الجزائر بالأرقام.

بلغة الأرقام يمكن ترجمة الوضعية الحالية لبورصة الجزائر من خلال التطرق إلى الوضعية الحالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وتحديد ترتيبها العالمي، والاطلاع على التعديلات العامة على القانون العام للبورصة.

1- الوضعية الحالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر: لقد أنهت بورصة الجزائر السنة المالية 2011 بمؤشرات يطبعها الاستقرار، بينما في 2012 واصلت برنامج العصرنة و التحديث الذي باشرت فيه.

فمنذ نشأتها العسيرة قبل أربعة عشرة عاما لم تتمكن بورصة الجزائر من فرض وجودها على الساحة المالية والاقتصادية المحلية وهذا ما يثبته العدد الضئيل للمؤسسات المدرجة فيها، حيث تفيد مصادر البورصة أن القيمة المتداولة لأسهم "مجمع صيدال" خلال سنة 2011 بلغت 15800515دينار جزائري مع آخر سعر للإغلاق بقيمة 715 دينار جزائري للسهم و يعود ارتفاع سعر السهم إلي تطور الحالة المالية للمؤسسة وسياسة توزيع الأرباح التي تتزايد خلال السنوات الأخيرة بنسبة 6% إلى جانب الأثر الفعال للآفاق المسطرة برصد مشروع للاستثمار والتنمية في الصناعات الدوائية بقيمة 16.5 مليار دينار.

من جانبه حقق "فندق الأوراسي" قيمة تداول في سنة 2011 بلغت 447445 دينار جزائري بسعر إغلاق 500 دينار جزائري للسهم ويتواصل في الارتفاع بفضل مستوى الأرباح للنشاطات بأكثر من 10% خلال السنوات الأخيرة وكذا جودة الخدمات التي تسمح بمراجعة للأسعار، وأيضا بفضل انتماء ثلاث وحدات فنادق جديدة تقع بالجنوب لمؤسسة "فندق الاوراسي" مما يشجع على تنويع الفندقة الصحراوية، لكن بالمقابل يبقى سعر سهم مؤسسة "أليانس للتأمينات" وهي من القطاع الخاص مستمرا على نفس القيمة المقدرة بـ 830 دينار جزائري مع تحقيق قيمة متداولة في نفس السنة بـ 141500890دينار جزائري، وبسبب تطبيق إجراءات عقد السيولة المبرم بين الوسيط المرافق والذي يتمثل في بنك "القرض الشعبي الجزائري" من جهة والشركة، وفي مجال

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص ص 222، 223.

السندات فإن سند "دحلي" عرف تطورا طفيفا فيما سجل سند "سونلغاز" الذي عرف ركودا في الأشهر الأولى من سنة 2011 وانتعاشا محسوس في أواخر السنة[1].

والجدول الموالي يضح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

جدول رقم(13):الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الرمز	الاسم	نوع النشاط	الحصة	معدل الفائدة%	القيمة الاسمية
ALL	Alliance Assurances	Assurance	Titre de capital	/	200
AUR	Egh El Aurassi	Hôtellerie	Titre de capital	/	250
ROUI	NCA-Rouiba	Agroalimentaire	Titre de capital	/	100
SAI	SAIDAL	Pharmaceutique	Titre de capital	/	250
SZ14	SONELGAZ	Electricité et Gaz	Titre de créance	6.5	/
DH16	Spa DAHLI	Hôtellerie	Titre de créance	6.25	/

La source: Bourse d'Alger, sur le site : http://www.sgbv.dz

2- بورصة الجزائر في آخر الترتيب العالمي: تعد بورصة الجزائر التي تم إنشاؤها سنة 1997 أصغر بورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برأس مال لا يتعدى 13 مليار دينار جزائري أي أقل من 0.01% من الناتج الداخلي الخام للبلاد، وهو رقم ضئيل رغم السيولة النقدية الهائلة، فمنذ فترة طويلة تتشابه سوق الأسهم في الجزائر مع اقتصاد البلاد، من حيث كثرة القيود التنظيمية وضعف القدرات التنافسية وتراجع الأداء بالنسبة للإمكانيات الاقتصادية، حيث تحتل الجزائر المرتبة 143 من أصل 148 دولة في ترتيبمقياس كفاءة أسواق المال، الذي يندرج في إطار تقرير المنافسة الدولي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعامي 2013-2014، نظرا للغياب شبه التام للبورصة الجزائرية في تمويل نشاطات الاقتصاد الوطني، إذ نجد أربع مؤسسات فقط مدرجة في البورصة الجزائرية هي مصبرات الجزائر الجديدة "رويبة" إلى جانب مؤسسة "الأوراسي" ومؤسسة "صيدال" و"أليانس" للتأمينات هذا ما يثبتالنتائج الهزيلة لبورصة الجزائر التي قدرت قيمة التداولات فيها خلال 2013 بحوالي 100 مليون دينار جزائري فقط، وهو حجم ضئيل جدا إذا ما قارناه بالدول المجاورة من جهة وبالقدرات الاقتصادية للجزائر من جهة أخرى.

[1] سعيد بن عياد، "**وضعية مؤسسات بورصة الجزائر**"، جريدة الشعب الاقتصادي، 03 ديسمبر 2011، عن الموقع: http://www.djazairess.com/echchaab/15377

ويؤكد تقرير صندوق النقد العربي هذا الوضع في تقريره الخاص بالربع الثالث لسنة 2013، إذ يشير إلى أن مؤشرات الأسعار للبورصة واصلت أداءها الضعيف مسجلة انخفاضا بـ1.8%، كما يشير إلى انخفاض القيمة السوقية في نفس الفترة مسجلة بحوالي 122 مليون دولار، أما بالنسبة لنشاط التداول، فيقول التقرير إن قيمة الأسهم المتداولة لم تتعد 261.2 ألف دولار،وهو وضع بعيد جدا عن ذلك الذي تعرفه البورصات العربية، حتى بورصة فلسطين التي بلغت قيمة الأسهم المتداولة بها في نفس الفترة ب 65.6 مليون دولار، فيما سجلت قيمتها السوقية ارتفاعا لتبلغ 2.8 مليار دولار!وهذا مثال فقط من ضمن أمثلة أخرى كثيرة في المنطقة العربية، يوضح ضآلة نشاط بورصة الجزائر التي لايتعدى عدد الشركات المدرجة بها ستا، أربع منها على شكل أسهم وهي "صيدال" و"الاوراسي" و"أليانس للتأمينات" و"رويبة"، واثنتان عن طريق السندات وهي "سونلغاز" وشركة "دحلي"[1].

3- تعديلات على القانون العام لبورصة الجزائر: تحاول بورصة الجزائر في الفترة الأخيرة، إحداث ديناميكية في عملها، عبر ملتقيات تحسيسية والمشاركة في أهم اللقاءات ذات العلاقة بالسوق المالية في بلادنا. ويسعى مسؤولوها من خلال ذلك إلى إقناع أكبر عدد ممكن من المؤسسات للجوء إلى هذه الآلية التمويلية.

ولإعادة نشاط البورصة الجزائرية منح مجلس مساهمات الدولة الضوء الأخضر لدخول 10 مؤسسات وطنية في البورصة كشركة "كوسيدار" وبنك "القرض الشعبي الجزائري"، "موبيليس" شركة التأمينات "لاكار" والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية "أونيام" ومؤسسات عمومية للإسمنت، في حين لم يتم تحديد النسبة المئوية لرأس مال كل مؤسسة ليتم تداوله وشروط الدخول إلى البورصة، وينتظر أن تمنح الحكومة موافقتها في مرحلة ثانية لشركات وطنية أخرى لدخول البورصة "كالخطوط الجوية الجزائرية"، "نافطال"، "البنك الوطني الجزائري"، "بنك التنمية المحلية" وهذا بهدف الوصول إلى إدخال 40 شركة عمومية في البورصة قبل نهاية 2015 وبالتالي ضخ ديناميكية جديدة وإضافية في بورصة الجزائر.

ولقد تم إدخال تعديلات على القانون العام للبورصة بغية استقطاب عدد أكبر من المتعاملين إليها، من أهمها إنشاء سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفر بيئة ملائمة لتنميتها وتطويرها مع تخصيص شروط جد مرنة للقبول في هذه السوق، أما التعديل الثاني فيخص إعادة النظر ومراجعة شروط القبول الخاصة بالسوق الرئيسية للشركات الكبيرة وتخص الرأسمال الأدنى الذي رفعت قيمته إلى 500 مليون دينار جزائري بدل 100 مليون دينار جزائري، فيما تم تقليص عدد المساهمين من 300 إلى 150مساهم.ومن بين الامتيازات

[1] النهار أون لاين، "**بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**"، 02 نوفمبر 2013، عن الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html

والإجراءاتالتي تضمنها قانون المالية لسنة 2014 لتشجيع انخراط المؤسسات بالبورصة، هي الإعلان عن انخراط ثماني مؤسسات كبرى من بينها سبع مؤسسات عمومية هي "موبيليس" و"كوسيدار" و"القرض الشعبي الوطني" وشركة التأمينات "لاكار" وثلاثة مصانع اسمنت،التي وافق مجلس مساهمات الدولة على إدراجها في البورصة. وفيما يخص سوق السندات، فيشترط على المؤسسة الراغبة في إصدار قرض سندي أن تملك رأسمال لايقل عن 500 مليون دينار جزائري وإصدار قيمة رسمية تقدر بـ500 مليون دينار جزائري على الأقل، كما تسعى البورصة إلى إعادة تنظيم الوسطاء في عمليات البورصة وتوسيع نطاق تدخلهم واستحداث نشاطات أخرى استجابة للتطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني. وسيتم كذلك عصرنة وتحديث أنظمة التداول والإعلام لاسيما أنظمة مراقبة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ونظام التداول. ويطمح مسؤولو البورصة إلى استقطاب 40 مؤسسة خلال الخمس سنوات المقبلة،من خلال اعتماد الإجراءات التحفيزية الجديدة بقيمة مرجوة تبلغ 10 مليار دولار في ظرف خمس سنوات مقابل 207 ملايين دولار.

ورغم هذه المعطيات الجديدة، فإن المختصين يشككون في قدرة هذه الإجراءات على تحفيز الشركات للانضمام لبورصة الجزائر، بالنظر إلى المحيط الاقتصادي الراهن، واعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات من المحروقات بشكل كلي في تمويل اقتصاده، مما يعني أن الاقتصاد الفعلي ليس معتمدا على المؤسسة الجزائرية[1].

المطلب الثاني: سبل انتقال الأزمة في الجزائر

في الجزائر لا توجد قناة انتقال مالية بحتة لأنها شبه غائبة بحكم التكوين للنظام المعرفي والمالي في البلاد، وهذا ما اعتبر في الواقع حماية للاقتصاد الجزائري من العدوى المالية اعتمادا على ضعف المطلوبات الأجنبية للمصارف الجزائرية التي تكاد لا تذكر،لكن الأزمة يمكن أن تعبر عبر الاقتصاد الحقيقي في الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط الناتجة عن الركود العالمي الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول:الدائرة المالية والبنكية.

يمكن القول وحسب نتائج التقارير الاقتصادية والإحصاءات فإن الجزائر تعد في منأى من تداعيات الأزمة المالية بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك ومصارف الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية، مما يجعل نسبة المخاطرة تكون معدومة[2].

---

[1] حنان ح، **"تعديلات على القانون العام لبورصة الجزائر"**، 11 مارس 2014، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/elmassa/82440

[2] عقيل حميد جابر الحلو، **"الأزمة المالية وتداعياتها على الأنشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية(اقتصاديات مختارة : مصر، الجزائر، العراق"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق 2011، ص164.

نسبة المردودية لحقوق الملكية من البنوك لا تزال ذو قيمة معتبرة ووفقا لتقرير بنك الجزائر كانت النسبة 25.01 % في 2008 مقابل 17.41%في 2007 بالنسبة للبنوك العامة والتي تم تقليل اقتراضها لأنها تواجه سيولة زائدة،والمخزون من هذه الأخيرة يقدر بـ 2845.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 2001.2 مليار دينار في نهاية 2007 و1146.9 مليار دينار في نهاية 2006.

ولكبح الآثار التضخمية من فائض النفط واصل بنك الجزائر منذ عام 2002 امتصاص السيولة الزائدة وتعقيم احتياطات النقد الأجنبي، واستخدم التلاعب في نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغت نسبته 2.5%سنة 1994 وزادت عن 4% في فيفري2001، و4.25% في ديسمبر من نفس العام وارتفع بـ6.25% في أواخر 2002 وعدلت بالزيادة في جانفي 2008 بـ 8%، كما زادت الودائع تحت الطلب للاحتياطي القانوني من 43.5 مليار دينار عام 2001إلى 122.6 مليار دينار في عام 2002ووصلت في نهاية عام 2008 إلى 394.7 مليار دينار مقابل 272.1 مليار دينار في نهاية عام 2007 ولأجل التخلص من فائض السيولة عرض البنك الجزائري على البنوك التجارية معدل فائدة 3.5%،فنشاط بنك الجزائر منذ 2002 هو قمع السيولة الزائدة فتوقفت التدخلات له من جانب العرض في السوق النقدي من خلال عدم وجود الطلب[1]. وقد برزت سوق مابين البنوك في عام 2002 باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتمويل والحد من تدخلات بنك الجزائر باعتباره الملاذ الأخير للإقراض.

الفرع الثاني: قنوات انتقال التذبذبات.

تتمثل قنوات انتقال التذبذبات فيما يلي:

1- الصدمة التجارية: الأزمة ذات طبيعة تجارية حتى لو كان منشأها أزمة مالية، والتغير في أسعار النفط يؤثر على التوازنات الخارجية والمالية في المقام الأول وعلى النمو الاقتصادي في المقام الثاني، والجزائر بلد يحتوي على نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات من بين المصدرين الأقوى في العالم وانخفاض أسعار النفط تؤثر بوضوح تأثير مزعزع للاستقرار.

[1]Banque d'Algérie, Rapport 2008.

الشكل رقم (03):تقدير الصادرات في الجزائر 1993-2008.

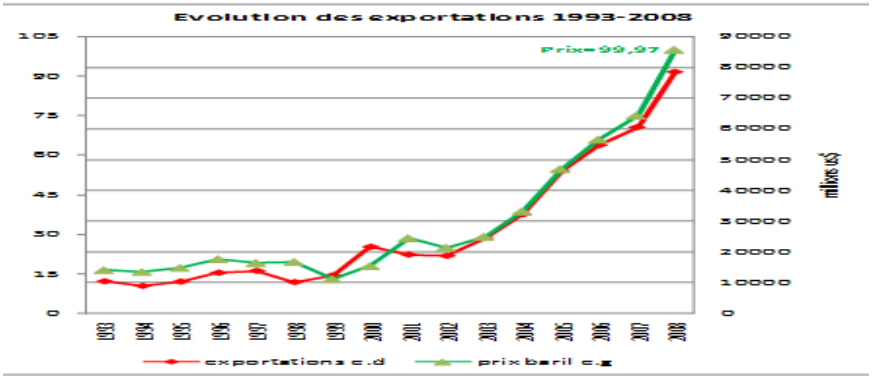

Source: Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba;structurelle ou vulnérabilitéDe la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets .(Communication)

يمكن الملاحظة من الرسم البياني رقم من خلال اعتماد متغير الصادرات كتابع لمتغير أسعار البترول وتحدد مقياسا لمدى الصدمات التجارية على ميزان المدفوعات، زيادة مداخيل التصدير من 21.6 مليون دولار في عام 2000 حتى 38.6 مليون دولارفي 2004 وأكثر من 78.5 مليون دولارفي 2008، تطور أسعار النفط تقريبا على نفس الترتيب من 17.91 مليون دولار في 2000 حتى 38.6مليون دولار في 2004 و100 مليون دولار في 2008.وبالتاليكانت الأزمة واضحة على نطاق واسع في إحصاءات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من عام 2009 وفقا للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS) للجمارك،كما بلغت الصادرات 13.72 مليار دولار في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من 2009، بانخفاض قدره 46.62%خلال نفس الفترة في عام 2008 وفي الوقت نفسه كانت الواردات 13.20مليار دولار بزيادة قدرها 5.90% خلال الفترة نفسها، وزاد الفائض التجاري لنفس الفترة من 13.23 مليار دولار في 2008 إلى 512 مليون دولار من متوسط قدره 99.9 دولار في 2008.كما انخفض سعر البترول نحو 50 دولار خلال الربع الأول من عام2009و56 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة.كما انخفض معدل تغطيه الصادرات للواردات إلى 106% مقابل 210 %للفترة نفسها من عام 2008[1].

2- القناة المالية (الميزانية): إن إيرادات الميزانية تعتمد اعتمادا كبيرا على تقلبات أسعار النفط، كما أن بقية قطاعات الاقتصاد تعاني من خطر انتقال تقلبات أسعار النفط بنفس الاهمية نظرا لاعتماد الدولة على قطاع المحروقات بشكل كبير بحيث أدى تخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار النفط إلى زيادة عائدات الحكومة من 27،5٪ في 1993 إلى 33.5٪ سنة 1997، ثم 27.1٪ سنة 1998 لترتفع أكثر من 39٪ سنة 2000بحيث بلغت متوسط قدره حوالي 38٪ بين عامي 2000 و2004.

[1]FMI (2009), Rapport Algérie

الموازنة الاستثمارية ليست سوى جزء من الاستثمارات العامة في مسار الضرائب البترولية على رؤوس الأموال في الميزانية منذ 1985، واستمرت حتى عام 1992 بسبب انخفاض الإيرادات ذاك العام. مما حفز الدولة على تحرير بعض القيود المفروضة على الموارد وبعض برامج التعديل الهيكلي. والخماسية الثانية (2014/2010) هي التعبير عن هذا الالتزام الجديد من قبل الدولة. بميزانية إجمالية تتجاوز 280 مليار دولار، تعتزم الحكومة من خلالها لتزويد البلاد بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الحديثة وزيادة حصة رأس المال للتجهيزات في الميزانية من مجموع النفقات[1].

المطلب الثالث: الوضعية الاقتصادية في العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

عرفتالجزائر تحسنا ملحوظا في وضعيتها الاقتصادية المتزامنة مع العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة 2011-2014 وقد اقترن ذلك بتحسن عوائد قطاع المحروقات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الفترة.

الفرع الاول: مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر (2011-2014).

حسب ما سبق ذكره عن الاقتصاد الجزائري يمكن إجمال أهم مؤشرات اقتصاد الكلي للجزائر في العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجدول التالي:

[1]Y. ben Abdallah. **« Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? »** À paraître dans «Attractivité et conditions de l'émergence en Méditerranée », ouvrage coordonné par Hakim Ben Hamouda, Nassim Oulmane et René Sandretto.

الجدول رقم (14): مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2011-2014.

السنة / المتغير	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج المحلي " القيمة الحالية بالدولار الأمريكي"	200,013,050,828	209,047,389,600	209,703,529,364	213,518,488,688
إجمالي خدمة الديون "% من صادرات السلع والخدمات والدخل"	0.8	1.1	0.7	0.4
رصيد الحسابات الجارية "ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي"	17,673,868,498	12,211,625,793	1,039,211,936	-9,681,571,275
فائض أو عجز في النقدية "%من إجمالي الناتج المحلي"	0.3	/	/	/
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي "بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي"	5,447.4	5,583.6	5,491.6	5,484.1
التضخم "معامل تكمش إجمالي الناتج المحلي" %سنويا"	18.3	7.6	-0.1	-0.4

المصدر:من الموقع التالي: /http://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول نلاحظ تحسن إجمالي الناتج المحلي من 200 مليون دولار الى 213 مليون دولار خلال الفترة 20011-2014، أما اجمالي خدمة الديون عرفت انخفاضا من 0.8%إلى 0.4%في حين سجل رصيد الحسابات الجارية انخفاضا من الموجب إلى السالب خلال نفس الفترة، بالنسبة للتضخم فقد انخفض معدله من 18.3%إلى 0.4-%.

فالجزائر من البلدان التي تم الاستخفاف بها لعدم انفتاحها على العولمة الاقتصادية والمالية لكنها تأثرت بنسبة قليلة بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالدول الاخرى وذلك بسبب عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر وعدم وجود ارتباطات مصرفية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليه، وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع مداخيلها وتحسن مؤشراتها الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة[1].

[1] دليلة طالب، سيدي محمد عياد، كريم وهراني، **"الازمة المالية الراهنة وآثارها على الاقتصاد الجزائري"**، بحث مقدم الى مؤتمر حول : **الازمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الاورو مغاربية"**، جامعة بجاية، الجزائر، أيام 11-12 أكتوبر 2009،ص ص22 23.

الفرع الثاني: تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول.

نظرا لاعتماد الجزائر الكامل على عائدات البترول، جعلها في مأزق، بسبب عدم كفاية هذه العائدات في إحداث جميع التعديلات المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية، مما قادها إلى تركيز صادراتها من المادة الأولية، والاتجاه إلى انشاء صناديق التعديل.

1- التعمق في التخصص الأولي: إن حجم الصدمات وعدم الاستقرار اللذان يتسببان في النمو يعتمدان على درجة الانفتاح وتنويع الصادرات حيث نستطيع الحكم على فعالية سياسات الانفتاح من خلال تحليل تغير هيكل الصادرات بالمقارنة مع متوسط البلدان النامية، فالجزائر هي بلد متخصص للغاية في تصدير البترول حيت زادت درجة تركيز صادراتها بسبب ارتفاع الأسعار وكميات النفطبالمقارنة مع دول في منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية، فالجزائر لها درجة تركيز كبيرة في الصادرات. على سبيل المثال، تقدر هذه النسبة في تونس ب 18.7%، و16.9% في المغرب، و35.6% في مصر، وقد زادت حصة الصادرات المصنعة نتيجة لسياسات التنويع التي بذلت من قبل هذه البلدان، ولمعرفة كيفية تسيير الفوائض البترولية في الجزائر ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تسيير الفائض البترولي في الجزائر (2000-2008).

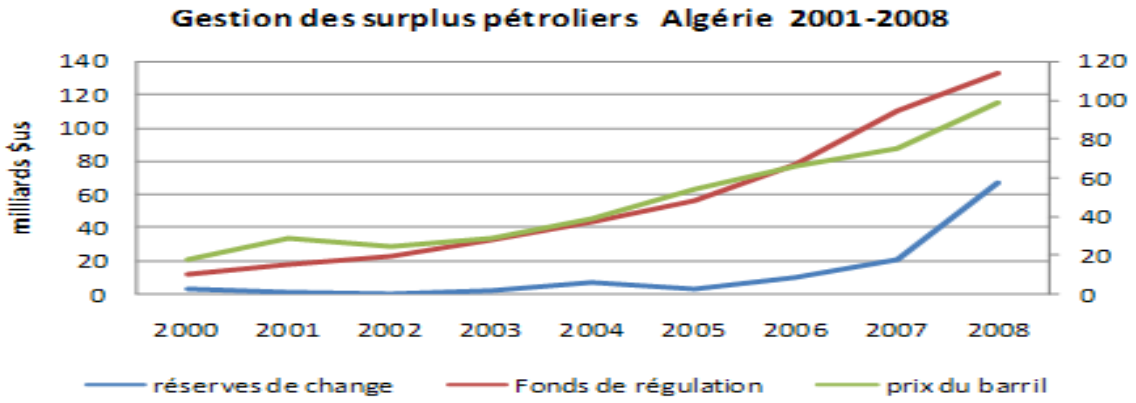

Source: Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba;structurelle ou vulnérabilitéDe la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets .(communication)

في دول الأوبك تبقى الجزائر هي البلد الأكثر اعتمادا على الصادرات النفطية ويرافق ارتفاع مستوى تركيز الصادرات تطوير منابع النفط والغاز على حساب المتلقين لها "التصنيع"، والنتيجة هي تنمية الصادرات من المنتجات الأولية على حساب المنتجات المكررة، كما تميزت الصادرات الغير نفطية نسبة إلى الناتج المحلي غير

النفطي ركود عند حوالي 2% من 74 فرعا من جدول التعريفة للمنتجات الجزائرية خلال الفترة 1992-2006، وكلها ذات صلة بمجال النفط واستخراج الفوسفات[1].

2- صناديق التعديل:الجزائر كغيرها من البلدان المنتجة للنفط، أنشأت صندوق يسمى (FRR) التي تغذيه عائدات النفط الزائدة من الضرائب بالنسبة إلى السعر المرجعي من 19 دولار في 2001 حتى 2008و37 دولار في 2009. على ضوء هذه المداخيل استخدمت كوسيلة للهروب من الآثار السلبية للركود في أسواق النفط،وتبين التجربة أن هذه الأموال لم تصمد لفترة طويلة من تدهور معدلات التبادل التجاري، وانهارت بين عامي 1980 و1990 في نيجيريا وفنزويلا، وتتم تغذية هذه الصناديق من الفوائض المالية علما أنه لا يوجد ضمان لتحقيق وفورات متراكمة من السنوات الأخيرة لتعويض العجز في أي تراجع، وعلاوة على ذلك، فإن مع وجود هذه الصناديق، زاد الميل للاقتراض، وبالرغم من التوسع المالي في الجزائر ابتداءمن عام 2002 لم يكن كافيا من منع تراكم مبالغ كبيرة في الصناديق حيت بلغت نحو 67مليارفي نهاية 2008.

فارتفاع أسعار النفط والصعوبات التي تواجه استيعاب المبالغ المرصودة لميزانية الاستثمار هي الأسباب الوحيدة في ذلك. فإنشاء هذا الصندوق ينظر إليه كأفضل أداة لإدارة عائدات البترول على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى البعيد فلا بد من النظر إلى عوائد الاستثمار في البنى التحتية[2].

الفرع الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل عولمة أسواق المال (حتى سنة 2020).

تسعى الجزائر إلى بلوغ أعلى درجات التنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، وتأمل تحقيق ذلك من خلال وضعها لجملة من الأهداف المنشودة في آفاق سنة 2020، بحيث تتمثل هذه الأهداف في ما يلي[3]:

- بلوغ نسبة نمو متوسط تبلغ 8%؛
- تكثيف إنشاء المؤسسات بهدف استحداث 60000 مؤسسة سنويا؛
- استحداث مناصب عمل دائمة وتقليص البطالة عن طريق توفير مناصب عمل"مليون منصب" في الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، الفلاحة والخدمات؛
- زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرفعه إلى 15%؛

[1] Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba,op.Cit.

[2] IMF (2005), Annual report.

[3] منتدى رؤساء المؤسسات، "**من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري**"، جوان 2015، ص ص6، 7 على الموقع:
http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcear.pdf

- تقليص فاتورة الاستيراد ب 15 مليار دولار، حيت وضع كهدف أولي تقليصها ب 5 مليار دولار ابتداء من سنة 2015؛

- زيادة الصادرات خارج المحروقات بقيمة 10 مليار دولار؛

-تطويق الاقتصاد الغير شرعي.

من جهة أخرى يؤكد "عبد الرحمن متبول" دكتور دولة في التسيير وأستاذ جامعي خبير في المانجمنت الاستراتيجي أن للجزائر إمكانية تحقيق نسبة نمو ب 7% في آفاق سنة 2020 وانجاز الانتقال من اقتصاد الريع البترولي إلى اقتصاد خارج المحروقات المرتبطة بتحول طاقوي شريطة الانتقال إلى حوكمة أفضل مما يضمن إنشاء مناصب عمل إنتاجية والتقليل من التوترات الاجتماعية.ويرى الأستاذ "متبول" أن الهدف المطلوب يتمثل في تقليص الواردات التي تجاوزت مبلغ 65 مليار دينار جزائري سنة 2014 وارتفعت إلى 70 مليار دينار جزائري سنة 2015، وشكل انزلاق الدينار الجزائري الذي انتقلت قيمته من 25 دينار للدولار الواحد سنوات السبعينات إلى 79 دينار مقابل الدولار سنة 2014 مصدر بيع بالخسارة عند التصدير كما تظهره البلدان التي تخفض من عملتها.

ويلاحظ من جانب آخر أن الاقتصاد الجزائري يتميز بتراجع تحت الضغط للنسيج الإنتاجي كما تشير إليه معطيات الديوان الوطني للإحصاء التي تفيد بأن 83% من النشاطات تتركز في الخدمات وهيمنة كبيرة للتجارة بالتجزئة، فيما تمثل الصناعة اقل من 5% من الناتج الداخلي الخام ومن ضمنها 95% تقوم بها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعاني من ضعف مستوى التسيير الحديث وتهيمن عليها قطاع العائلات مما يؤدي في النهاية إلى وقوعها في المديونية.أمام هكذا وضعية يجب الاستعجال بتعديل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يهيمن عليها النشاط الموازي المقدر بأكثر من 50% من النسيج الاقتصادي الموجود، مما ينشئ حتما روابط جدلية مع منطقة الريع، وبرأيه فإن الاقتصاد الموازي ناجم عن خلل في أجهزة الدولة وتفرزه البيروقراطية إلى درجة أصبح فيها يعرقل المنافسة ويحبط عزيمة المنتجين المحليين.

وعن شروط نجاح نسبة نمو 7% وضح "متبول" أنه يجب إدراج التكتيكات ضمن استراتيجية محددة بوضوح تتضمن تحقيق أربعة شروط تتمثل فيما يلي[1]:

- أولا: ملائمة السياسة الجديدة للجزائر مع التحولات العالمية في ضوء أهمية الفضاءات الاقتصادية المحلية والإقليمية كالمنطقة المغاربية، الإفريقية والأورومتوسطية، والتي يمكن أن تلعب فيها الجزائر الدور المحوري، لذلك فان

[1] سعيد بن عباد، "**الجزائر تملك إمكانية بلوغ نسبة نمو 7% في أفق 2020**"، جريدة الشعب، السبت 11 أكتوبر 2014، عن الموقع: http://www.ech-chaab.com/ar/

الفروع التي ينبغي تنميتها يجب إدراجها في إطار القيم الدولية مع الأخذ في الاعتبار التحولات التكنولوجية وأساليب التسيير الحديثة؛

– ثانيا: شرط مكافحة البيروقراطية والفساد موضحا أن المكتب ضروري عندما يكون فعلا ولا يثقل كاهل النشاط، فالبيروقراطية تزيد من اتساع النشاطات الموازية و الفساد الذين يمكن التصدي لهما بتحسين أداء دولة القانون وتنمية الحكومة مركزيا ومحليا؛

–ثالثا: تثمين اقتصاد المعرفة ومراجعة عمل النظام المالي؛

–رابعا: إقامة مؤسسات تتلاءم مع الطرف المحلي العالمي ورفع العراقيل التي تحد من نمو المؤسسة.

المبحث الثالث: واقع المعلوماتية في الجزائر.

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق والاقتصاد المعرفي واشتداد المنافسة في السوق العالمية وجدت الجزائر نفسها مجبرة على بذل المزيد من الجهود للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات باعتبارها من أهم معالم التنمية الاقتصادية الحديثة.

المطلب الأول: البنية التحتية للمعلوماتية في الجزائر.

إن سرعة التطورات التكنولوجية الحديثة واحتدام المنافسة الدولية واستخدام الشبكات العالمية في كافة المجالات لا يترك أي مجال للدولة الجزائرية للإسراع لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث قامت على هذا الصعيد بإنشاء عدة مشاريع واعتماد على عدة إصلاحات للنهوض بهذا القطاع الحساس.

الفرع الأول:الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

كان من المتوقع أن انفتاح الجزائر وإقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور سيتحقق من خلال انجاز مشروع المدينة الجديدة "لسيدي عبد الله" الذي سوف يتجسد في انجاز الحظيرة المعلوماتية التي تضم 10 مشاريع منها انجاز فندق خمسة نجوم يحتوي على 156 غرفة ومقر وكالة التسيير، ومركز البحت لتكنولوجيا الإعلام والاتصالات ومقهى بريدي، ومركب تيليكوم، والغلاف المالي الدولي الذي منح للمشروع من طرف الحكومة بلغ 10 مليار دينار جزائري، في إطار البرنامج الخماسي الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي، يخص قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ب 16.3 مليار دينار جزائري، اضافة إلى 50 مليار دينار جزائري تم تخصيصها للتنمية وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي يشجع على انجاز وإتمام المشروع في الآجال المحددة، زد على هذا أن انجاز هذا المشروع سيساهم في كبح ظاهرة هجرة الأدمغة، خاصة وأن الإطارات الجزائرية تملك مهارات في مجال التكنولوجيا ومن الواجب الاهتمام بها بحيث سيمكن المشروع من خلق 20 ألف منصب عمل.

ومن جهة أخرى يأتي اتفاق الشراكة بين مؤسسة "إيبادEEPAD"مع مؤسسة "اتصالات الجزائر" Algérie Telecomلتأهيل وتطوير وإعادة دفع إضافي في مجال تكنولوجيا الاتصال عن طريق الشراكة، حيث كانت هذه الخطوة أول شراكة جزائرية–جزائرية قبل تجسيد شراكة مع الأجانب، حيث شرعت مؤسسة التعليم المهني عن بعد "إيباد" ابتداء من سنة2007 في تركيب ثم صناعة أجهزة الحاسوب المحمول، وتأتي هذه المبادرة بين المؤسسات الجزائرية لتحجب النقص الذي تركته المؤسسات الأجنبية التي اختفت من السوق[1].

وبخصوص قطاع البريد والمواصلات فقد خاضت الجزائر مجموعة من الإصلاحات العميقة في هذا القطاع الذي شمل فتح سوق الاتصالات للمنافسة، وإنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية الخاصة بالاتصالات والبث الإذاعي، وغيرها من الإصلاحات للنهوض بهذا القطاع، وقد كان مسار تطور قطاع البريد والمواصلات في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (15): مؤشرات البيانات التحتية البريدية بالجزائر (2010–2014).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
العدد الإجمالي لمكاتب البريد الموجودة.	3398	3456	3494	3559	3633
عدد مكاتب البريد في الخدمة.	3272	3334	3410	3451	3533
عدد مكاتب البريد التي أعيدت تهيئتها.	94	101	43	103	167
عدد مكاتب البريد المتصلةبالإنترنت.	/	3334	3410	3451	3533
الكثافة البريدية.	10471	10936	10508	10502	10489

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، " **المؤشرات البريدية** "، عن الموقع: https://www.mptic.dz/ar/content/:

نلاحظ من خلال الجدول أن الأرقام المحققة في قطاع البريد تعتبر عموما جيدة وتتزايد بشكل طفيف كل سنة، أما عن مكاتب البريد المتصلة بالإنترنت فقد أدخلت هذه التقنية سنة 2011 لتشمل 100% من عدد المكاتب الموجودة بالخدمة التي تعد اغلب المكاتب البريدية الموجودة.

[1] عبد المالك حداد، "**واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر**"، 2005/07/09، عن الموقع :
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=923

الشكل رقم (05): تطور عدد مكاتب البريد في الخدمة.

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،"**تطور عدد مكاتب البريد في الخدمة**"، عن الموقع:
https://www.mptic.dz/ar/content/

يتضح من خلال الأرقام المبينة أعلاه أن أكثر من 96% من مكاتب البريد كانت في الخدمة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 وأن عدد قليل فقط منها كان خارج الخدمة وقد يرجع السبب في ذلك إلى كونها حديثة الإنشاء لم تفتح أبوابها بعد للمواطنين، أو أنها أغلقت لأجل تهيئتها وعصرنتها حيث تجدر الإشارة بأن 197 مكتب بريد أعيدت تهيئته سنة 2014.

الفرع الثاني: سوق الانترنت في الجزائر.

إن التحول نحو الاقتصاد الالكتروني يفرض ضرورة تعميم استعمال تقنية الانترنت وبهذا الخصوص قامت الجزائر بتكليف مركز البحث والإعلام بإنشاء شبكة وطنية وربطها بشبكات دولية بداية من سنة 1993، وعليه فقد مر تطور سوق الانترنت في الجزائر بالمراحل التالية[1]:

- سنة 1994: الانطلاقة الفعلية لربط الجزائر بالشبكة العنكبوتية الدولية عن طريق ايطاليا وكانت سرعة الخط ضعيفة جدا لا تتعدى 9.6 كيلوبات/الثانية؛

- سنة 1996-1998: زادت سرعة الخط لتصل إلى 64 كيلوبات/الثانية يمر عبر فرنسا وقدر عدد الهيئات المشتركة ب 130 هيئة، وتم ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي الأمريكي بقدرة 01 ميغابات/الثانية، كما أصبحت قدرة الجزائر 02 ميغابات/الثانية، وقدرت عدد الهيئات المشتركة في الشبكة حوالي 800 هيئة وعدد المشتركين 3500 مشترك؛

[1] عالية بوباج، " **دور الانترنت في مجال تسويق الخدمات-دراسة حالة قطاع الاتصالات-**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2010-2011، ص-ص 137-140.

- سنة 2000: الإنهاء الفعلي لدور الدولة المحتكرة لخدمات الانترنت ودخول مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث والإعلام العلمي والتقني، مما زاد في عدد مستخدمي الشبكة الذي وصل عددهم إلى 50000 مستخدم؛

- سنة 2001: انطلق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني في تشييد شبكة علمية على المستوى الوطني يتم الولوج إليها من خلال الشبكات الدولية للمعلومات، يطلق على الشبكة اسم "الشبكة الأكاديمية للبحث A،N،R" هدفها ربط جميع الجامعات الجزائرية؛

سنتي 2003 و2004:إطلاق أول عرض ADSL (تدفق عالي) ما أدى إلى ارتفاع عدد الرخص من 65 إلى 95 رخصة لمزودي الانترنت؛

- ابتداء من سنة 2008: دخول المتعاملين الثلاث للهاتف النقال بالجزائر في تزويد الزبائن بخدمات الانترنت عن طريق الهاتف وكذلك بعرض ما يسمى بمفتاح "كوناكت" clé connecte USB، والذي لا يمثل إلا نسبة 3.5% من مجموع المشتركين في خدمة الانترنت في الجزائر.

أما في الوقت الراهن فقد دخلت تقنيات جديدة في خدمات الانترنت ما يعرف بالجيل الثالث والجيل الرابع "4G،3G" للإنترنت والتي تضمن الولوج في عالم الانترنت بدون أية قيود مكانية أو زمانية.وفيما يلي نستعرض عدد مستعملي الانترنت للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013:

الجدول رقم (16): عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2013).

الوحدة:مليون

السنة	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المستخدمين	0.5	3.5	4.1	4.5	4.7	9	11

المصدر: ثم إعداده اعتمادا على:صباح بلقيدوم،"**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة(NTC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2012-2013، ص222.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد عدد مستخدمي الانترنت بشكل طفيف خلال السنوات إلا أن العدد قد قفز قفزة نوعية من 4.7 مليون مستخدم إلى 9 مليون مستخدم خلال سنتي 2011و2012، وهذا راجع إلى ظهور عدة بدائل للولوج في الانترنت، كمفتاح كوناكت، إضافة إلى دخول المتعاملين الثلاث للهاتف النقال في مجال الانترنت، ضف لذلك التسهيلات المقدمة للعائلات لتمكين كل عائلة من الحصول على الانترنت في المنزل،

بحيث تمثلت هذه التسهيلات في اتخاذ الحكومة لإجراءات تشجيعية للنهوض بالقطاع وإرساء قواعد مجتمع المعلومات التي تمت تحت شعار "كمبيوتر لكل أسرة" لتشجيع المواطنين لاقتناء حاسوب عائلي مع الدفع بالتقسيط وهذا من شأنه تحسين خدمات الوصول إلى الشبكة.وقد نجح هذا الأمر حيت أن آخر الإحصاءات تدل أن عدد المشتركين في الانترنت في الجزائر قد تضاعف، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم أكثر من استخدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت، كما أن أكبر نسبة استحوذت عليها تكنولوجيا الجيل الثالث للهاتف النقال بنسبة 84% سنة 2014.فبالرغم من ارتفاع الأسعار نسبيا لتقنية الجيل الثالث إلا أن المواطن الجزائري يفضل استعمال هذه التقنية لكونها تقدم خدمات الانترنت وأيضا لسهولة الولوج إليها، هذا فضلا عن وسائل التواصل المتنقلة من هواتف ذكية ولوحات الكترونية...الخ، والتي اجتاح الأسواق الجزائرية في السنوات الأخيرة[1].

الفرع الثالث: سوق الهاتف النقال والهاتف الثابت في الجزائر.

عرف سوق الهاتف النقال والثابت في الجزائر تطورات عديدة جعلت هذه التقنيات محل اهتمام كبير من طرف الأشخاص واكتسبت جماهيرية لا تقل عن شبكة الانترنت، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا العنصر.

1- سوق الهاتف النقال في الجزائر: عرف هذا المجال تطورا واسعا وأهمية كبيرة خاصة بعد فتح القطاع أمام المنافسة الأجنبية، بحيث مر تطوره بالمراحل الموالية[2]:

أ- مرحلة الاحتكار المطلق (1994-2002): شهدت هذه المرحلة الأحداث الموالية:

- سنة 1994:سيطرة مطلقة للمتعامل الوطني للبريد والمواصلات الذي يتمثل نشاطه في تغطية حاجيات فئة المجتمع ذوي الدخل المرتفع؛

- 1996-1998: ارتفع عدد المشتركين من 4961 إلى 8000 مشترك؛

- سنة 2000: صدر القانون 2000/03 الذي فتح قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية للمنافسة، اضافة إلى إنشاء سلطة الضبط للبريد والمواصلات؛

[1] وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، "**مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات**"، عن الموقع : https://www.mptic.dz/ar/content/

[2] صباح بلقيدوم، "**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة(NTC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2012-2013، ص224.

- سنة 2001:تحديدا في 11 جويلية ثم فتح القطاع للمنافسة وحصول المتعامل الأجنبي "OTA"على أول رخصة استغلال؛

ب- مرحلة الاحتكار الثنائي(2002-2004): عرفت عدة تطورات أهمها:

- سنة 2002:تم الاستغلال الفعلي لشبكة "GSM"من طرف المتعامل "Djezzy"،انطلاق المنافسة بين المتعامل "OTA" واتصالات الجزائر، واستحواذ المتعامل "Djezzy"على أكثر من 70% من الحصة السوقية؛

- سنة 2003: ظهر المتعامل الوطني للاتصالات تحت اسمه التجاري "Mobilis"، بلغ عدد مشتركي"Djezzy" نهاية 2003 حوالي 315801 مشترك، بينما بلغ عدد مشتركي الاتصالات في نفس الفترة حولي 153204 مشترك، منح رخصة ثانية للمتعامل الأجنبي "WAT"لدخول السوق الوطنية في 20ديسمبر 2003.

ج- مرحلة منافسة القلة (2004 إلى يومنا هذا):تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- انطلاق المتعامل "Nedjma" بالاستغلال الفعلي لشبكة "GSM" في 25 أوت 2004 "مع العلم أن هذا المتعامل قد أدرج في الوقت الراهن باسم "Ooredoo"؛

- أصبح التنافس بين المتعاملين الثلاثة قائم على أساس تحسين جودة التغطية، تحسين خدمات الشبكة، كسب رضا الزبون،...ولم يبقى التنافس قائم على العروض السعرية بقدر ما هو قائم على العروض الترويجية.

والجدول الموالي يوضح عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر خلال 2012-2014:

جدول رقم (17): عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر (2012-2014).

الوحدة:مليون

المؤشرات	2012	2013	2014
عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي بالدفع المسبق	34.914	35.942	38.502
عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي بالدفع البعدي	2.613	3.575	4.796

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، **"مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ومجتمع المعلومات"**، عن الموقع:https://www.mptic.dz/ar/content/

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد الاشتراكات بالدفع المسبق تشكل النسبة الأكبر من عدد مشتركي الهاتف النقال وقد عرف هذا النوع من الاشتراك زيادة بقيمة 4 ملايين مشترك خلال الفترة 2012-2014، أما عدد المشتركين بالدفع البعدي فقد عرف زيادة طفيفة قدرت بمليون مشترك كل سنة.

الشكل رقم (06):تطور عدد مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الاشتراك(2012-2014).

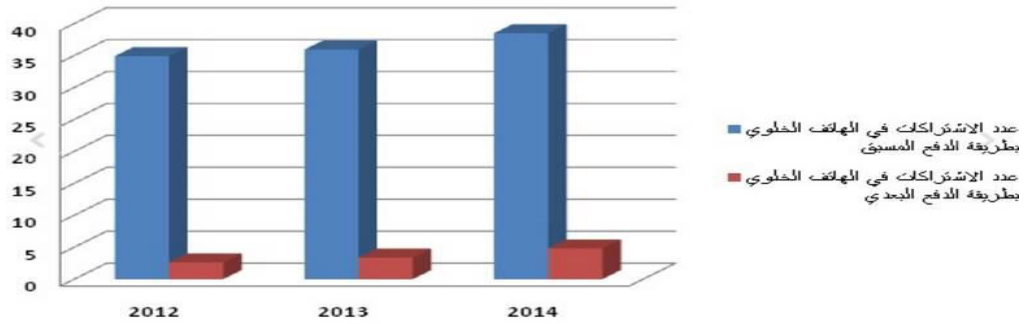

المصدر:وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، "**مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ومجتمع المعلومات**"، عن الموقع: https://www.mptic.dz/ar/content/

مما سبق يمكن القول أن خدمات الهاتف النقال في الجزائر عرفت تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 99% سنة 2014 وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المشتركين إلى 38 مليون مشترك سنة 2014 بحيث تشكل فيه فئة الاشتراكات مسبقة الدفع الحصة الأكبر.

ب- سوق الهاتف الثابت في الجزائر: عرفت شبكة الهاتف الثابت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هذا التطور استقر مؤخرا، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور مشتركي شبكة الهاتف الثابت في الجزائر (2013-2015).

المؤشرات	2013	2014	2015 (السداسي الأول)
عدد المشتركين في الهاتف الثابت	3.138.914	3.098.787	3.192.064
الكثافة الهاتفية	%8.11	%7.85	%8.08
عدد الاشتراكات السكنية	2.692.264	2.669.242	2.756.875
عدد الاشتراكات المهنية	446650	429546	435189

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، "**مؤشرات تكنولوجيات الاعلام والاتصال ومجتمع المعلومات**"، عن الموقع: https://www.mptic.dz/ar/content/

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد مشتركي الهاتف الثابت يحافظ على نفس العدد تقريبا، بحيث يلاحظ وجود فرق طفيف جدا من سنة لأخرى، أما عن الكثافة الهاتفية فهي تقريبا تغطي نسبة 8 أشخاص من أصل 100 يستفيدون من خدمات الهاتف الثابت، وهو عدد قليل جدا.

الشكل رقم (07): تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت (2013-2015).

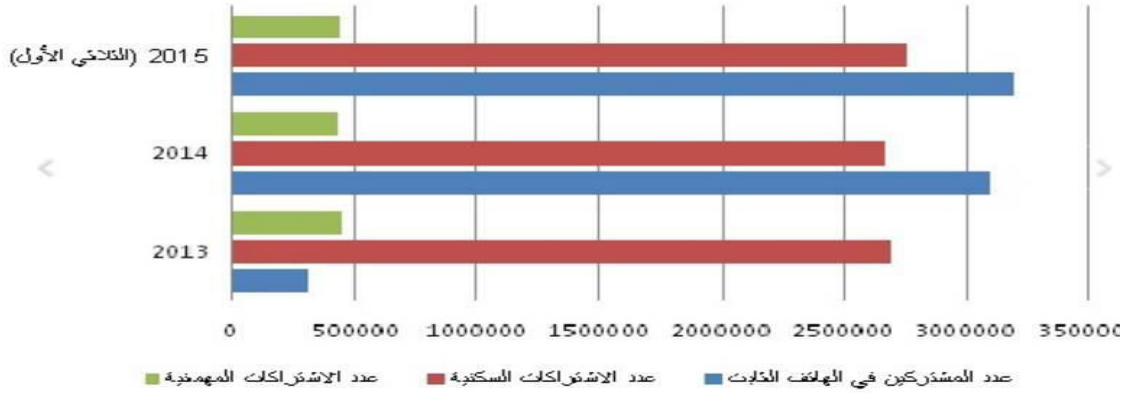

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، **"مؤشرات تكنولوجيات الاعلام والاتصال ومجتمع المعلومات"**، عن الموقع: https://www.mptic.dz/ar/content/

يظهر من خلال الشكل السابق أن تطور الهاتف الثابت في الجزائر يتجه نحو الاستقرار وهذا نتيجة توجه المواطنين نحو تكنولوجيا الهاتف النقال، وهي ظاهرة تمت ملاحظتها في العالم بأسره تقريبا بحيث يعرف عدد مشتركي الهاتف الثابت انخفاضا من سنة لأخرى.

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

تعيش الجزائر اليوم على وقع تغيرات كثيرة ومتسارعة أبرزها التطور المذهل لتكنولوجيات الاعلام والاتصال والتطور التقني غير المسبوق الذي ساهم في ظهور طور جديد في تطور الاقتصاد يعرف باقتصاد المعرفة، والجزائر بدورها مطالبة بالاستفادة من هذا الاقتصاد بهدف تحقيق التنمية.

الفرع الأول: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة بدول العالم.

تمت دراسة مؤشر اقتصاد المعرفة في منهجية البنك الدولي لسنة 2012 لمجموع 146 اقتصاد، بحيث احتلت السويد قمة الترتيب العالمي، وتأخذ الجزائر المرتبة 96 وهذا الترتيب تحسن بـ14 رتبة مقارنة بسنة 2000 أين كان الترتيب 110، وبالنسبة للبلدان العربية، نجد أن الجزائر تحتل المرتبة السابعة عربيا بمقدار 3.79 نقطة بعد الامارات 6.94 نقطة، عمان 6.14 نقطة، السعودية 5.96 نقطة، قطر 5.84 نقطة، الكويت 5.33 نقطة وتونس 4.56 نقطة[1].

[1] خديجة لحمر، **"تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة"**، أبحاث اقتصادية وإدارية منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 18، 2015، ص238.

وبمقارنة مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر نجد أنها تحتل المرتبة السادسة ضمن أول 10 دول تعرف تحسنا وتطورا، وهذا كما يوضحه الجدول الموالي الذي يوضح تطور ثلاث مؤشرات تدخل ضمن مؤشرات اقتصاد المعرفة كما يلي:

- KEI: مؤشر اقتصاد المعرفة؛

- EIR: النظام المؤسسي والاقتصادي؛

- ICT: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول رقم (19): أول 10 دول تطورت في ترتيب مؤشر اقتصاد المعرفة (2012).

الدولة	تغير ترتيب KEI	ترتيب KEI	KEI	تغير EIR	ترتيب EIR	تغير ترتيب الابتكار	ترتيب الابتكار	تغير ترتيب التعليم	ترتيب التعليم	تغير ترتيب ICT	ترتيب ICT
السعودية	26	50	5.96	+17	60	0	84	+30	58	+45	21
عمان	18	47	6.14	-9	44	+26	57	+15	74	+19	55
مقدونيا	16	57	5.65	+34	59	+10	69	-12	78	+17	48
أذربيجان	15	79	4.56	+24	103	+14	89	+8	53	+26	78
ألبانيا	14	82	4.53	+50	71	+8	101	-16	83	+37	72
الجزائر	14	96	3.79	+23	115	+6	99	+21	71	+21	89
رواندا	14	127	1.83	+45	95	+10	134	+2	137	+3	143
بيلاروسيا	11	59	5.59	+21	114	+5	60	-1	33	+20	47
رومانيا	9	44	6.82	+20	40	+10	53	+19	29	+5	59
روسيا	9	55	5.78	+15	117	+11	40	-17	44	+19	44

المصدر: خديجة لحمر، "**تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة**"، أبحاث اقتصادية وإدارية منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 18، 2015، ص239.

من خلال مقارنة مركبات مؤشر اقتصاد المعرفة للجزائر مع السعودية التي تأتي في أعلى الترتيب، نجد أن الجزائر تعرف تغيرات أحسن في مؤشر النظام الاقتصادي والمؤسسي ومؤشر نظام الإبداع، إلا أنه يبقى ترتيب السعودية هو الأحسن، وهذا راجع إلى الاستثمار المعرفي، باعتبارها الوحيدة عربيا التي حققت المعايير اللازمة المرتكزة على نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي.وعليه يمكن القول أن الجهود المبذولة في هذا المجال غير كافية، وعلى الجزائر الاجتهاد أكثر من أجل تحسين أدائها على مستوى كل مؤشر للحاق بموكب الدول المتطورة والتأسيس لاقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: التحليل التفصيلي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ما يلي:

1- مؤشر التنمية البشرية: يتم حساب مؤشر التنمية البشرية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية هي دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، دليل التعليم ودليل الناتج الداخلي الخام.

أ- تطور عدد السكان في الجزائر: وذلك موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): التطور الكلي للسكان المقيمين والنمو الطبيعي بالجزائر (2008-2014).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان (بالألف)	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114
النمو الطبيعي (بالألف)	663	690	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي (%)	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر ONS، "**ديمغرافيا الجزائر**"، 2014، عن الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploarab2012_-2.pdf

نلاحظ من الجدول تطور عدد السكان بمرور السنوات وتزايد معدل النمو الطبيعي من سنة لأخرى، وهو ما يمكن أن نفسره بتحسن الظروف الاجتماعية، الصحية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، كما بلغ متوسط العمر عند الولادة 77 سنة عام 2013.

ب- تطور التعليم في الجزائر: بهدف الرفع من كفاءة الفئة الشابة في المجتمع الجزائري فقد عملت الدولة على تحسين أنظمة التعليم وهذا ما يؤدي بنا إلى تحليل وضعية التعليم في الجزائر، فقد ورثت الجزائر حالة كارثية عن الاستعمار الفرنسي، حيث فاقت نسبة الأمية بعد الاستقلال 95% وهو ما حتم على الحكومات الجزائرية محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم عن طريق إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد.

ونظرا لأهمية التعليم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة فقد اتخذت الحكومة سياسة مجانية وإجبارية للالتحاق بالمدرسة الابتدائية، حيث ساهمت هذه الاجراءات بشكل فعال في رفع نسبة المتمدرسين إلى أن وصلت إلى 98% سنة 2011.

الشكل رقم (08): نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية بالجزائر (2000-2013).

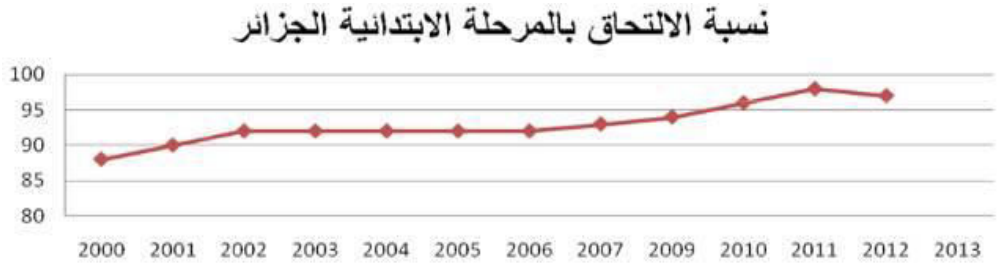

المصدر: ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص86.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة التعليم في المدارس الابتدائية في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 حتى سنة 2013 بحيث شارفت على الوصول إلى 100%.

كما شهد التعليم الثانوي في الجزائر قفزة نوعية في عدد المتمدرسين بالثانويات الجزائرية، حيث بلغت نسبة 81% سنة 2004، ووصل عدد التلاميذ المتمدرسين في الفترة الممتدة بين 2009 و2010 إلى حوالي 170645 تلميذ وهذا نتيجة للإجراءات سالفة الذكر.أما قطاع التعليم العالي فقد عرف الأرقام التالية:

الشكل رقم (09): نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر (2000-2013).

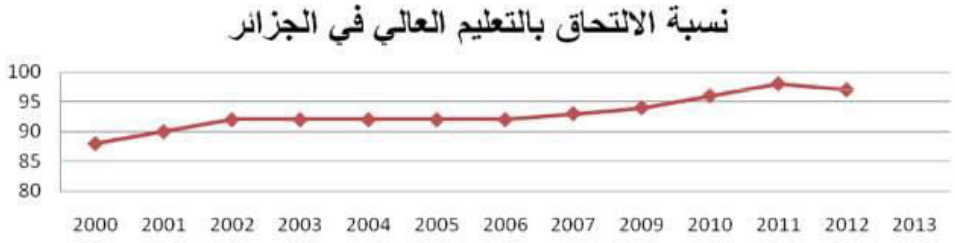

المصدر:ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص86.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبير سواء من حيث الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد، حيث بلغت نسبة الطلبة المسجلين 88% سنة 2000، وارتفعت خلال 10 سنوات إلى 98%.وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية 111 مؤسسة

للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية، وتضم 50 جامعة، 10 مراكز جامعية و20 مدرسة وطنية عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة و12 مدرسة تحضيرية و04 ملاحق[1].

ج- تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام: عند قراءة مؤشر الناتج الداخلي الخام نجد أنه تطور بشكل ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2007-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	4.4	2.0	1.7	3.6	2.4	2.5	3.3	3.4

المصدر:الشرق الأوسط وشمال افريقيا، "**تحديد المسار القادم**"، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ماي 2013، عن الموقع: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513a.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام قد عرف ارتفاعا وانخفاضا خلال السنوات الممتدة من 2007 إلى 2014، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول أو بالأحرى قطاع المحروقات الذي يعتمد عليه الجزائر بنسبة 98%.

2- مؤشر تكنولوجيا المعلومات: يدرس هذا المؤشر كل ما يتعلق بوسائل الاتصال وتكنولوجيا الاعلام أهمها الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنت.واعتمادا على ما سبق التعرض إليه في المطلب الأول نجد أن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسن مستمر خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع للتسهيلات التي تقدمها الحكومة بغرض تعميم استعمال هذه التقنيات على مستوى التراب الوطني، خاصة بعد استحداث آليات جديدة جعلت الدخول إلى شبكة الانترنت أمرا سهلا ولا يحتاج لأية قيود زمانية أو مكانية، ومن هذه الآليات تقنية الجيل الثالث للهاتف النقال والتي اعتمدتها كل من المتعاملين الثلاث، إضافة إلى تقنية الجيل الرابع للتدفق العالي اللاسلكي، والتي تعتبر ثورة تكنولوجية تشرع الجزائر في الدخول إليها.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن الموقع: https://www.mesrs.dz/universites

الجدول رقم (22): مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال (2016).

المؤشر	مكاتب البريد	مشتركي الهاتف الثابت	مشتركي الانترنت	مشتركي الهاتف النقال	مشتركي الجيل الثالث
العدد	3633	3.192.064	1.889.405	43.298.000	8.509.053

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، عن الموقع:
https://www.mptic.dz/

3- مؤشر نظام الإبداع:يتكون هذا المؤشر من عدد الباحثين، براءات الاختراع والمقالات العلمية.

أ- عدد الباحثين لكل مليون شخص:بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 480 باحث لكل مليون نسمة سنة 2010، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي شهده معظم دول العالم خاصة المتقدمة منها أين المتوسط الدولي هو 1070 باحث لكل مليون نسمة[1].

ب- براءات الاختراع:يمكن توضيح مستوياتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): الطلبات الإجمالية لبراءة الاختراع في الجزائر.

المصدر: ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص88.

من خلال ما سبق نلاحظ أن عدد براءات الاختراع في الجزائر ضئيل جدا حيث لم يتجاوز خلال 13 سنة 6841 طلب وهو ما يعني ضعف الطاقات الانتاجية الفكرية في الجزائر بالرغم من زيادة عدد المخابر.

ج- المقالات العلمية: بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما بين 2003-2013 نسبة 30.62% من الانتاج العربي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الناشطة في هذا المجال،

[1] ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص83.

إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان من خلال وضع مشاريع تهدف إلى رفع القدرات على كتابة المقالات في مختلف المجالات العلمية، من أهم هذه المشاريع: البرامج الوطنية للبحث، مشاريع الإبداع، مشاريع فوق البحث، كما تحتل الجزائر مرتبة متأخرة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري، فهي تحتل المرتبة 25 من أصل 30 دولة مدرجة في هذا المؤشر بالتالي يجب العمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي وذلك بالاهتمام بالجانب التعليمي عن طريق إقامة دورات تكوينية من قبل خبراء ومختصين في هذا المجال[1].

4- مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي: يتكون هذا المؤشر من النوعية التنظيمية وسيادة القانون، ويمكن إيجاز هذا المؤشر فيما يلي[2]:

أ- النوعية التنظيمية: تعبر عن تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة والتنظيمية التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، والشكل الموالي يوضح معدل النوعية التنظيمية في الجزائر:

الشكل رقم (11): تطور معدل التوعية التنظيمية في الجزائر (2000-2013).

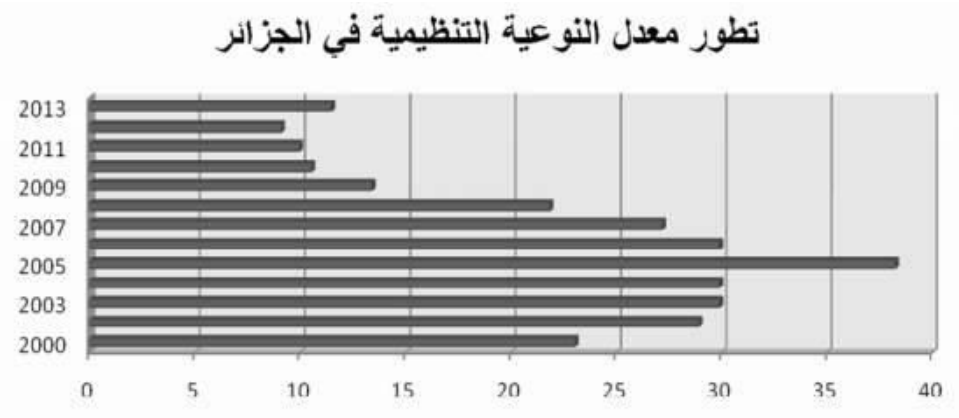

المصدر: ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص87.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن معدل النوعية التنظيمية عرف تذبذبا، حيث ارتفع إلى 38% سنة 2005 وانخفض إلى 10% سنة 2010، وهو ما يمكن تفسيره بحالة عدم الاستقرار بالنسبة لسياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص قدرتها على ضبط وتنفيذ سياسات تنظيمية من شأنها دعم وتنمية القطاع الخاص.

[1] المرجع نفسه، ص83.

[2] عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، **"دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة –حالة الجزائر–"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي حول: **"النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"**، أيام 9، 10 سبتمبر 2013، اسطنبول، ص16.

ب– سيادة القانون: تتمثل في مدى ثقة المتعاملون والالتزام بالقواعد التي يضعها المجتمع وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وتنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم، فضلا عن مؤشرات احتمال الجريمة والعنف، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تطورا وإن كان طفيفا وهو ما نفسره من خلال سعي الحكومة لإنشاء دولة القانون من خلال تطوير مؤسساته كالعمل على تحرير السلطة القضائية وتطوير أجهزة الدولة.

والشكل التالي يوضح معدل التحرر من الفساد في الجزائر:

الشكل رقم (12): معدل التحرر من الفساد في الجزائر (2000–2013).

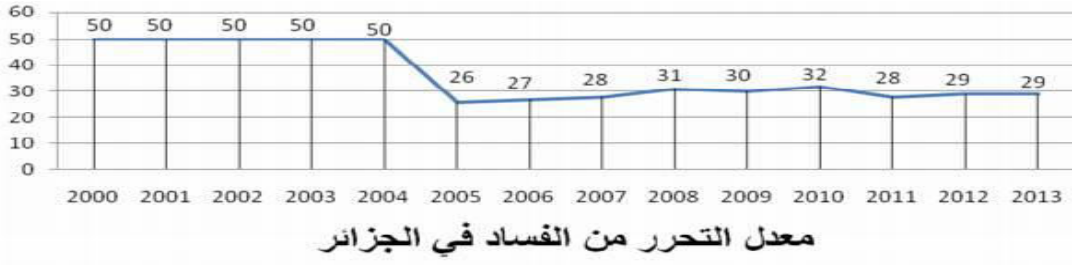

المصدر: ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015، ص87.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل التحرر من الفساد عرف انخفاضا ابتداء من سنة 2005 أين كان مستقر قبلها في نسبة 50% لينخفض بعد ذلك إلى 26%، ثم بقي هذا المعدل مستقرا بين 32% و27% خلال الفترة 2006-2013، وهو عموما يعتبر معدل منخفض.

وعموما يمكن القول أن الجزائر لازال أمامها طريق طويل حتى تصل إلى مرحلة جديدة من اقتصاد المعرفة، خاصة وأنها تعاني من نقص في بعض المؤهلات التي تجعلها قادرة على بلوغ هذا الاقتصاد وعليه يجب على الحكومات الأخذ بجدية جميع الإجراءات التي تختصر الطريق إلى اقتصاد المعرفة الذي يمكن أن يكون في المستقبل بديلا جيدا لاقتصاد الريع البترولي.

المطلب الثالث: سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

بهدف بلوغ الاقتصاد الجزائري أعلى مراتب المعرفة تم وضع سياسات اقتصادية ملائمة لتحقيق أهدافها، لكن قبل التطرق إلى هذه السياسات يجب إدراك أهم المعوقات التي تقف في وجه اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الفرع الأول: معوقات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

كعاداتها مازالت الجزائر تتخلف عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة وذلك بسبب عدة معوقات منعت تحقيق اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، بحيث يمكن إيجاز هذه العوائق فيما يلي[1]:

– الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة لمكونات هذا الاقتصاد الجديد واقترانها مع التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛

– غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة مع ارتفاع كلفة استخدام الانترنت واستحواذ اللغة الانجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف الإلمام بها؛

– انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة تطبيقاتها، بل وتبني مواقف سلبية منها، اضافة إلى افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

– انشغال الحكومات المتعاقبة بتوفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم لتبقى مسائل الانترنت واقتصاد المعرفة طرفا لا حاجة له وهو في آخر القائمة؛

– انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت بضمان السرية والأمان، اضافة إلى انعدام وغياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت.

وبعد كل ما سبق ذكره يبقى العائق الرئيسي متمثلا في تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية واحتلالها أدنى مستويات التنمية البشرية بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال.

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية الملائمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

لتجاوز المعوقات السابقة تحتاج الجزائر إلى سياسات اقتصادية رشيدة لتسريع الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا لن يكون إلا بالاعتماد على سياسة اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار السياسات التالية[2]:

[1] جمال سالمي، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2005، ص ص 8، 9.

[2] المرجع نفسه، ص– ص 10–14.

1- سياسات الاستثمار:لقد فشلت الجزائر في أغلب سياساتها الاستثمارية السابقة رغم العديد من الإغراءات والقوانين المسيرة والتسهيلات، فاتجهت إلى نوع آخر من الاستثمار متمثل في:

أ- سياسات الاستثمار الفكري والإبداعي: لا يمكن بناء اقتصاد قائم على المعرفة دون الاهتمام بإعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري عبر سياسات استثمارية في المجال الفكري والإبداعي مما يضمن إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات.

وتتجلى أهمية إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية ونموها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية بعد أن تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا على العنصر الملموس للقيم الحقيقية، مثل شركة مايكروسوفت والتي يعد أغلب رأسمالها هو فكري.

ب- سياسات الاستثمار التكنولوجي والمعرفي: ويفضل فيه جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا الجديدة بعد أن تبين إحجام رأس المال المحلي عن المخاطر في الاستثمارات التكنولوجية والمعرفية وتفضيله الاستيراد والتصدير خاصة بعد أن عانت الجزائر كثيرا من عزلة دولية وحصار في هذا المجال مما حرمها من التفاعل الايجابي مع هذه الاستثمارات النوعية، بالتالي هذه الاستثمارات ستحسن فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطويرها مما سوف يفجر القدرة الإبداعية والمعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية ويخلق تغيرات ايجابية في محيط العمل وأساليب الإنتاج كما يسهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية.

ج- سياسات الاستثمار البشري والتعليمي: تركز هذه السياسات على إعادة الاعتبار لرأس المال البشري عن طريق تثمين دور التعليم لتحقيق التنمية، فحتى في حال أصبح النفاذ إلى هذه التكنولوجيا أسهل وأكثر انتشارا إلا أن منافع ذلك ستكون قليلة وهو ما سيشكل احد اكبر التحديات التي ترافق محاولات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال السنوات المقبلة.

2- سياسات الإنتاج المعلوماتي: تكون هذه الأخيرة بتطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها لخلق صناعة محلية لها مما يسمح بزيادة الصادرات وتعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا، إضافة إلى خلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية العالمية.

3- سياسات الإنفاق: بزيادة الإنفاق الحكومي العام المخصص للمعرفة عن طريق الاهتمام الحقيقي بكافة مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي مع التركيز أكثر على مراكز البحث العلمي و الخروج من النظرة الحكومية الضيقة لقطاع البحث والتعليم والقائمة على فهم خاطئ وقاصر، إذ يعتبر قطاعا غير منتج لا يدر أية قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات تتناسب مع ما يتلقاه من نفقات.

4- سياسات الضمان الاجتماعي: بالتخفيف من الفقر والحرمان مع تأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو-اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات بغاية إنسانية نبيلة، إذ كيف يتسنى للجزائر كدولة نامية العبور إلى عصر المعلومات ومجتمع المعرفة والسعي للاندماج في اقتصاد المعرفة دون معالجة الجوانب الاجتماعية ذات الأثر المتعدي والخطير كتزايد أعداد الفقر الذي فاق نصف تعداد السكان. وكإضافة يجب على الجزائر إتباع إجراءات محددة تمكنها من الولوج في اقتصاد المعرفة أهمها تعميم استخدام الانترنت في الجزائر وذلك بتوسيع شبكات وإصلاح وتحديث الخطوط الهاتفية وتخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع، فلا يمكن الاندماج في اقتصاد المعرفة دون توسيع دائرة المتعاملين بالإنترنت في الجزائر على أوسع نطاق وبأقل التكاليف.

الفرع الثالث: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل المعلوماتية (المعلوماتية في ظل مخطط عمل 2015-2019).

يهدف مخطط عمل قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى عصرنة وتكييف وتعميم البنى التحتية للاتصالات من أجل ترقية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا لتدعيم اندماج مجتمعنا ضمن إقامة اقتصاد يرتكز على العلم والمعرفة. ويتجسد هذا المخطط في المجالين التاليين[1]:

1- في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال: في إطار تفيداستراتيجية إدراج التدفق العالي، تم مزج ثلاث رخص للجيل الثالث للمتعامل العمومي"اتصالات الجزائر" الذي يغطي عند إطلاقه جميع الولايات، ويتسم مواصلة تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالتدفق العالي والتدفق العالي جدا، قصد ربط كافة البلديات والتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 1000 نسمة بالنسبة لشمال البلاد وكذا التجمعات السكانية التي يزيد سكانها عن 500 نسمة في جنوب البلاد بالألياف البصرية.

أما فيما يخص تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لفائدة المواطنين والمؤسسات سيشجع على بروز تطبيقات محلية ستساهم في تطوير اقتصاد رقمي وخلق مجتمع يقوم على المعرفة والخبرة انطلاقا من التأهيل المطلوب للإنتاج الوطني قصد الارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية.كما أنه من شأن ترقية تطبيقات تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تشجع على إنشاء مؤسسات مصغرة وتطوير حظائر تكنولوجيا جديدة، وبالتالي المساهمة في ازدهار الصناعة والبحث والابتكار في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولهذا الغرض سيتم انجاز حظائر تكنولوجية في كل من عنابة، وهران، ورقلة، وتشغيلها وكذا إطلاق مشاريع جديدة لحظائر تكنولوجية في مناطق أخرى.

في مجال الخدمات البريدية ستسهر الحكومة على مواصلة تنفيذ الأعمال التي شرع فيها خلال الفترة الخماسية السابقة والتي تهدف إلى تنويع العرض وتحسين نوعية تقديم الخدمات لفائدة المواطنين من خلال تكييف

[1] وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره.

الشبكة البريدية وإعادة تأهيلها وتجديدها، كما ستشرع الحكومة في تعميم الإعلام الآلي عل مستوى مكاتب البريد ونشر شبابيك بنكية آلية وتطوير وسائل الدفع الالكتروني وكذا توفير وسائل الدفع العصرية المتنوعة.

2- في مجال النشاط الفضائي: إضافة إلى الأقمار الصناعية قيد الاستغلال يجرى حاليا إعداد الدراسات وإدماج القمرين الصناعيين "Alsat 2ب" و"Alsat 1ب" من قبل خبرات وطنية قصد إطلاقهما، وبهذا الصدد ستشهد الحكومة على إتمام تنفيذ البرنامج الفضائي الذي يتمحور خاصة حول تصميم أنظمة فضائية تستجيب للاحتياجات الوطنية وانجازها وإطلاقها " ألكمسات 1 و3 Alsat وAlsat4" وتطوير تطبيقات من أجل استغلال هذه الأقمار، وانجاز منشآت أساسية فضائية واقتناء تجهيزات خاصة، وترقية كفاءات بشرية متخصصة وتجنيدها في هذا المجال الذي يتطلب تكنولوجيا جد عالية من خلال تكتيف برامج التكوين ونقل المهارة.

خلاصة.

واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات عديدة منذ بداية الإصلاحات وحتى الوقت الراهن، ورغم تجاوزه بعضا منها إلا أنه لا يزال يعاني من بعض النقائص خصوصا في ظل اعتماده الكامل على قطاع المحروقات وفشل الحكومات المتعاقبة في وجود اقتصاد بديل الأمر الذي أدى لإنشاء صناديق التعديل لإدارة عوائد البترول على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فلم يكن لها سوى الاستفادة من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، كما عملت الحكومة الجزائرية على تطوير عمل السوق المالية والسعي للاستفادة من ما تحققه المعلوماتية في تسهيل عمليات التبادل التي عرفت نوعا من التحسن في الجزائر، فقد شهدت ارتفاعا معقولا في وسائل الاتصال المختلفة من سنة لأخرى بالرغم من أنها تعاني من عدة معوقات منعتها من الولوج إلى اقتصاد المعرفة وفي حال لم تتغلب على هذه المعوقات فإنها ستعجز عن اللحاق بمركب الثورة المعلوماتية الهائلة، خاصة وأن الجزائر تمتلك مقومات وموارد بشرية تمكنها من النهوض باقتصادها والانفتاح على الاقتصاديات العالمية.

الخاتمة العامة.

الخاتمة العامة.

ركزت هذه الدراسة على إبراز ظاهرتين مهمتين هما عولمة أسواق المال والمعلوماتية وتوضيح العلاقة بينهما وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

إن التحرير المالي المتسارع غير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق قد أدى إلى حدوث أزمات مالية مست جميع دول العالم، هددت استقرار النظام العالمي ككل.

ومن أهم التطورات والتحولات التي عرفها مرحلة النظام العالمي الجديد هي بروز ظاهرة الاقتصاد المبني على المعرفة إذ تعتبر العولمة والثورة التكنولوجية ظاهرتان لا يمكن فصلهما نتيجة اعتماد كل منهما على الآخر، إذ غيرت العولمة قواعد التجارة وألغت الحدود بين البلدان وأوجدت الانترنت اقتصاد بلا حدود إذ أصبح بإمكان الأفراد التواصل بغض النظر عن الحدود الجغرافية، فالاقتصاد المبني على المعرفة هو اقتصاد متنامي يفرض وجوده على الاقتصاديات الدولية خاصة وأن الدول التي تبنت هذا التوجه حققت تقدما كبيرا في معدلات النمو.

وبالرغم من المزايا التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري للمضي قدما في الاقتصاد الجديد إلا أنه يعاني من عدة نقائص تحول دون تقدمه نحوه،كالتخلف الهيكلي في الاقتصاد بحيث أن معدلات النمو في الجزائر مرتبطة بالقطاع البترولي بدرجة جد كبيرة بالرغم من أنها انتهجت مجموعة من الإصلاحات منذ استقلالها في إطار توجهها إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى عدم توفر التمويل اللازم للأنشطة البحثية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع عملية الابتكار، خصوصا أن في وقتنا هذا أصبحت المجتمعات تقيم على حسب حجم المعرفة ومستوى الثقافة الالكترونية الموجود داخل المجتمع، وهو الأمر الذي يحتم على الجزائر مواكبة هذه الظاهرة، وذلك من خلال عصرنة الجهاز المصرفي وإعطاء طابع جديد للتجارة الجزائرية من خلال التجارة الالكترونية وتشجيع استخدام الانترنت وتعميم خدماتها على جميع القطاعات والخروج من دائرة الاعتماد على القطاع البترولي واستغلال مصادر أخرى.

نتائج البحث واختبار الفرضيات.

أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج وهذا ما مكننا من نفي أو إثبات كل فرضية ثم وضعها في الدراسة وفي ما يلي تلخيص لهذه النتائج:

– هناك علاقة قوية بين اقتصاد المعرفة القائم على التكنولوجيا والاتصالات وعولمة أسواق المال فأحدهما مكمل للآخر؛

– إن ظاهرتي عولمة أسواق المال والمعلوماتية هما ظاهرتان متلازمتان بحيث عزز التطور التكنولوجي عمليات التحرير المالي وساهم بشكل كبير في إزالة القيود عن حركة رؤوس الأموال، فالنتيجتان الأولى والثانية تثبتان صحة الفرضية الأولى التي تنص على قوة الترابط والتداخل بين الاقتصاديات بفعل التحرير والمعلوماتية؛

– أحدثت التطورات التكنولوجية ميزة في الاتصالات والمعلومات في كل المجالات إذ عملت على خلق اقتصاد معرفي تمثل فيه المعرفة والمعلومات أهم وسائل الإنتاج؛

– عولمة أسواق المال هي مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، عملت على تجسيدها مختلف المؤسسات الدولية ونتج عنها تكامل وترابط بين أسواق المال الدولية، مما شجع على حدوث تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال وآثارها الضارة بالاستقرار الاقتصادي شهدها العالم أهمها الأزمات المالية التي مست كل الاقتصاديات حسب درجة اندماج كل بلد في حلقة الاقتصاد الدولي؛

– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم الوسائل التي توفر المعلومات اللازمة لحل المشكلات وتعزيز القرارات وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

– لم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية نظرا لانغلاق سوقها المالي وقلة معاملاتها المالية والمصرفية مع الجهات الدولية، لكنها تأثرت غير بأسلوب غير مباشر من خلال الاقتصاد الحقيقي لها "النفط" والتذبذبات، والنتيجتان الرابعة والخامسة تثبتان صحة الفرضية الثانية؛

– رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر في سبيل توسيع انتشار الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنها لم تحقق تقدما كبيرا، فهي أدنى بكثير من المستويات العالمية وحتى العربية، وهذا بسبب مجموعة من العراقيل منها عدم توفر البنية التحتية الملائمة والإطار القانوني والتنظيمي المناسب وغيرها من العراقيل.

التوصيات.

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، نجد أنفسنا أمام جملة من التوصيات تقتضي الضرورة العمل بها لأجل تفادي معوقات اندماج الجزائر في عولمة أسواق المال والمعلوماتية، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

– يجب التعامل مع عولمة أسواق المال بمرونة وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة حتى يتم تحقيق مصالح وتعظيم مكاسب؛

– يجب على الجزائر مسايرة عولمة أسواق المال بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها بحيث يمكن تعظيم منافع عولمة أسواق المال وتجنب مخاطرها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد ككل؛

– تحسين مناخ الاستثمار المحلي والعمل على دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة الأرضية الملائمة للاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية؛

– تحديث بورصة الجزائر وتطويرها من الناحيتين الفنية والتنظيمية بما يساعد على زيادة حجمها وتعزيز دورها في جذب رؤوس الأموال؛

– تبني مفهوم التكنولوجيا في الاتصالات الحديثة في الجزائر لأنه بدون فهم ثورة المعلومات المعاصرة وحسن استخدامها والتعامل معها لا يمكن النهوض باقتصاد قادر على المنافسة؛

– ضرورة انشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية لغرض تطوير القاعدة التكنولوجية وتعزيز دور البحث والتطوير في البلاد؛

– الاستفادة من تجارب الغير كإطار مرجعي لتقديم تطورات وأفكار جديدة في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية؛

– قصد تفعيل والنهوض بمجال المعرفة في الجزائر لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المتمثلة في تنمية الوعي بمدى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

آفاق البحث.

يمكننا من خلال موضوع بحثنا معالجة جملة من المواضيع الأخرى التي تدور ترتكز على نفس المتغيرات، من بين هذه المواضيع:

– واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في ظل المعلوماتية –دارسة حالة الجزائر–؛

– مستقبل الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية؛

– اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع.

أولا: الكتب.

128. باللغة العربية.

01. ابراهيم عبد العزيز النجار، "**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

02. أحمد علي الحاج محمد، "**اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

03. أحمد نافع المدادحة، عدنان الكريم الديابات، "**اقتصاديات المعلومات والمعرفة**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

04. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، "**اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

05. جمال داود سلمان، "**اقتصاد المعرفة**"، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.

06. جميل السرمد كوكب، "**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، بغداد، 2001.

07. حسن كريم حمزة، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

08. رمزي زكي، "**العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي**"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

09. شذا جمال الخطيب، "**العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

10. طارق حماد عبد العال، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

11. عادل المهدي، "**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

12. عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، "**تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**"، دار الوراق، الأردن، 2002.

13. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "**العولمة المالية وامكانات التحكم –عدوى الأزمات المالية–**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003.

14. عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

15. عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي، "**المنهج والاقتصاد المعرفي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007.

16. عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

17. عبد المطلب عبد الحميد، "**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص27.

18. عبد الوهاب الأمين، "**التنمية الاقتصادية–المشكلات والسياسات المقترحة–**"، دار حافظ، جدة، 2000.

19. عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.

20. فليح حسن خلف، "**اقتصاد المعرفة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

21. فليح حسن خلف، "**العولمة الاقتصادية**"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.

22. لطرش الطاهر ،"**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

23. محفوظ جبار، "**البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية**"، مطبعة دار حومة، الجزائر، 2002.

24. محفوظ لعشب، "**سلسلة القانون الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

25. محمد الزعبي، "**الحاسوب والبرمجيات الجاهزة** "، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

26. محمد الصيرفي، "**إدارة تكنولوجيا المعلومات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

27. محمد علي أبو العلا، "**التوثيق الإعلامي والنشر الالكتروني في ظل مجتمع المعلومات**"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

28. محمد عياد الزيادات، "**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008.

29. محمود يونس، كمال أمين، "**اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية**"، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2005.

30. مصطفى ربحي عليان، "**إدارة المعرفة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008.

31. مصطفى ربحي عليان، "**اقتصاد المعلومات**"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

32. مصطفى ربحي عليان، "**طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

33. مصطفى ربحي عليان، "**مجتمع المعلومات والواقع العربي**" دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

34. مفتاح محمد دياب، "**معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1995.

35. ناصر محمد سعود ، "**إدارة المعرفة**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

130. باللغة الفرنسية.

01. Abdelmadjid bouzidi,"**Le années 90 de l'économie algérienne "**, Edition ENAG, Alger, 1999,

02. Abderrahmane Mebtoul, **"l'Algérie face aux défis de la mondialisation "**, tomcI, mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, 2002

03. Michel aglietta Anton Border , Virgine Couder, **"Globalisation financière : l'aventure obligée " ,** ED Economie , 1990

04. Y. ben Abdallah. **« Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? »** À paraître dans «Attractivité et conditions de l'émergence en Méditerranée », ouvrage coordonné par Hakim Ben Hamouda, Nassim Oulmane et René Sandretto.

05. Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba;structurelle ou vulnérabilité De la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets .(Communication)

ثانيا: المذكرات.

01. أروى إسماعيل الشاهي، "**تفعيل استخدامات الانترنت في تطوير العمل الإداري بجامعة أم القرى بمكة المكرمة**"، دراسة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، قسم الإدارة و التخطيط التربوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008.

02. آسيا قاسمي، "**أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014، 2015.

03. آمال كرميش ، "**التنمية البشرية القدرات والكفاءات–حالة الدول العربية–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007.

04. رياض بولصباغ ، "**التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات– دراسة مقارنة : الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن–**"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

05. ساسية مساهل، " **تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نسل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2006-2007.

06. سامية عمر عبدة، "**ترابط الأسواق المالية الخليجية بالأسواق المالية العالمية خلال الفترة القصيرة**"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2003، 2004.

07. سميرة نوي، "**تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

08. شوقي شاذلي، "**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، الجزائر، 2007-2008.

09. صباح بلقيدوم، "**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة(NTC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2012-2013.

10. عالية بوباج، " **دور الانترنت في مجال تسويق الخدمات–دراسة حالة قطاع الاتصالات–**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة–، الجزائر، 2010-2011.

11. عبد العزيز سطحاوي، "**دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التنبؤ بالمبيعات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008.

12. فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة السعودية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004.

13. فضيلة فني، "**دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخضض إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2007-2008.

14. كهينة رشام، "**واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009.

15. لمياء عماني، "**آثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية، إمكانيات الاقتصاد الجزائري في الاندماج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، 2005.

16. لمين علوطي، "**اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

17. محمد زميت، "**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

18. محمد علي الشائبي، "**تكييف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية–**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012.

19. مونية سريدي، "**تحديات العولمة المالية وأثرها على أداء المصارف**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2009،2010.

20. ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة ليل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

21. نادية العقون، "**العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، 2013.

22. نعيمة سحقي، "**الاقتصاد الرقمي في الجزائر –الفرص والتحديات–، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند، البويرة، 2014-2014.

23. هبة مدثر، محمد ين احمد، "**مقومات مجتمع المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات–دراسة حالة السودان–**"، بحث مقدم لجامعة الخرطوم لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، قسم علوم المعلومات والمكتبات، تخصص آداب في علوم المعلومات والمكتبات، أفريل2010.

ثالثا: الأبحاث والمؤتمرات والملتقيات.

01. أسماء دردوز، نسرين بن زاوي، "**الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "**الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20، 21 أكتوبر 2009.

02. حسن علي خربوش، "**العولمة وانعكاساتها على الأسواق المالية العربية، حالة الأردن**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: "**العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية**"، جامعة سكيكدة، ماي 2001.

03. خديجة لحمر، **"تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة"**، أبحاث اقتصادية وإدارية منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 18، 2015.

04. دليلة طالب، سيدي محمد عياد، كريم وهراني، **"الأزمة المالية الراهنة وآثارها على الاقتصاد الجزائري"**، بحث مقدم إلى مؤتمر حول : **الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الاورو مغاربية"**، جامعة بجاية، الجزائر، أيام 11-12 أكتوبر 2009.

05. رابح عرابة، حنان بن عوالي، **"ماهية الأزمات المالية والأزمة المالية الحالية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول **"أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية"**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، يومي 05 و06 ماي 2009.

06. سلوى أمين السامرائي، **"رؤيا تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة"**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي لجامعة الزيتونية الأردنية، جامعة الإسراء الخاصة، جامعة الزيتونية الأردنية، 26-28 أفريل، 2004.

07. عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، **"دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة – حالة الجزائر–"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: **"النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"**، أيام 9، 10 سبتمبر 2013، اسطنبول.

08. عبد الرحمن عبد السلام جامل، محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، **"التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة–دراسة تحليلية–"**، بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني حول:**"التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعلم و الثقافة"** ، مركز التعليم الالكتروني، البحرين، أيام 17-19 أفريل، 2006.

09. عبد القادر بلعربي، نعيمة بدوري، **"تيار العولمة المالية إلى أين...؟"**، ملتقى دولي حول: **"سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات– دراسة حالة الجزائر–"** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006.

10. عمار بن عيشي، الغالي بن إبراهيم، **"واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2010 "**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول :**"استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، أيام 15، 16 نوفمبر 2011.

11. فاروق تشام، "**العولمة المالية وأثرها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول: "**اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير**"، جامعة وهران، أيام 12-14 ماي 2003.

12. محمد بن سعدو الجرف، "**أثر التغيرات الاقتصادية العالمية (العولمة) على أسواق رأس المال الدولية**"، سلسلة أبحاث إدارية منشورة، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004.

13. مراد علة، "**جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة–دراسة نظرية تحليلية–**"، سلسلة أبحاث إدارية منشورة، كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر.

14. وليد زكريا صيام، "**مسؤولية المدقق الداخلي عند تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات**"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر المهني الثالث لجمعية مدقق الحسابات الأردنيين حول:" **مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية** "، جمعية مدقق الحسابات، الأردن، 2001.

رابعا: المجلات والجرائد الرسمية.

01. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**قانون النقد والقرض**"، العدد 16، المؤرخ في 1410 هـ.

02. أحمد بوراس، "**العولمة والأسواق المالية في الدول النامية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، قسنطينة، جوان 2001.

03. إيهاب كوزي، "**العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم**"، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 44، العدد 01، مارس 2007.

04. بغداد كربالي، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، جانفي 2005.

05. جمال سالمي، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2005.

06. صالح مفتاح، "**العولمة المالية**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد رقم 07، جامعة بسكرة، جوان 2002.

07. عقيل حميد جابر الحلو، "**الأزمة المالية وتداعياتها على الأنشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية اقتصاديات مختارة : مصر، الجزائر، العراق**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق 2011.

08. محفوظ جبار، **"العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002.

09. ناصر الدين قريبي، سفيان بن عطية، **"منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة"**، مجلة الباحث، جامعة وهران 2، الجزائر، العدد 15، 2015.

خامسا: التقارير.

01. Banque d'Algérie, Rapport 2008

02. FMI (2009), Rapport Algérie

03. IMF (2005), Annual report

04. Rapport du FMI n 11/39 : Le conseil d'administration du FMI, l'Algérie, mars 2011

05. UNCTAD, world Investment report, 2004-2007.

سادسا: مواقع الانترنت.

01. الاستثمار الأجنبي المباشر، **"صافي التدفقات الوافدة"**، البنك الدولي، عن الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

02. الديوان الوطني للإحصاء ONS، عن الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice-annuelle1969-2014.pdf

03. الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر ONS، **"ديمغرافيا الجزائر"**، 2014، عن الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploarab2012_-2.pdf

04. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **"تحديد المسار القادم"**، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، ماي 2013، عن الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513a.pdf

05. النهار أون لاين، **"بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"**، 02 نوفمبر 2013، عن الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html

06. جون سوليفان، **"البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي"**، 2003، عن الموقع:

www.cipe-arabia.org/files/html/art0501.htm

07. حسين نور الدين، "**صناديق التحوط، هل يدل اسمها عليها؟**"، أفريل 2008، تقرير منشور على الموقع: http://archive.alqabas.com/Articles.aspx?ArticleID=385307&date=13052016&isauthor=1

08. حنان ح، "**الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 و2014**"، 18 أفريل 2014 عن الموقع: www.djazairess.com/elmassa/84025

09. حنان ح، "**تعديلات على القانون العام لبورصة الجزائر**"، 11 مارس 2014، عن الموقع: http://www.djazairess.com/elmassa/82440

10. حوليات COSOB تقرير سنوي للجنة لسنة 1997، بورصة الجزائر، عن الموقع: /http://www.sgbv.dz

11. سارة نوي، "**البنك الدولي : النمو الاقتصادي في الجزائر لن يتجاوز 0.9% خلال 2016** "، 2016/03/24، عن الموقع: www.al-fadjr.com/ar/economie/316063.html

12. سريان ذي سيلفا، "**هل العولمة هي السبب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية**"، فيفري 2001، عن الموقع: www.cipe-arabia.org/files/html/case25/htm

13. سعيد بن عياد، "**الجزائر تملك إمكانية بلوغ نسبة نمو 7% في أفق 2020**"، جريدة الشعب، السبت 11 أكتوبر 2014، عن الموقع: http://www.ech-chaab.com/ar/

14. سعيد بن عياد، "**وضعية مؤسسات بورصة الجزائر**"، جريدة الشعب الاقتصادي، 03 ديسمبر 2011، عن الموقع: http://www.djazairess.com/echchaab/15377

15. عبد الجبار بن يحي، "**خبراء الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017** "، 11 نوفمبر 2015، عن الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/

16. عبد المالك حداد، "**واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر**"، 2005/07/09، عن الموقع: http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=923

17. منتدى رؤساء المؤسسات، "**من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري**"، جوان 2015، عن الموقع: http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcear.pdf

18. ناصر التميمي، "**العولمة المالية الجديدة تمتلك ديناميكيات جديدة**"، 07 جويلية 2007، عن الموقع: http://archive.aawast.com/details.asp?article=426886&issueno=10448#vowlcE9-01s.

19. وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عن الموقع: https://www.mptic.dz/ar/content/

20. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن الموقع: https://www.mesrs.dz/universites

21. Bourse d'Alger , sur le site : www.sgbv.dz

22. http://data.albankaldawli.org/indicator

23. **les investissements directs étrangers en Algérie en 2011**, sur le site : http://www.tresor.economie.gouv.fr

ملخص.

أصبحت عولمة أسواق المال من أبرز ظواهر التطور العالمي، إذ تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الدولية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد استفادت الكثير من الدول من ظاهرة عولمة أسواق المال إلا أن الجزائر رغم الجهود التي بذلتها ولازالت تبذلها في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للانسجام مع اقتصاد السوق باءت بالفشل بسب غياب سوق مالي نشط واعتمادها على القروض المصرفية لتمويل الاقتصاد، إضافة إلى تأخرها في استخدام التقنيات الحديثة في التعاملات البنكية، مما جعلها شبه غائبة عن الانفتاح المالي العالمي، والسبب الرئيسي في ذلك هو غياب شبه كامل للتكنولوجيا، وعدم إعطاء أهمية كبيرة لاقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: عولمة أسواق المال، التحرير المالي، التكامل المالي، تكنولوجيا المعلومات، مجتمع المعلومات، اقتصاد المعرفة.

Résumé

La mondialisation des marchés de capitaux est devenu l'un des phénomènes les plus importants du développement dans le monde, car il est le produit principal des opérations de la libéralisation financière, ce qui conduit à l'intégration et la corrélation des marchés financiers locaux et les marchés financiers internationaux par la technologie de l'information et de la communication

Au fait plusieurs pays ont bénéficié du phénomène de la mondialisation des marchés de capitaux sauf que l'Algérie et malgré les efforts fournis avant et même maintenant dans le programme des réformes économiques qui visent l'harmonie avec l'économie du marché, ont malheureusement échoué à cause de l'absence de l'activité d'un marché financière actif et de sa dépendance à l'égard des prêts bancaires pour financer l'économie, en plus son retardement dans l'utilisation des techniques modernes dans les transactions bancaires, ce qui rende presque absente dans l'épanouissement financière mondiale. et la cause principale est l'absence presque totale de la technologie et mépriser l'économie du savoir et de l'information

Les mots clés : La mondialisation des marchés de capitaux , La libéralisation financière , L'intégration financière , Technologie de l'information , Société de l'information , Économie du savoir.